

## كتاب الوكالة

وهي جائزة بالكتاب والسنة والإجماع ؛ أمّا الكتابُ فقوله الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ﴾ <sup>(١)</sup> . فجوّز العمل عليها ، وذلك بحكم النّياية عن المستحقّين ، وأيضا قوله تعالى : ﴿ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وهذه وكالة . وأمّا السنة ، فروى أبو داود ، والأثرم ، وابن ماجه <sup>(٣)</sup> ، عن الزبير بن الخريت ، عن أبي ليبيد لِمَا زَهَرَ بْنِ زُبَيْرٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْجَعْدِ قَالَ : عَرَضَ لِلنَّبِيِّ ﷺ جَلَبٌ ، فَأَعْطَانِي دِينَارًا ، فَقَالَ : « يَا عُرْوَةُ ، أَتَيْتِ الْجَلَبَ ، فَاشْتَرَيْتِ لَنَا شَاةً » . قَالَ : فَأَتَيْتِ الْجَلَبَ ، فَسَاوَمْتُ صَاحِبَهُ ، فَاشْتَرَيْتُ شَاتَيْنِ بِدِينَارٍ ، فَجِئْتُ أُسَوِّفُهُمَا ، أَوْ أَقُودُهُمَا ، فَلَقِيتَنِي رَجُلٌ بِالطَّرِيقِ ، فَسَاوَمَنِي ، فَبِعْتُ مِنْهُ شَاةً بِدِينَارٍ ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِالْدِّينَارِ وَالشَّاةِ <sup>(٤)</sup> . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَذَا دِينَارُكُمْ ، وَهَذِهِ شَاتُكُمْ . قَالَ : « وَصَنَعْتَ كَيْفَ ؟ » . قَالَ : فَحَدَّثْتُهُ الْحَدِيثَ . قَالَ : « اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُ فِي صَفْقَةِ يَمِينِهِ » . هَذَا لَفْظُ رِوَايَةِ الْأَثَرَمِ . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ <sup>(٥)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : أَرَدْتُ الْخُرُوجَ إِلَى خَيْبَرَ ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ لَهُ <sup>(٦)</sup> : إِنِّي أَرَدْتُ الْخُرُوجَ إِلَى خَيْبَرَ . فَقَالَ : « أَتَيْتِ وَكِيلِي ، فَخُذْ مِنْهُ خَمْسَةَ عَشَرَ وَسَقًا ، فَإِنْ ابْتَغَى مِنْكَ آيَةً ، فَضَعْ يَدَكَ

(١) سورة التوبة ٦٠ .

(٢) سورة الكهف ١٩ .

(٣) تقدم تخريجه في : ٦ / ٢٩٥ .

(٤) في الأصل : « والشاة » .

(٥) في : باب في الوكالة ، من كتاب الأقضية . سنن أبي داود ٢ / ٢٨٢ .

(٦) سقط من : الأصل .

عَلَى تَرْقُوتِهِ . وَرَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَنَّهُ وَكَّلَ عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ الضَّمَرِيَّ ، فِي / قَبُولِ نِكَاحِ أُمِّ حَبِيبَةَ ، وَأَبَا رَافِعٍ فِي قَبُولِ نِكَاحِ مَيْمُونَةَ<sup>(٧)</sup> . وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى جَوَازِ الْوَكَالَةِ فِي الْجُمْلَةِ . وَلَأنَّ الْحَاجَةَ دَاعِيَةً إِلَى ذَلِكَ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ كُلَّ وَاحِدٍ فَعَلُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، فَدَعَتِ الْحَاجَةَ إِلَيْهَا .

**فصل :** وَكُلُّ مَنْ صَحَّ تَصَرُّفُهُ فِي شَيْءٍ بِنَفْسِهِ ، وَكَانَ مِمَّا تَدْخُلُهُ النَّيَابَةُ ، صَحَّ أَنْ يُوَكَّلَ فِيهِ رَجُلًا كَانَ<sup>(٨)</sup> أَوْ امْرَأَةً ، حُرًّا كَانَ<sup>(٩)</sup> أَوْ عَبْدًا ، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا . وَأَمَّا مَنْ يَتَصَرَّفُ بِالْإِذْنِ ، كَالْعَبْدِ الْمَأْذُونِ لَهُ ، وَالْوَكِيلِ ، وَالْمُضَارِبِ ، فَلَا يَدْخُلُونَ<sup>(٩)</sup> فِي هَذَا . لَكِنْ يَصِحُّ مِنَ الْعَبْدِ التَّوَكُّيلُ فِيمَا يَمْلِكُهُ دُونَ سَيِّدِهِ ، كَالطَّلَاقِ وَالْخُلْعِ .<sup>(١٠)</sup> وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ لِسَفِّهِ ، لَا يُوَكَّلُ إِلَّا فِيمَا لَهُ فِعْلُهُ ، مِنَ الطَّلَاقِ وَالْخُلْعِ<sup>(١١)</sup> ، وَطَلَبِ الْقِصَاصِ ، وَنَحْوِهِ . وَكُلُّ مَا يَصِحُّ<sup>(١١)</sup> أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ بِنَفْسِهِ ، وَتَدْخُلُهُ النَّيَابَةُ ، صَحَّ أَنْ يَتَوَكَّلَ لغيرِهِ فِيهِ ، إِلَّا الْفَاسِقَ ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَقْبَلَ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَقْبَلَهُ لغيرِهِ . وَكَلَامُ أَبِي الْخَطَّابِ يَقْتَضِي جَوَازَ ذَلِكَ . وَهُوَ الْقِيَاسُ . وَلَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ فِي ذَلِكَ وَجْهَانِ ، كَهَذَيْنِ . فَأَمَّا تَوَكُّيلُهُ فِي الْإِجَابِ ، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا عَلَى الرَّوَايَةِ الَّتِي تُثَبِّتُ الْوِلَايَةَ لَهُ . وَذَكَرَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ فِي ذَلِكَ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا : يَجُوزُ تَوَكُّيلُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَلِيِّ . وَوَجْهُ الْوَجْهِ الْآخِرِ ، أَنَّهُ مُوجِبٌ لِلنِّكَاحِ ، أَشْبَهَ الْوَلِيِّ . وَلَأنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَوَلَّى ذَلِكَ بِنَفْسِهِ ، فَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَتَوَكَّلَ فِيهِ ، كَالْمَرْأَةِ . وَيَصِحُّ تَوَكُّيلُ الْمَرْأَةِ فِي طَّلَاقِ نَفْسِهَا ، وَطَّلَاقِ غَيْرِهَا . وَيَصِحُّ تَوَكُّيلُ الْعَبْدِ فِي قَبُولِ النِّكَاحِ ؛ لِأَنَّهُ مِمَّنْ يَجُوزُ أَنْ يَقْبَلَهُ لِنَفْسِهِ ؛ وَإِنَّمَا يَقِفُ ذَلِكَ عَلَى إِذْنِ سَيِّدِهِ ، لِيَرْضَى

(٧) ذَكَرَهُمَا الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي : كِتَابِ الْوَكَالَةِ . تَلْخِصُ الْحَبِيرِ ٣ / ٥٠ .

(٨) سَقَطَ مِنْ : م .

(٩) فِي الْأَصْلِ : « يَدْخُلُ » .

(١٠-١٠) سَقَطَ مِنْ : ب .

(١١) فِي الْأَصْلِ : « صَحَّ » .



يَتَعَلَّقُ الْحُقُوقُ بِهِ . وَمَنْ لَا يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ فِي شَيْءٍ لِنَفْسِهِ ، لَا يَصِحُّ أَنْ يَتَوَكَّلَ فِيهِ ، كَالْمَرْأَةِ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ وَقَبُولِهِ ، وَالْكَافِرِ فِي تَزْوِيجِ مُسْلِمَةٍ ، وَالطِّفْلِ وَالْمَجْنُونِ فِي الْحُقُوقِ كُلِّهَا .

**فصل :** وَلِلْمُكَاتِّبِ أَنْ يُوَكَّلَ فِيمَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ بِنَفْسِهِ . وَلَهُ أَنْ يَتَوَكَّلَ بِجُعْلٍ ، لِأَنَّهُ مِنْ اكْتِسَابِ الْمَالِ . وَلَا يُمْنَعُ الْمُكَاتِّبُ مِنَ الْاِكْتِسَابِ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَوَكَّلَ لغيرِهِ بِغَيْرِ جُعْلٍ ، إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ؛ لِأَنَّ مَنَافِعَهُ كَأَعْيَانِ مَالِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ بِذَلِكَ عَيْنٌ مَالِهِ بِغَيْرِ عَوَضٍ . وَلِلْعَبْدِ أَنْ يَتَوَكَّلَ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ التَّوَكُّيلُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ، وَإِنْ كَانَ مَا ذُوْنًا لَهُ فِي التَّجَارَةِ ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ فِي التَّجَارَةِ لَا يَتَنَاوَلُ التَّوَكُّيلَ . وَتَصِحُّ وَكَالَةُ الصَّبِيِّ الْمُرَاهِقِ ، إِذَا أُذِنَ لَهُ الْوَلِيُّ ؛ لِأَنَّهُ مِمَّنْ يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ .

٨٤٠ - مسألة ؛ قال : ( وَيَجُوزُ التَّوَكُّيلُ فِي الشِّرَاءِ وَالْبَيْعِ ، وَمُطَابَلَةِ<sup>(١)</sup> الْحُقُوقِ ، وَالْعَتَقِ وَالطَّلَاقِ ، حَاضِرًا كَانَ الْمُوَكَّلُ أَوْ غَائِبًا )

لَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي جَوَازِ التَّوَكُّيلِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ . وَقَدْ ذَكَرْنَا الدَّلِيلَ عَلَيْهِ مِنَ الْآيَةِ وَالْخَبَرِ ، وَلِأَنَّ الْحَاجَةَ دَاعِيَةً إِلَى التَّوَكُّيلِ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مِمَّنْ لَا يُحْسِنُ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ ، أَوْ لَا يُمَكِّنُهُ الْخُرُوجُ إِلَى السُّوقِ . وَقَدْ يَكُونُ لَهُ مَالٌ وَلَا يُحْسِنُ التَّجَارَةَ فِيهِ ، وَقَدْ يُحْسِنُ وَلَا يَتَفَرَّغُ ، وَقَدْ لَا تَلِيْقُ بِهِ التَّجَارَةُ لِكَوْنِهِ امْرَأَةً ، أَوْ مِمَّنْ يَتَعَيَّرُ بِهَا ، وَيَحُطُّ ذَلِكَ مِنْ مَنْزِلَتِهِ ، فَأَبَاحَهَا الشَّرْعُ دَفْعًا لِلْحَاجَةِ ، / وَتَحْصِيلًا لِمَصْلَحَةِ الْآدَمِيِّ ١٦٣/٤  
الْمَخْلُوقِ لِعِبَادَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ . وَيَجُوزُ التَّوَكُّيلُ فِي الْحَوَالَةِ ، وَالرَّهْنِ ، وَالضَّمَانِ ، وَالْكَفَالَةِ ، وَالشَّرِكَةِ ، وَالْوَدِيعَةِ ، وَالْمُضَارَبَةِ ، وَالْجَعَالَةِ ، وَالْمُسَاقَاةِ ، وَالْإِجَارَةِ ، وَالْقَرْضِ ، وَالصُّلْحِ ، وَالْوَصِيَّةِ ، وَالْهَبَةِ ، وَالْوَقْفِ ، وَالصَّدَقَةِ ، وَالْفَسْخِ ، وَالْإِبْرَاءِ ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى الْبَيْعِ فِي الْحَاجَةِ إِلَى التَّوَكُّيلِ فِيهَا ، فَيَثْبُتُ فِيهَا حُكْمُهُ . وَلَا نَعْلَمُ فِي شَيْءٍ مِنْ

(١) فِي الْأَصْلِ : « وَمُطَابَلَةِ » .

ذلك اختلافاً . ويجوز التوكيل في عقد النكاح في الإيجاب والقبول ؛ لأن النبي ﷺ وكل عمرو بن أمية ، وأبا رافع ، في قبول النكاح له<sup>(٢)</sup> . ولأن الحاجة تدعو إليه ، فإنه ربما احتاج إلى التزوج من مكان بعيد ، لا يمكنه السفر إليه ، فإن النبي ﷺ تزوج أم حبيبة ، وهي يومئذ بأرض الحبشة<sup>(٣)</sup> . ويجوز التوكيل في الطلاق ، والخلع ، والرجعة ، والعتاق ؛ لأن الحاجة تدعو إليه ، كدعائها إلى التوكيل في البيع والنكاح . ويجوز التوكيل في تخصيص المباحات ، كإحياء الموات ، وإسقاء<sup>(٤)</sup> الماء ، والاصطياد ، والاحتشاش ؛ لأنها تملك مال بسبب لا يتعين عليه ، فجاز التوكيل فيه ، كالإتياع والاثهاب . ويجوز التوكيل في إثبات القصاص ، وحد القذف ، واستيفائهما ، في حضرة المؤكل وغيبته ؛ لأنهما من حقوق الآدميين ، وتدعو الحاجة إلى التوكيل فيهما ، لأن من له حق قد لا يحسن الاستيفاء ، أو لا يحب أن يتولاه بنفسه<sup>(٥)</sup> .

**فصل : ويجوز التوكيل في مطالبة الحقوق ، وإثباتها ، والمحاكمة فيها ، حاضراً**  
كان المؤكل أو غائباً ، صحيحاً أو مريضاً . وبه قال مالك ، وابن أبي ليلى ، وأبو يوسف ، ومحمد ، والشافعي . وقال أبو حنيفة : للخصم أن يمنع من محاكمة الوكيل إذا كان المؤكل حاضراً ؛ لأن حضوره مجلس الحكم ، ومخاصمته حق لخصمه عليه ، فلم يكن له نقله إلى غيره بغير رضا خصمه ، كالدين عليه . ولنا ، أنه حق تجوز النيابة فيه ، فكان لصاحبه الاستئابة بغير رضا خصمه ، كحال غيبته ومرضيه ، وكدفع المال الذي عليه ، ولأنه إجماع الصحابة ، رضي الله عنهم ، فإن علياً ، رضي الله عنه ، وكل عقيلاً عند أبي بكر ، رضي الله عنه ، وقال : ما قضى له فلي ، وما قضى عليه

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٩٧ .

(٣) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٤٢٧ .

(٤) في الأصل : « واستقاء » .

(٥) سقط من : ١ ، ب ، م .



فَعَلَى . وَوَكَّلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ عِنْدَ عَثْمَانَ ، وَقَالَ : إِنَّ لِلْخُصُومَةِ قَحْمًا ، وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَحْضُرُهَا ، وَإِنِّي لَأُكْرَهُ أَنْ أُحْضَرُهَا . قَالَ أَبُو زَيْيَادٍ <sup>(٦)</sup> : الْقَحْمُ الْمَهَالِكُ . وَهَذِهِ قِصَصٌ انْتَشَرَتْ ، لَأَنَّهَا فِي مِظَنَّةِ الشُّهْرَةِ ، فَلَمْ يُنْقَلْ إنْكَارُهَا ، وَلِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ لَهُ حَقٌّ ، أَوْ يُدَّعَى عَلَيْهِ ، وَلَا يُحْسِنُ الْخُصُومَةَ ، أَوْ لَا يُحِبُّ أَنْ يَتَوَلَّاهَا بِنَفْسِهِ . وَيجوزُ التَّوَكُّيلُ فِي الْإِقْرَارِ . وَلِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَجُوزُ التَّوَكُّيلُ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ بِحَقٍّ ، فَلَمْ يَجْزِ التَّوَكُّيلُ فِيهِ ، كَالشَّهَادَةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِثْبَاتٌ حَقٌّ فِي الذِّمَّةِ بِالْقَوْلِ ، فَجَازَ التَّوَكُّيلُ فِيهِ ، كَالْبَيْعِ ، وَفَارَقَ الشَّهَادَةُ ، فَإِنَّهَا لَا تُثَبِّتُ الْحَقَّ ، وَإِنَّمَا هِيَ <sup>(٧)</sup> إِخْبَارٌ بِثُبُوتِهِ عَلَى غَيْرِهِ .

١٦٣/٤ ظ / فصل : وَلَا يَصِحُّ التَّوَكُّيلُ فِي الشَّهَادَةِ ؛ لِأَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِعَيْنِ الشَّاهِدِ <sup>(٨)</sup> لِكَوْنِهَا خَبَرًا عَمَّا رَأَاهُ أَوْ سَمِعَهُ ، وَلَا يَتَحَقَّقُ هَذَا الْمَعْنَى فِي نَائِبِهِ . فَإِنْ اسْتَنَابَ فِيهَا ، كَانَ النَّائِبُ شَاهِدًا عَلَى شَهَادَتِهِ ، لِكَوْنِهِ يُؤَدِّي مَا سَمِعَهُ مِنْ شَاهِدِ الْأَصْلِ ، وَلَيْسَ وَكِيلًا <sup>(٩)</sup> . وَلَا يَصِحُّ فِي الْأَيْمَانِ وَالنُّذُورِ ؛ لِأَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِعَيْنِ الْحَالِفِ وَالنَّاذِرِ ، فَأُشْبِهَتِ الْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةَ وَالْحُدُودَ . وَلَا يَصِحُّ فِي الْإِيلَاءِ وَالْقَسَامَةِ وَاللَّعَانِ ؛ لِأَنَّهَا أَيْمَانٌ . وَلَا فِي الْقَسَمِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِبَدَنِ الزَّوْجِ لِأَمْرِ لَا يُوجَدُ مِنْ غَيْرِهِ . وَلَا فِي الرِّضَاعِ ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالْمُرْضِعَةِ وَالْمُرْتَضِعِ ، لِأَمْرِ يَخْتَصُّ بِإِثْبَاتِ لَحْمِ الْمُرْتَضِعِ ، وَإِنْشَازِ عَظْمِهِ بِلَبَنِ الْمُرْضِعَةِ . وَلَا فِي الظُّهَارِ ؛ لِأَنَّهُ قَوْلٌ مُنْكَرٌ وَزُورٌ ، فَلَا يَجُوزُ فِعْلُهُ ، وَلَا الْاسْتِنَابَةُ فِيهِ . وَلَا يَصِحُّ فِي الْعَصَبِ ؛ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ . وَلَا فِي الْجَنَائِيَّاتِ ؛ لِذَلِكَ . وَلَا فِي كُلِّ مُحَرَّمٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ فِعْلُهُ ، فَلَمْ يَجْزِ لِنَائِبِهِ .

فصل : فَأَمَّا حُقُوقُ اللَّهِ تَعَالَى فَمَا كَانَ مِنْهَا حَدًّا كَحَدِّ الزَّنى وَالسَّرِيقَةِ ، جَازَ التَّوَكُّيلُ

(٦) فِي اللِّسَانِ ( ق ح م ) أَنَّهُ أَبُو زَيْدٍ الْكَلَابِيُّ .

(٧) فِي أ ، ب ، م : هُوَ .

(٨) فِي أ ، ب ، م : الشَّهَادَةُ .

(٩) فِي الْأَصْلِ ، أ : بَوَكِيلٌ .

في استيفائه ؛ لأن النبي ﷺ قال : « آغْدُ يَا أُتَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا ، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا » . فعَدَا عَلَيْهَا أُتَيْسٌ ، فاعْتَرَفَتْ ، فَأَمَرَ بِهَا فَرَجَمَتْ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١٠)</sup> . وأَمَرَ النبي ﷺ بِرَجْمِ مَا عَزَّ ، فَرَجَمُوهُ <sup>(١١)</sup> . وَوَكَّلَ عُثْمَانُ عَلِيًّا فِي إِقَامَةِ حَدِّ الشُّرْبِ عَلَى الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ . وَوَكَّلَ عَلِيُّ الْحَسَنَ فِي ذَلِكَ ، فَأَبَى الْحَسَنُ ، فَوَكَّلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ ، فَأَقَامَهُ ، وَعَلِيُّ يَعُدُّ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١٢)</sup> . وَلَأنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ لَا يُمَكِّنُهُ تَوَلَّى ذَلِكَ بِنَفْسِهِ . وَيَجُوزُ التَّوَكُّلُ فِي إِبْتَاتِهَا . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا يَجُوزُ فِي إِبْتَاتِهَا . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهَا تَسْقُطُ بِالشُّبُهَاتِ ، وَقَدْ أَمَرْنَا بِدَرْئِهَا بِهَا ، وَالتَّوَكُّلُ يُوصِلُ إِلَى الْإِيجَابِ . وَلَنَا ، حَدِيثُ أُتَيْسٍ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَكَّلَهُ فِي إِبْتَاتِهِ وَاسْتِيفَائِهِ جَمِيعًا ، فَإِنَّهُ قَالَ : « فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا » . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ ثَبَتٌ ، وَقَدْ وَكَّلَهُ فِي إِبْتَاتِهِ <sup>(١٣)</sup> وَاسْتِيفَائِهِ جَمِيعًا <sup>(١٤)</sup> . وَلَأنَّ الْحَاكِمَ إِذَا اسْتَنَابَ ، دَخَلَ فِي

(١٠) أخرجه البخاري ، في : باب الوكالة في الحدود ، من كتاب الوكالة ، وفي : باب إذا اصطالحوا على جور فالصلح مردود ، من كتاب الصلح ، وفي : باب الشروط التي لا تحل في الحدود ، من كتاب الشروط ، وفي : باب هل يأمر الإمام رجلا فيضرب الحد غائباً عنه ، من كتاب الحدود ، وفي : باب كيف كان يمين النبي ﷺ ، من كتاب الأيمان ، وفي : باب الاعتراف بالزنى ، وباب إذا رمى امرأته أو امرأة غيره بالزنى ... ، من كتاب الحدود ، وفي : باب هل يجوز للحاكم أن يبعث رجلاً وحده للنظر في الأمور ، من كتاب الأحكام ، وفي : باب ما جاء في إجازة خبر الواحد ، من كتاب الآحاد . صحيح البخاري ٣ / ١٣٤ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٥٠ ، ٨ / ٤٦ ، ١٦١ ، ٢٠٨ ، ٢١٤ ، ٩ / ٩٤ ، ١١٠ . ومسلم ، في : باب من اعترف على نفسه بالزنى ، من كتاب الحدود ، صحيح مسلم ٣ / ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في درء الحد عن المعترف إذا رجع ، وفي : باب ما جاء في الرجم على الثيب ، من أبواب الحدود . عارضة الأحوذى ٦ / ٢٠٣ ، ٢٠٥ . والنسائي ، في : باب صون النساء عن مجلس الحكم ، من كتاب القضاة . المجتبى ٨ / ٢١١ . وابن ماجه ، في : باب حد الزنى ، من كتاب الحدود . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٥٢ . والدارمي ، في : باب الاعتراف في الزنى ، من كتاب الحدود . سنن الدارمي ٢ / ١٧٧ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في الرجم ، من كتاب الحدود . الموطأ ٢ / ٨٢٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ١١٥ ، ١١٦ .

(١١) أخرجه مسلم ، في : باب من اعترف على نفسه بالزنى ، من كتاب الحدود . صحيح مسلم ٣ / ١٣٢٠ . وأبو داود ، في : باب رجم ما عزر بن مالك ، من كتاب الحدود . سنن أبي داود ٢ / ٤٥٦ - ٤٥٩ . والدارمي ، في : باب الاعتراف بالزنا ، من كتاب الحدود . سنن الدارمي ٢ / ١٧٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٦٢ .

(١٢) في : باب حد الخمر ، من كتاب الحدود . صحيح مسلم ٣ / ١٣٣١ ، ١٣٣٢ .

(١٣-١٤) سقط من : الأصل .



ذلك الحُدُودُ ، فإذا دَخَلَتْ في التَّوَكِيلِ بِطَرِيقِ الْعُمُومِ ، وَجَبَ أَنْ تَدْخُلَ بِالتَّخْصِيسِ بها أَوَّلَى ، وَالْوَكِيلُ يَقُومُ مَقَامَ الْمُوَكَّلِ فِي دَرَجَتِهَا بِالشُّبُهَاتِ . وَأَمَّا الْعِبَادَاتُ ، فَمَا كَانَ مِنْهَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِالْمَالِ ، كَالزَّكَاةِ وَالصَّدَقَاتِ وَالْمَنْذُورَاتِ وَالْكَفَّارَاتِ ، جَازَ التَّوَكِيلُ فِي قَبْضِهَا وَتَفْرِيقِهَا ، وَيَجُوزُ لِلْمُخْرِجِ التَّوَكِيلُ فِي إِخْرَاجِهَا وَدَفْعِهَا إِلَى مُسْتَحِقِّهَا . وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ لِغَيْرِهِ : أَخْرِجْ زَكَاةَ مَالِي مِنْ مَالِكَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ عُمَالَهُ لِقَبْضِ الصَّدَقَاتِ وَتَفْرِيقِهَا ، وَقَالَ لِمُعَاذٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ : « أَعْلِمُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ ، فَتَرُدُّ فِي <sup>(١٤)</sup> فَقَرَائِهِمْ ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ <sup>(١٥)</sup> بِذَلِكَ ، فَإِيَّاكَ وَكَرَائِسَ أَمْوَالِهِمْ ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا <sup>(١٦)</sup> وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١٧)</sup> . وَيَجُوزُ / التَّوَكِيلُ فِي الْحَجِّ إِذَا أَيْسَرَ الْمَحْجُوجُ عَنْهُ مِنَ الْحَجِّ بِنَفْسِهِ ، وَكَذَلِكَ الْعُمْرَةُ . وَيَجُوزُ أَنْ يُسْتَنْابَ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ بَعْدَ الْمَوْتِ . وَأَمَّا الْعِبَادَاتُ الْبَدَنِيَّةُ الْمُحَضَّةُ ، كَالصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ وَالطَّهَّارَةِ مِنَ الْحَدَثِ ، فَلَا يَجُوزُ التَّوَكِيلُ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِبَدَنِ مَنْ هِيَ عَلَيْهِ ، فَلَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ فِيهَا ، إِلَّا أَنْ الصِّيَامَ الْمَنْذُورَ يُفْعَلُ عَنِ الْمَيِّتِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِتَّوَكِيلٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوَكَّلْ فِي ذَلِكَ ، وَلَا وَكَّلَ فِيهِ غَيْرُهُ . وَلَا يَجُوزُ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا فِي رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ تَبَعًا لِلْحَجِّ . وَفِي فِعْلِ الصَّلَاةِ الْمَنْذُورَةِ ، <sup>(١٨)</sup> وَفِي الْاِعْتِكَافِ <sup>(١٩)</sup>

و ١٦٤/٤

(١٤) فِي الْأَصْلِ ، م : « عَلَى » .

(١٥) فِي ١ : « أَطَاعُوا لَكَ » .

(١٦) فِي الْأَصْلِ : « بَيْنَهُ » .

(١٧) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ وَجوبِ الزَّكَاةِ ، وَبَابِ أَخْذِ الصَّدَقَةِ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ وَتَرَدُّ فِي الْفُقَرَاءِ حَيْثُ كَانُوا ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ ، وَفِي : بَابِ بَعَثِ أَبِي مُوسَى وَمُعَاذٍ إِلَى الْيَمَنِ قَبْلَ حِجَةِ الْوَدَاعِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ١٣٠ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ٥ / ٢٠٥ ، ٢٠٦ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الدَّعَاءِ إِلَى الشَّهَادَتَيْنِ وَشَرَائِعِ الْإِسْلَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١ / ٥٠ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي زَكَاةِ السَّائِمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٣٦٦ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ أَخْذِ خِيَارِ الْمَالِ فِي الصَّدَقَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الزَّكَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣ / ١١٦ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ وَجوبِ الزَّكَاةِ ، وَبَابِ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُجْتَبَى ٥ / ٣ ، ٤١ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ فَرَضِ الزَّكَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١ / ٥٦٨ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي فَضْلِ الزَّكَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ١ / ٣٧٩ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ١ / ٢٣٣ .

(١٨-١٩) فِي الْأَصْلِ : « وَالْاِعْتِكَافِ » .

الْمَنْذُورِ عَنِ الْمَيِّتِ رَوَاتَانِ . وَلَا تَجُوزُ الاسْتِيفَاءُ فِي الطَّهَارَةِ ، إِلَّا فِي صَبِّ الْمَاءِ ، وَإِصْلَالِ الْمَاءِ <sup>(١٩)</sup> إِلَى الْأَعْضَاءِ <sup>(٢٠)</sup> ، وَفِي تَطْهِيرِ النَّجَاسَةِ عَنِ الْبَدَنِ وَالثَّوْبِ وَغَيْرِهِمَا .

**فصل :** وَكُلُّ مَا جَارَ التَّوَكُّيلُ فِيهِ ، جَارَ اسْتِيفَاؤُهُ فِي حَضْرَةِ الْمُوَكَّلِ وَغَيْبَتِهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : لَا يَجُوزُ اسْتِيفَاءُ الْقِصَاصِ وَحَدِّ الْقَذْفِ فِي غَيْبَةِ الْمُوَكَّلِ . أَوْمَأَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَغْفُوَ الْمُوَكَّلُ فِي حَالَةِ غَيْبَتِهِ ، فَيَسْقُطَ ؛ وَهَذَا الْاِحْتِمَالُ شُبْهَةٌ تَمْنَعُ الاسْتِيفَاءَ . وَلَئِنْ الْعَفْوُ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ ، فَإِذَا حَضَرَ ، اِحْتَمَلُ أَنْ يَرْحَمَهُ فَيَغْفُوَ . وَالْأَوَّلُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّ مَا جَارَ اسْتِيفَاؤُهُ فِي حَضْرَةِ الْمُوَكَّلِ ، جَارَ فِي غَيْبَتِهِ ، كَالْحُدُودِ وَسَائِرِ الْحُقُوقِ ، وَاحْتِمَالُ الْعَفْوِ بَعِيدٌ . وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَوْ عَفَا لَبَعَثَ وَأَعْلَمَ وَكَيْلَهُ بِعَفْوِهِ ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ ، فَلَا يُؤَثِّرُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قُضَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا يَحْكُمُونَ فِي الْبِلَادِ ، وَيُقِيمُونَ الْحُدُودَ الَّتِي تُذَرُّ بِالشُّبُهَاتِ ، مَعَ اِحْتِمَالِ النَّسْخِ ؟ وَكَذَلِكَ لَا يَخْتَلِطُ فِي اسْتِيفَاءِ الْحُدُودِ بِإِحْضَارِ الشُّهُودِ ، مَعَ اِحْتِمَالِ رُجُوعِهِمْ عَنِ الشَّهَادَةِ ، أَوْ تَغْيِيرِ اجْتِهَادِ الْحَاكِمِ .

**فصل :** وَلَا تَصِحُّ الْوَكَالَةُ إِلَّا بِالْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، فَانْتَقَرَ إِلَى الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ ، كَالْبَيْعِ . وَيَجُوزُ الْإِيجَابُ بِكُلِّ لَفْظٍ دَلَّ عَلَى الْإِذْنِ ، نَحْوُ أَنْ يَأْمُرَهُ بِفَعْلٍ شَيْءٍ ، أَوْ يَقُولُ : أَذِنْتُ لَكَ فِي فِعْلِهِ . فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَكُلَّ عُرْوَةَ بْنِ الْجَعْدِ فِي شِرَاءِ شَاةٍ بِلَفْظِ الشِّرَاءِ <sup>(٢١)</sup> ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى ، مُخْبِرًا عَنْ أَهْلِ الْكَهْفِ أَنَّهُمْ قَالُوا : ﴿ فَابْتَغُوا أَحَدَكُمْ بَورِقَكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ ﴾ <sup>(٢٢)</sup> . وَلَئِنَّ لَفْظَ دَالٍّ عَلَى الْإِذْنِ ، فَجَرَى مَجْرَى قَوْلِهِ : وَكَلْتُكَ . وَيَجُوزُ الْقَبُولُ بِقَوْلِهِ : قَبِلْتُ . وَكُلُّ لَفْظٍ دَلَّ عَلَيْهِ . وَيَجُوزُ بِكُلِّ فِعْلٍ دَلَّ عَلَى الْقَبُولِ ، نَحْوُ أَنْ

(١٩-١٩) فِي م : « لِلأَعْضَاءِ » .

(٢٠) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي : ٦ / ٢٩٥ .

(٢١) سُورَةُ الْكَهْفِ ١٩ .



يَفْعَلُ مَا أَمَرَهُ بِفِعْلِهِ ؛ لَأَنَّ الَّذِينَ وَكَّلَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُمْ سِوَى امْتِثَالِ أَمْرِهِ . وَلَأَنَّهُ إِذْنٌ فِي التَّصَرُّفِ ، فَجَازَ الْقَبُولُ فِيهِ بِالْفِعْلِ ، كَأَكْلِ الطَّعَامِ . وَبِجُوزِ الْقَبُولِ عَلَى الْفَوْرِ وَالتَّرَاخِي ، نَحْوُ أَنْ يُلْعَقَهُ أَنْ رَجُلًا وَكَلَهُ / فِي بَيْعِ شَيْءٍ مِنْذُ سَنَةٍ ، فَيَبِيعُهُ . أَوْ يَقُولُ : قَبِلْتُ . أَوْ يَأْمُرُهُ بِفِعْلِ شَيْءٍ ، فَيَفْعَلُهُ بَعْدَ مُدَّةٍ طَوِيلَةٍ ؛ لَأَنَّ قَبُولَ وَكَلَاءِ النَّبِيِّ ﷺ لَوْ كَالْتِهِ كَانَ بِفِعْلِهِمْ ، وَكَانَ مُتَرَاخِيًا عَنْ تَوْكِيلِهِ إِيَّاهُمْ . وَلَأَنَّهُ إِذْنٌ فِي التَّصَرُّفِ ، وَالْإِذْنُ قَائِمٌ ، مَا لَمْ يَرْجَعْ عَنْهُ ، فَأَشْبَهَ الْإِبَاحَةَ . وَهَذَا كُلُّهُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ .

**فصل :** وَبِجُوزِ تَعْلِيلِهَا عَلَى شَرْطٍ ، نَحْوُ قَوْلِهِ : إِذَا قَدِمَ الْحَاجُّ فَبِعَ هَذَا الطَّعَامَ . وَإِذَا جَاءَ الشِّتَاءُ فَاشْتَرِ لَنَا فَحْمًا . وَإِذَا جَاءَ الْأَضْحَى فَاشْتَرِ لَنَا أَضْحِيَّةً . وَإِذَا طَلَبَ مِنْكَ أَهْلِي شَيْئًا فَادْفَعْهُ إِلَيْهِمْ . وَإِذَا دَخَلَ رَمَضَانُ فَقَدْ وَكَّلْتُكَ فِي كَذَا<sup>(٢٢)</sup> ، أَوْ فَأَنْتَ وَكِيلِي . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَصِحُّ ، لَكِنْ إِنْ تَصَرَّفَ صَحَّ تَصَرُّفُهُ ؛ لِوُجُودِ الْإِذْنِ ، وَإِنْ كَانَ وَكِيلًا بِجُعِلَ فَسَدَ الْمُسَمَّى ، وَلَهُ أَجْرُ الْمِثْلِ ؛ لَأَنَّهُ عَقْدٌ يَمْلِكُ بِهِ التَّصَرُّفُ فِي الْحَيَاةِ ، فَأَشْبَهَ الْبَيْعَ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « أَمِيرُكُمْ زَيْدٌ ، فَإِنْ قُتِلَ فَجَعَفَرٌ ، فَإِنْ قُتِلَ فَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ »<sup>(٢٣)</sup> . وَهَذَا فِي مَعْنَاهُ . وَلَأَنَّهُ عَقْدٌ اعْتَبِرَ فِي حَقِّ الْوَكِيلِ<sup>(٢٤)</sup> حُكْمُهُ ، وَهُوَ إِبَاحَةُ التَّصَرُّفِ وَصِحَّتُهُ ، فَكَانَ صَحِيحًا ، كَمَا لَوْ قَالَ : أَنْتَ وَكِيلِي فِي بَيْعِ عَبْدِي إِذَا قَدِمَ الْحَاجُّ . وَلَأَنَّهُ لَوْ قَالَ : وَكَّلْتُكَ فِي شِرَاءِ كَذَا ، فِي وَقْتِ كَذَا . صَحَّ بِلَا خِلَافٍ ، وَمَحَلُّ التَّزَاوُعِ فِي مَعْنَاهُ . وَلَأَنَّهُ إِذْنٌ فِي التَّصَرُّفِ ، أَشْبَهَ الْوَصِيَّةَ وَالتَّامِيرَ . وَلَأَنَّهُ عَقْدٌ يَصِحُّ بِغَيْرِ جُعِلَ ، وَلَا يَخْتَصُّ فَاعِلُهُ بِكَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَى ، فَصَحَّ بِالْجُعِلِ ، كَالْتَوْكِيلِ النَّاجِزِ .

**فصل :** وَبِجُوزِ التَّوْكِيلِ بِجُعِلَ وَبِغَيْرِ<sup>(٢٥)</sup> جُعِلَ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَكَّلَ أَنْيَسًا فِي إِقَامَةِ

(٢٢) فِي م : « هَذَا » .

(٢٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ غَزْوَةِ مَوْتَةَ مِنْ أَرْضِ الشَّامِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٥ / ١٨٢ .  
وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١ / ٢٠٤ ، ٢٥٦ ، ٣٠٠ / ٥ .

(٢٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، أ ، ب .

(٢٥) فِي أ ، ب ، م : « وَغَيْرِ » .

الْحَدَّ<sup>(٢٦)</sup> ، وَغُرُورَةً فِي شِرَاءِ شَاةٍ<sup>(٢٧)</sup> ، وَعَمْرًا وَأَبَا رَافِعٍ فِي قَبُولِ النِّكَاحِ بِغَيْرِ جُعْلٍ<sup>(٢٨)</sup> .  
 وَكَانَ يَبْعُثُ عُمَّالَهُ لِقَبْضِ الصَّدَقَاتِ ، وَيَجْعَلُ لَهُمْ عُمَالَةً . وَلِهَذَا قَالَ لَهُ ابْنُ عَمَّةٍ : لَوْ بَعَثْنَا  
 عَلَى هَذِهِ الصَّدَقَاتِ ، فَنَوَدَّى إِلَيْكَ مَا يُودَّى النَّاسُ ، وَنُصِيبُ مَا يُصِيبُهُ النَّاسُ<sup>(٢٩)</sup> ؟  
 يَعْنِيَانِ الْعُمَالَةَ . فَإِنْ كَانَتْ بِجُعْلٍ ، اسْتَحَقَّ الْوَكِيلُ الْجُعْلَ بِتَسْلِيمِ مَا وَكِّلَ فِيهِ إِلَى  
 الْمُوَكَّلِ ، إِنْ كَانَ مِمَّا يُمَكِّنُ تَسْلِيمَهُ ، كَتَوْبٍ يَنْسِجُهُ أَوْ يَقْصِرُهُ أَوْ يَخِيْطُهُ ، فَمَتَى  
 سَلَّمَهُ إِلَى الْمُوَكَّلِ مَعْمُولًا فَلَهُ الْأَجْرُ . وَإِنْ كَانَ الْخِيَّاطُ فِي دَارِ الْمُوَكَّلِ ، فَكُلَّمَا عَمِلَ  
 شَيْئًا وَقَعَ مَقْبُوضًا ، فَيَسْتَحَقُّ الْوَكِيلُ الْجُعْلَ إِذَا فَرَغَ الْخِيَّاطُ مِنَ الْخِيَّاطَةِ . وَإِنْ وَكِّلَ فِي  
 بَيْعٍ أَوْ شِرَاءٍ أَوْ حَجٍّ ، اسْتَحَقَّ الْأَجْرَ إِذَا عَمِلَهُ . وَإِنْ لَمْ يَقْبِضِ الثَّمَنَ فِي الْبَيْعِ . وَإِنْ قَالَ :  
 إِذَا بَعَثْتُ الثَّوْبَ ، وَقَبِضْتُ ثَمَنَهُ ، وَسَلَّمْتُهُ إِلَيَّ ، فَلَكَ الْأَجْرُ . لَمْ يَسْتَحَقِّ مِنْهَا شَيْئًا حَتَّى  
 يُسَلِّمَهُ إِلَيْهِ ، فَإِنْ فَاتَهُ التَّسْلِيمُ لَمْ يَسْتَحَقِّ شَيْئًا ؛ لِفَوَاتِ الشَّرْطِ .

**فصل : ولا تصح الوكالة إلا في تصرف معلوم .** / فَإِنْ قَالَ : وَكَلْتُكَ فِي كُلِّ شَيْءٍ .  
 أَوْ فِي كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ . أَوْ فِي كُلِّ تَصَرُّفٍ يَجُوزُ لِي . أَوْ فِي كُلِّ مَا لِيَ التَّصَرُّفُ فِيهِ .  
 لَمْ يَصِحَّ . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى : يَصِحُّ ، وَيَمْلِكُ بِهِ كُلُّ  
 مَا تَنَاوَلَهُ لَفْظُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَفْظٌ عَامٌّ ، فَصَحَّ فِيمَا يَتَنَاوَلُهُ ، كَمَا لَوْ قَالَ : بَيْعَ مَالِي كُلِّهِ . وَلَنَا ، أَنَّ  
 فِي هَذَا غَرَرًا عَظِيمًا ، وَخَطَرًا كَبِيرًا ؛ لِأَنَّهُ تَدْخُلُ فِيهِ هَبَةٌ مَالِهِ ، وَطَلَاقُ نِسَائِهِ<sup>(٣٠)</sup> ،  
 وَإِعْتَاقُ رَقِيقِهِ ، وَتَزْوُجُ نِسَاءٍ كَثِيرٍ<sup>(٣١)</sup> . وَيَلْزُمُهُ الْمُهُورُ الْكَثِيرَةُ ، وَالْأَثْمَانُ الْعَظِيمَةُ ،  
 فَيَعْظُمُ الضَّرَرُ . وَإِنْ قَالَ : اشْتَرَيْ مَالِي مَا شِئْتُ . لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَشْتَرِي مَا لَا يَقْدِرُ عَلَى  
 ثَمَنِهِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، مَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّتِهِ ؛ لِقَوْلِهِ فِي رَجُلَيْنِ ، قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ

(٢٦) تقدم تخريجه في صفحة ٢٠٢ .

(٢٧) تقدم تخريجه في : ٦ / ٢٩٥ .

(٢٨) تقدم تخريجه في صفحة ١٩٧ .

(٢٩) تقدم تخريجه في : ٤ / ١١٣ .

(٣٠) في ب : ١ زوجاته .

(٣١) في ب ، م : ١ كثيرة .



منهما لصاحبه : ما اشتريت من شيء فهو بيننا : إنه جائز . وأعجبه . ولأن الشريك والمضارب وكيلان في شراء ما شاء . فعلى هذا ليس له أن يشتري إلا بثمن المثل فما دون ، ولا يشتري ما لا يقدر الموكّل على ثمنه ، ولا ما لا يرى المصلحة له في شرائه . وإن قال : بع مالي كله ، واقبض ديوبي كلها . صح ؛ لأنه قد يعرف ماله وديونه . وإن قال : بع ما شئت من مالي ، واقبض ما شئت من ديوبي . جاز ؛ لأنه إذا جاز التوكيل في الجميع ، ففي بعضه أولى . وإن قال : اقبض ديني كله ، وما يتجدد في المستقبل . صح . وقال أصحاب الشافعي : إذا قال : بع ما شئت من مالي . لم يجز . وإن قال : من عبيدي . جاز ؛ لأنه مخصص بالجنس . ولنا ، أن ما جاز التوكيل في جميعه ، جاز في بعضه ، كعبيده<sup>(٣٢)</sup> . وإن قال : اشتر لي عبداً ثركياً ، أو ثوباً هرورياً . صح . وإن قال : اشتر لي عبداً ، أو قال ثوباً . ولم يذكر جنسه ، صح أيضاً . وقال أبو الخطاب : لا يصح . وهو مذهب الشافعي ، لأنه مجهول . ولنا ، أنه توكيل في شراء عبيد ، فلم يشترط ذكر نوعه ، كالقراض . ولا يشترط ذكر قدر الثمن . ذكره القاضي . وقال أبو الخطاب : لا يصح حتى يذكر قدر الثمن . وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي ؛ لأن العبيد تتفاوت من الجنس الواحد ، وإنما تتميز بالثمن . ولنا ، أنه إذا ذكر نوعاً ، فقد أذن في أغلاه ثمناً ، فيقل الغرر ، ولأن تقدير الثمن يضر ، فإنه قد لا يجد بقدر الثمن . ومن اعتبر ذكر الثمن ، جوز أن يذكر له أكثر الثمن وأقله .

**فصل :** وإذا وكل وكيلين في تصرف ، وجعل لكل واحد الافراد بالتصرف ، فله ذلك ؛ لأنه مأذون له فيه<sup>(٣٣)</sup> . فإن لم يجعل له ذلك ، فليس لأحدهما الافراد به ؛ لأنه لم يأذن له في ذلك ، وإنما يجوز له ما أذن فيه موكّله . وبهذا قال الشافعي ، وأصحاب الرأي . وإن وكلهما في حفظ ماله ، حفظاه معاً في جزئيهما ؛ لأن قوله : أفعل كذا .

(٣٢) في ب ، م : « كعبيده » .

(٣٣) في ا : « في التصرف » .

يَقْتَضِي اجْتِمَاعُهُمَا عَلَى فِعْلِهِ ، وَهُوَ مِمَّا يُمَكِّنُ ، فَتَعَلَّقَ بِهِمَا . وَفَارَقَ هَذَا قَوْلَهُ :  
بِعْتُكُمَا . حَيْثُ كَانَ مُنْقَسِمًا بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ / لَا يُمَكِّنُ كَوْنُ الْمَلِكِ لِهَاجِرٍ عَلَى الْجَمْعِ ،  
فَانْقَسَمَ بَيْنَهُمَا . فَإِنْ غَابَ أَحَدُ الْوَكِيلَيْنِ ، لَمْ يَكُنْ لِلْآخَرِ أَنْ يَتَصَرَّفَ ، وَلَا لِلْحَاكِمِ  
ضَمُّ أَمِينٍ إِلَيْهِ لِيَتَصَرَّفَا ؛ لِأَنَّ الْمُوَكَّلَ رَشِيدٌ جَائِزٌ التَّصَرُّفِ ، لَا وِلَايَةَ لِلْحَاكِمِ عَلَيْهِ ، فَلَا  
يَضُمُّ الْحَاكِمُ وَكِيلاً لَهُ بِغَيْرِ أَمْرِهِ . وَفَارَقَ مَا لَوْ مَاتَ أَحَدُ الْوَصِيِّينِ ، حَيْثُ يُضَيَّفُ  
الْحَاكِمُ إِلَى الْوَصِيِّ أَمِينًا لِيَتَصَرَّفَا<sup>(٣٤)</sup> ؛ لِكَوْنِ الْحَاكِمِ لَهُ النَّظَرُ فِي حَقِّ الْمَيِّتِ وَالْيَتِيمِ ،  
وَلِهَذَا لَوْ لَمْ يُوصَ إِلَى أَحَدٍ ، أَقَامَ الْحَاكِمُ أَمِينًا فِي النَّظَرِ لِلْيَتِيمِ . وَإِنْ حَضَرَ الْحَاكِمُ أَحَدُ  
الْوَكِيلَيْنِ ، وَالْآخَرُ غَائِبٌ ، وَادَّعَى الْوَكَالَاتَ لهُمَا ، وَأَقَامَ بَيْنَهُ سَمْعَهَا الْحَاكِمُ ، وَحَكَمَ  
بِثْبُوتِ الْوَكَالَاتِ لهُمَا ، وَلَمْ يَمْلِكِ الْحَاضِرُ التَّصَرُّفَ وَحْدَهُ ، فَإِذَا حَضَرَ الْآخَرُ<sup>(٣٥)</sup> تَصَرَّفَا  
مَعًا ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِعَادَةِ الْبَيِّنَةِ ؛ لِأَنَّ الْحَاكِمَ سَمِعَهَا لهُمَا مَرَّةً . فَإِنْ قِيلَ : هَذَا حُكْمٌ  
لِلْغَائِبِ . قُلْنَا : يَجُوزُ تَبَعًا لِحَقِّ الْحَاضِرِ ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَحْكُمَ بِالْوَقْفِ الَّذِي يَثْبُتُ لِمَنْ لَمْ  
يُخْلُقْ لِأَجْلِ مَنْ يَسْتَحِقُّهُ فِي الْحَالِ ، كَذَا هُنَا . وَإِنْ جَحَدَ الْغَائِبُ الْوَكَالَاتَ ، أَوْ عَزَلَ  
نَفْسَهُ ، لَمْ يَكُنْ لِلْآخَرِ أَنْ يَتَصَرَّفَ . وَمَا ذَكَرْنَاهُ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ  
خِلَافًا . وَجَمِيعُ التَّصَرُّفَاتِ فِي هَذَا سَوَاءٌ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِذَا وَكَّلَهُمَا فِي خُصُومَةٍ ،  
فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْإِنْفِرَادُ بِهَا . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِتَصَرُّفِ أَحَدِهِمَا ، أَشْبَهَ الْبَيْعِ  
وَالشِّرَاءِ .

٨٤١ - مسألة ؛ قال : ( وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُوَكَّلَ فِيمَا وَكَّلَ فِيهِ ، إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ  
ذَلِكَ إِلَيْهِ )

لَا يَخْلُو التَّوَكُّلُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ :

أَحَدُهَا ، أَنْ يَنْهَى الْمُوَكَّلَ وَكِيْلَهُ عَنِ التَّوَكُّلِ ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ بِغَيْرِ خِلَافٍ ، لِأَنَّ

(٣٤) فِي ١ ، ب ، م : « لِيَتَصَرَّفَ » .

(٣٥) سَقَطَ مِنْ : ب .



ما نهاه عنه غير داخل في إذنه . فلم يَجُزْ له <sup>(١)</sup> ، كما لو لم يُوكَّلْهُ .

الثاني ، اِذْنُ له في التَّوَكُّيلِ ، فيجوزُ له ذلك ؛ لأنَّه عَقْدُ اِذْنٍ له فيه ، فكان له فِعْلُهُ ، كالتَّصَرُّفِ المَأْذُونِ له <sup>(٢)</sup> فيه . ولا نَعْلَمُ في هَذَيْنِ خِلَافًا . وإنَّ قال له : وَكَلْتُكَ فَاصْنَعْ ما شِئْتَ . فله أن يُوكَّلَ . وقال أصحابُ الشَّافِعِيِّ : ليس له التَّوَكُّيلُ في أَحَدِ الوَجْهَيْنِ ؛ لأنَّ التَّوَكُّيلَ يَقْتَضِي تَصَرُّفًا يَتَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ ، وقوله : اصْنَعْ ما شِئْتَ . يَرْجِعُ إلى ما يَقْتَضِيهِ التَّوَكُّيلُ من تَصَرُّفِهِ بِنَفْسِهِ . ولنا ، أنَّ لَفْظَهُ عَامٌّ فيما شاء ، فَيَدْخُلُ في عُمُومِهِ التَّوَكُّيلُ .

الثالث ، أَطْلَقَ الوَكَّالَةَ ، فلا يَحُلُو من أَقْسَامِ ثَلَاثَةٍ ؛ أَحَدُها ، أن يكونَ العَمَلُ مِمَّا يَرْتَفِعُ الوَكِيلُ عن مِثْلِهِ ، كالأَعْمَالِ الدِّينِيَّةِ <sup>(٣)</sup> في حَقِّ <sup>(٤)</sup> أَشْرَافِ النَّاسِ <sup>(٥)</sup> المُرْتَفِعِينَ عن فِعْلِها في العَادَةِ ، أو يَعْجِزُ عن عَمَلِهِ لكَوْنِهِ لا يُحْسِنُهُ ، أو غير ذلك ، فإنَّه يَجُوزُ له التَّوَكُّيلُ فيه ؛ لأنَّه إذا كان مما لا يَعْمَلُهُ <sup>(٥)</sup> الوَكِيلُ عَادَةً ، انْصَرَفَ الإِذْنُ إلى ما جَرَتْ بِهِ العَادَةُ من الاسْتِنَابَةِ فيه . القسم الثاني ، أن يكونَ مِمَّا يَعْمَلُهُ بِنَفْسِهِ ، إلَّا أنَّه يَعْجِزُ عن عَمَلِهِ كُلِّهِ <sup>(٦)</sup> ؛ لِكَثْرَتِهِ وَاِنْتِشَارِهِ ، فيجوزُ له التَّوَكُّيلُ في عَمَلِهِ أَيْضًا ؛ لأنَّ الوَكَّالَةَ اقْتَضَتْ جَوَازَ التَّوَكُّيلِ ، فجازَ التَّوَكُّيلُ في فِعْلِ جَمِيعِهِ ، كما لو اِذْنُ في التَّوَكُّيلِ بِلَفْظِهِ . وقال القاضِي : عِنْدِي أَنَّهُ إِنَّمَا له التَّوَكُّيلُ فيما زَادَ على ما يَتِمَّكُنُ من عَمَلِهِ / بِنَفْسِهِ ؛ لأنَّ التَّوَكُّيلَ إِنَّمَا جازَ لِلْحَاجَةِ ، فاختَصَّ ما دَعَتْ إِلَيْهِ الْحَاجَةُ ، بِخِلَافِ وُجُودِ اِذْنِهِ ، فإنَّه مُطْلَقٌ . ولأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَجْهَانِ كَهَذَيْنِ . الْقِسْمُ الثَّالِثُ : ما عدا هَذَيْنِ

(١) سقط من : ب ، م .

(٢) سقط من : ا ، ب ، م .

(٣) في ا : « البدنية » .

(٤ - ٥) في الأصل : « الأشراف من الناس » .

(٥) في م : « يعلمه » .

(٦) سقط من : ب .

القِسْمَيْنِ ، وهو ما يُمكنه عمله بنفسه ، ولا يترفع<sup>(٧)</sup> عنه ، فهل يجوز له التوكيل فيه ؟ على روايتين ؛ إحداهما ، لا يجوز . نقلها ابن منصور . وهو مذهب أبى حنيفة ، وأبى يوسف ، والشافعي ؛ لأنه لم يأذن له في التوكيل ، ولا تضمنه إذنه ، فلم يجز ، كما لو نهاه ، ولأنه استئمان فيما يمكنه النهوض فيه ، فلم يكن له أن يوليه من<sup>(٨)</sup> لم يأمنه عليه ، كالوديعة . والأخرى ، يجوز . نقلها حنبل . وبه قال ابن أبي ليلى ، إذا مرض أو غاب ؛ لأن الوكيل له أن يتصرف بنفسه ، فملكه نيابة كالمالك . والأول أولى . ولا يشبه الوكيل المالك ؛ فإن المالك يتصرف بنفسه<sup>(٩)</sup> في ملكه كيف شاء ، بخلاف الوكيل .

**فصل : وكل وكيل جاز له التوكيل ، فليس له أن يوكل إلا أمينا ؛ لأنه لا نظر للموكل في توكيل من ليس بأمين ، فيقيّد جواز التوكيل بما فيه الحظ والنظر ، كما أن الإذن في البيع يقيّد بالبيع بثمن المثل ، إلا أن يعين له الموكل من يوكله ، فيجوز توكيله ، وإن لم يكن أمينا ؛ لأنه قطع نظره بتعيينه . وإن وكل أمينا ، وصار خائنا ، فعليه عزله ؛ لأن تركه يتصرف مع الخيانة تضییع وتفريط ، والوكالة تقتضي استئمان أمين ، وهذا ليس بأمين ، فوجب عزله .**

**فصل : والحكم في الوصي يوكل فيما أوصى به إليه ، وفي الحاكم يوكل القضاء في ناحية يستتبع غيره ، حكم الوكيل فيما ذكرنا من التفصيل ، إلا أن المنصوص عن أحمد ، في رواية مهنّا ، جواز ذلك . وهو قول الشافعي في الوصي ؛ لأن الوصي يتصرف بولاية ، بدليل أنه يتصرف فيما لم ينص له على التصرف فيه ، والوكيل لا يتصرف إلا فيما نص له عليه . والجمع بينهما أولى ؛ لأنه متصرف في مال غيره بالإذن ، فأشبهه الوكيل ، وإنما يتصرف فيما اقتضته الوصية ، كالوكيل إنما يتصرف فيما اقتضته الوكالة .**

(٧) في ١ : « يرتفع » .

(٨) في ب ، م : « لمن » .

(٩) سقط من : الأصل ، ١ .



**فصل : فأمَّا الوليُّ في النكاح ،** فله التَّوكِيلُ في تزويج مُولَّيته بغير إذنها ، أبا كان أو غيره . وقال القاضي في مَنْ وَلَّيْتُهُ غير ولاية الإِجْبَارِ : هو كالوَكِيل ، يُخْرَجُ على الرَّوَائِثِ المنصوص عليهما في الوَكِيل . ولأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ فيه وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَمْلِكُ التَّوَكِيلُ إِلَّا <sup>(١٠)</sup> بِإِذْنِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ التَّزْوِيجَ إِلَّا بِإِذْنِهَا ، أَشْبَهَ الْوَكِيلَ . وَلَنَا ، أَنَّ وَلَّيْتُهُ مِنْ غَيْرِ جِهَتِهَا ، فَلَمْ يُعْتَبَرْ إِذْنُهَا فِي تَوَكُّلِهِ فِيهَا ، كَالْأَبِ ، بِخِلَافِ الْوَكِيلِ ، وَلَئِنَّهُ يَتَصَرَّفُ <sup>(١١)</sup> بِحُكْمِ الْوَلَايَةِ الشَّرْعِيَّةِ ، أَشْبَهَ الْحَاكِمَ ، وَلَئِنَّ الْحَاكِمَ يَمْلِكُ تَفْوِضَ عُقُودِ الْأَنْكِحَةِ إِلَى غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِ النِّسَاءِ ، فَكَذَلِكَ الْوَلِيُّ . وَمَا ذَكَرُوهُ يُبْطَلُ بِالْحَاكِمِ . وَالَّذِي يُعْتَبَرُ إِذْنُهَا فِيهِ هُوَ غَيْرُ مَا يُوَكَّلُ فِيهِ ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْوَكِيلَ لَا يَسْتَغْنِي عَنْ إِذْنِهَا لَهُ فِي التَّزْوِيجِ أَيْضًا ، فَهُوَ كَالْمُوَكَّلِ فِي ذَلِكَ .

**فصل :** إِذَا أُذِنَ الْمُوَكَّلُ / فِي التَّوَكِيلِ ، فَوَكَّلَ ، كَانَ <sup>(١٢)</sup> الْوَكِيلُ الثَّانِي وَكِيلًا لِلْمُوَكَّلِ <sup>(١٣)</sup> ، لَا يَنْعَزِلُ بِمَوْتِ الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ ، وَلَا عَزْلِهِ ، وَلَا يَمْلِكُ الْأَوَّلُ عَزْلَ الثَّانِي ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَكِيلِهِ . وَإِنْ أُذِنَ لَهُ أَنْ يُوَكَّلَ لِنَفْسِهِ ، جَازَ ، وَكَانَ وَكِيلًا لِلْمُوَكَّلِ <sup>(١٤)</sup> يَنْعَزِلُ بِمَوْتِهِ وَعَزْلِهِ إِيَّاهُ ، وَإِنْ مَاتَ الْمُوَكَّلُ ، أَوْ عُزِلَ الْأَوَّلُ ، انْعَزَلَ جَمِيعًا ؛ لِأَنَّهُمَا فَرَعَانِ لَهُ ، لَكِنْ أَحَدُهُمَا فَرَعٌ لِلْآخَرِ ، فَذَهَبَ حُكْمُهُمَا بِذَهَابِ أَصْلِهِمَا . وَإِنْ وَكَّلَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ فِي التَّوَكِيلِ نَظْقًا ، بَلْ وَجَدَ عُرْفًا ، أَوْ عَلَى الرَّوَايَةِ الَّتِي أَجْزَأْنَا لَهَا التَّوَكِيلَ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ ، فَالثَّانِي وَكِيلُ الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ ، حُكْمُهُ حُكْمُ مَا لَوْ أُذِنَ لَهُ أَنْ يُوَكَّلَ لِنَفْسِهِ .

(١٠) فِي الْأَصْلِ : « بغير » .

(١١) فِي الْأَصْلِ : « متصرف » .

(١٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(١٣) فِي مِ زِيَادَةٍ : « لِأَنَّهُ » .

(١٤) فِي الْأَصْلِ : « لِلْوَكِيلِ » .

**فصل :** إذا وَكَّلَ رَجُلًا فِي الْخُصُومَةِ ، لم يُقْبَلْ إِقْرَارُهُ عَلَى مُوَكَّلِهِ بِقَبْضِ الْحَقِّ <sup>(١٥)</sup> ولا غيره . وبه قال مالك ، والشافعي ، وابن أبي ليلى . وقال أبو حنيفة ومحمد : يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ ، فيما عدا الْحُدُودَ وَالْقِصَاصَ . وقال أبو يوسف : يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ وغيره ؛ لأنَّ <sup>(١٦)</sup> الإِقْرَارَ أَحَدُ جَوَائِبِ الدَّعْوَى ، فصَحَّ مِنَ الْوَكِيلِ ، كالإِنْكَارِ . ولنا ، أَنَّ الإِقْرَارَ مَعْنَى يَقْطَعُ الْخُصُومَةَ <sup>(١٧)</sup> وَيُنَافِيهَا ، فلا يَمْلِكُهُ الْوَكِيلُ فيها ، كالإِبْرَاءِ . وفارَقَ الإِنْكَارَ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَقْطَعُ الْخُصُومَةَ <sup>(١٨)</sup> ، وَيَمْلِكُهُ فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ ، وفي غير مَجْلِسِ الْحَاكِمِ . ولأنَّ الْوَكِيلَ لَا يَمْلِكُ الإِنْكَارَ عَلَى وَجْهِ يَمْنَعُ الْمُوَكَّلَ مِنَ الإِقْرَارِ ، فلو مَلَكَ الإِقْرَارَ ، لَأَمْتَنَعَ عَلَى الْمُوَكَّلِ الإِنْكَارَ ، فَافْتَرَقَا ، ولا يَمْلِكُ الْمُصَالِحَةُ عَنِ الْحَقِّ ، ولا الإِبْرَاءَ مِنْهُ ، بغيرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ ؛ لأنَّ الإِذْنَ فِي الْخُصُومَةِ لَا يَقْتَضِي شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ . وإنْ أُذِنَ لَهُ فِي تَثْبِيْتِ حَقٍّ ، لم يَمْلِكْ قَبْضَهُ . وبه قال الشَّافِعِيُّ . وقال أبو حنيفة : يَمْلِكُ قَبْضَهُ ؛ لأنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ التَّثْبِيْتِ قَبْضُهُ وَتَحْصِيلُهُ . ولنا ، أَنَّ الْقَبْضَ لَا يَتَنَاوَلُهُ الإِذْنُ نَاطِقًا وَلَا عُرْفًا ، إِذْ لَيْسَ كُلُّ مَنْ يَرْضَاهُ لِتَثْبِيْتِ الْحَقِّ يَرْضَاهُ لِقَبْضِهِ . وإنْ وَكَّلَهُ فِي قَبْضِ حَقٍّ ، فَجَحَدَ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ ، كَانَ وَكِيْلًا فِي تَثْبِيْتِهِ عَلَيْهِ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . <sup>(١٩)</sup> وبه قال أبو حنيفة . والآخِرُ : لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ . وهو أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ <sup>(٢٠)</sup> لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُمَا مَعْنِيَانِ مُخْتَلِفَانِ ، فالوَكِيلُ فِي أَحَدِهِمَا لَا يَكُونُ وَكِيْلًا فِي الْآخَرِ ، كما لَا يَكُونُ وَكِيْلًا فِي الْقَبْضِ بِالتَّوَكِيلِ فِي الْخُصُومَةِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، أَنَّهُ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى الْقَبْضِ إِلَّا بِالتَّثْبِيْتِ ؛ فَكَانَ إِذْنًا فِيهِ عُرْفًا ، وَلأنَّ الْقَبْضَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ ، فَمَلَكَهُ ، كَالوَكَّلِ فِي شِرَاءِ شَيْءٍ مَلَكَ وَزَنَ ثَمَنَهُ ، أَوْ فِي بَيْعِ شَيْءٍ مَلَكَ تَسْلِيمَهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُوَكَّلُ عَالِمًا بِجَحْدِ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ أَوْ مَطْلَبِهِ ، كَانَ تَوَكِيلًا فِي تَثْبِيْتِهِ

(١٥) سقط من : ب .

(١٦) في ب ، م : « ولأن » .

(١٧-١٨) سقط من : ب .



وَالْخُصُومَةُ فِيهِ ، لِإِعْلَامِهِ بِوُقُوفِ الْقَبْضِ عَلَيْهِ . وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ ، لَمْ يَكُنْ تَوْكِيلًا فِيهِ ؛ لِعَدَمِ عِلْمِهِ بِتَوَقُّفِ الْقَبْضِ عَلَيْهِ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الْحَقِّ عَيْنًا أَوْ دَيْنًا . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ : إِنْ وَكَّلَهُ فِي قَبْضِ عَيْنٍ لَمْ يَمْلِكْ تَثْبِيثَهَا ؛ لِأَنَّهُ وَكَّلَ فِي نَقْلِهَا ، أَشْبَهَ الْوَكِيلَ فِي نَقْلِ الزَّوْجَةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ وَكَّلَ فِي قَبْضِ حَقٍّ / ، فَأَشْبَهَ الْوَكِيلَ فِي قَبْضِ الدَّيْنِ . وَمَا ذَكَرُوهُ يَبْطُلُ بِالتَّوْكِيلِ فِي قَبْضِ الدَّيْنِ ؛ فَإِنَّهُ وَكَّلَ فِي قَبْضِهِ وَنَقْلِهِ إِلَيْهِ . ١٦٧/٤

**فصل :** وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي بَيْعِ شَيْءٍ ، مَلَكَ تَسْلِيمَهُ ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ التَّوْكِيلِ فِي الْبَيْعِ يَقْتَضِي التَّسْلِيمَ ، لِكَوْنِهِ مِنْ تَمَامِهِ ، وَلَمْ يَمْلِكِ الْإِبْرَاءَ مِنْ ثَمَنِهِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَمْلِكُهُ . وَلَنَا ، أَنَّ الْإِبْرَاءَ لَيْسَ مِنَ الْبَيْعِ ، وَلَا مِنْ تَيْمُنَتِهِ ، فَلَا يَكُونُ التَّوْكِيلُ فِي الْبَيْعِ تَوْكِيلًا فِيهِ ، كَالْإِبْرَاءِ مِنْ غَيْرِ ثَمَنِهِ . وَأَمَّا قَبْضُ الثَّمَنِ ، فَقَالَ الْقَاضِي وَأَبُو الْخَطَّابِ : لَا يَمْلِكُهُ<sup>(١٨)</sup> . وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُوَكَّلُ فِي الْبَيْعِ مَنْ لَا يَأْمَنُهُ عَلَى قَبْضِ الثَّمَنِ . فَعَلَى هَذَا إِنْ تَعَذَّرَ قَبْضُ الثَّمَنِ مِنَ الْمُشْتَرِي ، لَمْ يَلْزَمِ الْوَكِيلَ شَيْءٌ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَمْلِكَ قَبْضَ الثَّمَنِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مُوجِبِ الْبَيْعِ ، فَمَلَكَهُ الْوَكِيلُ فِيهِ ، كَتَسْلِيمِ الْمَبِيعِ . فَعَلَى هَذَا لَيْسَ لَهُ تَسْلِيمُ الْمَبِيعِ إِلَّا بِقَبْضِ الثَّمَنِ أَوْ حُضُورِهِ . وَإِنْ سَلَّمَهُ قَبْلَ قَبْضِ ثَمَنِهِ ضَمِنَهُ . وَالْأَوَّلَى أَنْ يَنْظُرَ فِيهِ ، فَإِنْ ذَلَّتْ قَرِينَةُ الْحَالِ عَلَى قَبْضِ الثَّمَنِ ، مِثْلَ تَوْكِيلِهِ فِي بَيْعِ ثَوْبٍ فِي سُوقٍ غَائِبٍ عَنِ الْمُوَكَّلِ ، أَوْ مَوْضِعٍ يَضِيعُ الثَّمَنُ بِتَرْكِ قَبْضِ الْوَكِيلِ لَهُ ، كَانَ إِذْنًا فِي قَبْضِهِ . وَمَتَى تَرَكَ قَبْضَهُ كَانَ ضَامِنًا لَهُ ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ حَالِ الْمُوَكَّلِ أَنَّهُ إِثْمًا أَمَرَهُ بِالْبَيْعِ لِتَحْصِيلِ ثَمَنِهِ ، فَلَا يَرْضَى بِتَضْيِيعِهِ ، وَلِهَذَا يُعَدُّ مِنْ فَعَلَ ذَلِكَ مُضِيْعًا مُفَرِّطًا . وَإِنْ لَمْ تَذَلَّ الْقَرِينَةُ عَلَى ذَلِكَ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ قَبْضُهُ .

**فصل :** وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي بَيْعِ شَيْءٍ ، أَوْ طَلَبِ الشُّفْعَةِ ، أَوْ قَسَمِ شَيْءٍ ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَمْلِكُ تَثْبِيثَهُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْقِسْمَةِ وَطَلَبِ الشُّفْعَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى مَا وَكَّلَهُ فِيهِ إِلَّا بِالتَّثْبِيثِ . وَالثَّانِي ، لَا يَمْلِكُهُ . وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ؛

(١٨) فِي م : ( يُمْكِنُ ) .

لأنه يُمكنُ أحدهما دون الآخر ، فلم يتَّصَمَّن الإذنُ في أحدهما الإذنُ في الآخر .

**فصل :** وإن وَّكَّلَهُ في شِراءِ شَيْءٍ ، مَلَكَ تَسْلِيمَ ثَمَنِهِ ؛ لأنَّه مِن تَمَتُّهِ وَحُقُوقِهِ ، فهو كَتَسْلِيمِ الْمَبِيعِ فِي الْبَيْعِ . وَالْحُكْمُ فِي قَبْضِ الْمَبِيعِ كَالْحُكْمِ فِي قَبْضِ الثَّمَنِ فِي الْمَبِيعِ ، على ما مَضَى مِنَ الْقَوْلِ فِيهِ . فَإِنْ اشْتَرَى عَبْدًا ، وَنَقَدَ ثَمَنَهُ ، فَخَرَجَ الْعَبْدُ مُسْتَحَقًّا ؛ فَهَلْ يَمْلِكُ أَنْ يُخَاصِمَ الْبَائِعَ فِي الثَّمَنِ ؟ على وَجْهَيْنِ . فَإِنْ اشْتَرَى شَيْئًا ، وَقَبَضَهُ ، وَأَخَّرَ تَسْلِيمَ الثَّمَنِ لغير عُدْرٍ ، فَهَلَكَ في يَدِهِ ، فهو ضَامِنٌ لَهُ . وَإِنْ كَانَ لَهُ عُدْرٌ ، مِثْلُ أَنْ ذَهَبَ لِيَنْقُدَهُ فَهَلَكَ ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّهُ مُفَرِّطٌ فِي إِمْسَاكِهِ <sup>(١٩)</sup> فِي الصُّورَةِ الْأُولَى دُونَ الثَّانِيَةِ ، فَلِذَلِكَ لَزِمَهُ الضَّمَانُ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُفَرِّطْ .

**فصل :** وَإِذَا وَكَّلَهُ فِي قَبْضِ دَيْنٍ مِنْ رَجُلٍ ، فَمَاتَ ، نَظَرْتُ فِي لَفْظِهِ ؛ فَإِنْ قَالَ : أَقْبِضْ حَقِّي مِنْ فُلَانٍ . لَمْ يَكُنْ لَهُ قَبْضُهُ مِنْ وَارِثِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْمَرْ بِذَلِكَ . وَإِنْ قَالَ : أَقْبِضْ حَقِّي الَّذِي قَبْلَ فُلَانٍ . أَوْ عَلَى فُلَانٍ . فَهُوَ مُطَالَبَةٌ وَارِثِهِ وَالْقَبْضُ ؛ لِأَنَّ قَبْضَهُ مِنَ الْوَارِثِ قَبْضٌ لِلْحَقِّ الَّذِي عَلَى مَوْرُوثِهِ . فَإِنْ قِيلَ : فَلَوْ قَالَ : أَقْبِضْ حَقِّي مِنْ / زَيْدٍ . فَوَكَّلَ زَيْدٌ إِنْسَانًا فِي الدَّفْعِ إِلَيْهِ ، كَانَ لَهُ الْقَبْضُ مِنْهُ ، وَالْوَارِثُ نَائِبُ الْمَوْرُوثِ ، فَهُوَ كَوَكِيلِهِ . قُلْنَا : إِنْ <sup>(٢٠)</sup> الْوَكِيلُ إِذَا دَفَعَ عَنْهُ بِإِذْنِهِ ، جَرَى مَجْرَى تَسْلِيمِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَقَامَهُ مَقَامَ نَفْسِهِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هُنَا ، فَإِنَّ الْحَقَّ انْتَقَلَ إِلَى الْوَرِثَةِ فَاسْتَحَقَّتْ الْمُطَالَبَةُ عَلَيْهِمْ ، لَا بِطَرِيقِ النِّيَابَةِ عَنِ الْمَوْرُوثِ ، وَلِهَذَا لَوْ حَلَفَ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا ، حِنْثَ يَفْعَلُ وَكَيْلَهُ لَهُ ، وَلَا يَحْنُثُ يَفْعَلُ وَارِثَهُ .

٨٤٢ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا بَاغَ الْوَكِيلُ ، ثُمَّ ادَّعَى ثَلَفَ الثَّمَنِ مِنْ غَيْرِ نَعْدٍ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ . فَإِنْ اتَّهَمَ ، حَلَفَ )

إِذَا اخْتَلَفَ الْوَكِيلُ وَالْمُوَكَّلُ ، لَمْ يَحُلْ مِنْ سِتَّةِ أَحْوَالِ :

(١٩) فِي مِ نِهَادَةٍ : « كَا » .

(٢٠) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، ا ، ب .



أحدها ، أن يَخْتَلِفَا في التَّلَفِ ، فيقول الوكيل : تَلَفَ مَالُكَ في يَدِي ، أو التَّمَنُّ الذي قَبَضْتُهُ تَمَنَّا مَتَاعَكَ تَلَفَ في يَدِي . فيَكْذِبُهُ الْمُوَكَّلُ . فالقول قول الوكيل مع يَمِينِهِ ؛ لأنه أَمِينٌ ، وهذا مما يَتَعَذَّرُ إقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عليه ، فلا يُكَلِّفُ ذلك كالمودع . وكذلك كُلُّ مَنْ كان في يَدِهِ شَيْءٌ لغيرِهِ على سَبِيلِ الْأَمَانَةِ ، كالأب ، والوصي ، وأمين الحاكم ، والمودع ، والشريك ، والمضارب ، والمُرْتَهِنِ ، والمستأجر ، والأجير المشترك ، وإنما كان كذلك ، لأنه لو كُلفَ ذلك مع تَعَذُّرِهِ عليه ، لامتَنَعَ الناسُ من الدُّخُولِ في الْأَمَانَاتِ مع الْحَاجَةِ إِلَيْهَا ، فَيَلْحَقَهُمُ الضَّرَرُ . قال القاضي : إِلَّا أن يدَّعَى التَّلَفَ بِأَمْرِ ظَاهِرٍ ، كالْحَرِيقِ وَالتَّهْبِ وَشِبْهِهِمَا ، فعليه إقَامَةُ الْبَيِّنَةِ على وُجُودِ هذا الْأَمْرِ في تلكِ النَاحِيَةِ ، ثم يكون القول قوله في تَلَفِهَا بذلك . وهذا قول الشافعي ؛ لأنَّ وُجُودَ الْأَمْرِ الظَّاهِرِ مِمَّا <sup>(١)</sup> لَا يَخْفَى ، فلا تَتَعَذَّرُ إقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عليه .

الحال الثانية ، أن يَخْتَلِفَا في تَعَدُّي الْوَكِيلِ أو تَفْرِيطِهِ في الْحِفْظِ ، ومُخَالَفَتِهِ أَمْرَ مُوَكَّلِهِ ، مثل أن يدَّعَى عليه أَنَّكَ حَمَلْتَ على الدَّائِيَةِ فوق طَاقَتِهَا ، أو حَمَلْتَ عليها شَيْئًا لِنَفْسِكَ ، أو فَرَطْتَ في حِفْظِهَا ، أو لَبَسْتَ الثَّوبَ ، أو أَمَرْتُكَ بِرَدِّ الْمَالِ فلم تَفْعَلْ . ونحو ذلك ، فالقول قول الوكيل أيضا مع يَمِينِهِ ؛ لما ذَكَرْنَا في الذي قَبْلَهُ ، ولأنَّه مُنْكَرٌ لِمَا يُدَّعَى عليه ، والقول قول المُنْكَرِ . ومتى ثَبَتَ التَّلَفُ في يَدِهِ من غير تَعَدُّيهِ ، إِمَّا لِقَبُولِ قَوْلِهِ ، وإِمَّا بِإِقْرَارِ مُوَكَّلِهِ أو بَيِّنَةٍ <sup>(٢)</sup> ، فلا ضَمَانَ عليه ، سواء تَلَفَ الْمَتَاعُ الذي أَمَرَ بِبَيْعِهِ ، أو بَاعَهُ وَقَبَضَ تَمَنَّهُ فَتَلَفَ التَّمَنُّ ، وسواء كان بِجُعْلٍ أو بغير جُعْلٍ ؛ لأنه نَائِبُ الْمَالِكِ في الْبَيْدِ وَالتَّصَرُّفِ ، فكان الْهَلَاكُ في يَدِهِ كَالْهَلَاكِ في يَدِ الْمَالِكِ ، وَجَرَى مَجْرَى الْمُوَدَّعِ وَالْمُضَارِبِ وَشِبْهِهِمَا . وإن تَعَدَّى أو فَرَطَ ، ضَمِنَ . وكذلك سائرُ الْأُمْنَاءِ . ولو باعَ الْوَكِيلُ سِلْعَةً وَقَبَضَ تَمَنَّا ، فَتَلَفَ من غير تَعَدُّ ، وَاسْتَحَقَّ الْمَبِيعُ ، رَجَعَ الْمُشْتَرِي بِالتَّمَنَّا على الْمُوَكَّلِ دون الْوَكِيلِ ؛ لأنَّ الْمَبِيعَ له ، فالرُّجُوعُ بِالْعَهْدَةِ عليه ، كما لو باعَ بِنَفْسِهِ .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في الأصل : « بَيِّنَةٌ » .

الحال الثالثة ، أن يَخْتَلَفَا في التَّصَرُّف ، فيقول الوكيل : بَعْتُ الثَّوبَ وَقَبَضْتُ الثَّمَنَ ، فَتَلَفَ . / فيقول الموكل : لم تَبِعْ ولم تَقْبِضْ . أو يقول : بَعْتُ ولم تَقْبِضْ شيئاً . ١٦٨/٤  
 فالقول قول الوكيل . ذكره ابن حامد . وهو قول أصحاب الرأي ؛ لأنه يملك البيع والقَبْضَ ، فيقبل قوله فيهما ، كما يقبل قول ولي المرأة المُجْبَرَةِ على النكاح في تزويجها . ويَحْتَمِلُ أن لا يقبل قوله . وهو أحد القولين لأصحاب الشافعي ؛ لأنه يُقَرُّ بِحَقِّ لغيره على موكله ، فلم يقبل ، كما لو أقرَّ بدين عليه . وإن <sup>(٣)</sup> وكَلَّه <sup>(٤)</sup> في شراء عبْدٍ ، فاشترأه ، واختلفا في قدر ما اشتراه به ، فقال : اشتريته بألف . وقال : بل اشتريته بخمسمائة . فالقول قول الوكيل ؛ لما ذكرناه . وقال القاضي : القول قول الموكل ، إلا أن يكون عيَّن له الشراء بما ادَّعاه ، فقال : اشتري عبداً بألف . فادَّعى الوكيل أنه اشتراه بذلك ، فالقول قول الوكيل إذا ، وإلا فالقول قول الموكل ؛ لأن من كان القول قوله في أصل شيء ، كان القول قوله في صِفَتِهِ . وللشافعي قولان كهذين الوجهين . وقال أبو حنيفة : إن كان الشراء في الذمة ، فالقول قول الموكل ؛ <sup>(٥)</sup> لأنه غارِمٌ <sup>(٦)</sup> مُطَالِبٌ بالثمن . وإن اشترى بعين المال ، فالقول قول الوكيل ؛ لكونه الغارِمَ ؛ فإنه يُطَالِبُهُ <sup>(٧)</sup> بِرَدِّ ما زاد على الخمسمائة <sup>(٧)</sup> . ولنا ، أنهما اختلفا في تصرُّف الوكيل ، فكان القول قوله ، كما لو اختلفا في البيع ، ولأنه أمين في الشراء ، فكان القول قوله في قدر ثمن المشتري ، كالمضارب ، وكما لو قال له : اشترِ بألف عند القاضي .

الحال الرابعة ، أن يَخْتَلَفَا في الرَّدِّ ، فيدَّعيه الوكيل ، فيُنْكِرُهُ الموكل ، فإن كان بغير جُعِلَ ، فالقول قول الوكيل ؛ لأنه قبض المال لِنَفْعِ مالِكِهِ ، فكان القول قوله ، كالمودع ، وإن كان بجُعِلَ ، ففيه وجهان ؛ أحدهما ، أن القول قوله ؛ لأنه وكيل ،

(٣) في ب : ولو .

(٤) في م : وكل .

(٥-٥) في ب : لكونه الغارِمَ فإنه مطالبه بالثمن .

(٦) في الأصل زيادة : لأنه .

(٧) في الأصل : وخمسمائة .



فكان القول قوله ، كالأول . والثاني ، لا يُقبل قوله ؛ لأنه قبض المال لنفع نفسه ، فلم يُقبل قوله في الرد ، كالمستعير . وسواء اختلفا في رد العين ، أو رد ثمنها . وجُملة الأمانة على ضربين ؛ أحدهما ، من قبض المال لنفع مالكه لا غير ، كالمودع والوكيل غير جُعِل ، فيقبل قولهم في الرد ؛ لأنه لو لم يُقبل قولهم لامتنع الناس من قبول هذه الأمانات ، فيلحق الناس الضرر . الثاني ، من ينتفع بقبض الأمانة ، كالوكيل بجُعِل ، والمضارب ، والأجير المشترك ، والمستأجر ، والمرتهن ، ففهم وجهان . ذكرهما أبو الخطاب . وقال القاضي : لا يُقبل قول المرتهن والمستأجر والمضارب في الرد ؛ لأن أحمد نص عليه في المضارب ، في رواية ابن منصور ، ولأن من قبض المال لنفع نفسه ، لا يُقبل قوله في الرد . ولو أنكر الوكيل قبض المال ، ثم ثبت ذلك ببينة ، أو اعتراف<sup>(٨)</sup> ، فادعى الرد أو التلّف ، لم يُقبل قوله ؛ لأن حياته قد ثبتت بجحده . فإن أقام بينة بما ادّعه من الرد أو التلّف ، / فهل تُقبل بينته ؟ على وجهين ؛ أحدهما ، لا تُقبل ؛ لأنه كذبها بجحده ، فإن قوله : ما قبضت . يتضمّن أنه لم يرد شيئا . والثاني : تُقبل ؛ لأنه يدعى الرد والتلّف قبل وجود حياته . وإن كان جحوده أنك لا تستحق على شيئا ، أو مالك عندي شيء ، سَمِعَ قوله مع يمينه ؛ لأن جوابه لا يكذب ذلك ، فإنه إذا كان قد تلّف أو ردّ ، فليس له<sup>(٩)</sup> عنده شيء . فلا تنافي بين القولين ، إلا أن يدعى أنه رده أو تلّف بعد قوله : مالك عندي شيء . فلا يُسمع قوله أيضا ؛ لثبوت كذبه وحياته .

الحال الخامسة ، إذا اختلفا في أصل الوكالة ، فقال : وكلّني . فأنكر الموكل ، فالقول قول الموكل ؛ لأن الأصل عدم الوكالة ، فلم يُثبت أنه أمينه ليقبل قوله عليه . ولو

(٨) في ب ، م : « اعترف » .

(٩) سقط من : الأصل .

قال : وَكَلْتُكَ ، وَدَفَعْتُ إِلَيْكَ مَالًا . فَأَتَكَرَّ الْوَكَيلُ ذَلِكَ كُلَّهُ ، أَوْ اعْتَرَفَ بِالتَّوَكُّلِ ، وَأَتَكَرَّ دَفْعَ الْمَالِ إِلَيْهِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ؛ لِذَلِكَ . وَلَوْ قَالَ رَجُلٌ لآخرَ : وَكَلْتَنِي أَنْ أَتَزَوَّجَ لَكَ فُلَانَةً ، بِصَدَاقٍ كَذَا ، فَفَعَلْتُ . وَادَّعَتِ الْمَرْأَةُ ذَلِكَ ، فَأَتَكَرَّ الْمُوَكَّلُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فَقَالَ : إِنْ أَقَامَ الْبَيِّنَةُ ، وَإِلَّا لَمْ يَلْزَمْ الْآخِرَ عَقْدُ النِّكَاحِ . قَالَ أَحْمَدُ : وَلَا يُسْتَحْلَفُ . قَالَ الْقَاضِي : لِأَنَّ الْوَكَيلَ يَدَّعِي حَقًّا لغيرِهِ . فَأَمَّا إِنْ ادَّعَتْهُ الْمَرْأَةُ ، فَيَتَّبَعِي أَنْ يُسْتَحْلَفَ ؛ لِأَنَّهَا تَدَّعِي الصَّدَاقَ فِي ذِمَّتِهِ ، فَإِذَا حَلَفَ لَمْ يَلْزَمْهُ الصَّدَاقُ ، وَلَمْ يَلْزَمْ الْوَكَيلَ مِنْهُ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّ دَعْوَى الْمَرْأَةِ عَلَى الْمُوَكَّلِ ، وَحُقُوقُ الْعَقْدِ لَا تَتَعَلَّقُ بِالْوَكِيلِ . وَنَقَلَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ الْوَكَيلَ يَلْزَمُهُ نِصْفُ الصَّدَاقِ ؛ لِأَنَّ الْوَكَيلَ فِي الشِّرَاءِ ضَامِنٌ لِلثَّمَنِ ، وَلِلْبَائِعِ مُطَابَقَتُهُ بِهِ ، كَذَا هُنَا . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ . وَيُفَارِقُ الشِّرَاءُ ؛ لِأَنَّ الثَّمَنَ مَقْصُودُ الْبَائِعِ ، وَالْعَادَةُ تَعَجِيلُهُ وَأَخْذُهُ مِنَ الْمُتَوَلَّى لِلشِّرَاءِ ، وَالنِّكَاحُ يُخَالِفُهُ فِي هَذَا كُلَّهُ ، وَلَكِنْ إِنْ كَانَ الْوَكَيلُ ضَامِنَ الْمَهْرِ ، فَلَهَا الرُّجُوعُ عَلَيْهِ بِنِصْفِهِ ؛ لِأَنَّهُ ضَامِنُهُ عَنِ الْمُوَكَّلِ ، وَهُوَ مُقَرَّرٌ بِأَنَّهُ فِي ذِمَّتِهِ . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُونُسَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ : يَلْزَمُ الْوَكَيلَ جَمِيعُ الصَّدَاقِ ؛ لِأَنَّ الْفُرْقَةَ<sup>(١٠)</sup> لَمْ تَقَعْ بِإِنْكَارِهِ ، فَيَكُونُ ثَابِتًا فِي الْبَاطِنِ ، فَيَجِبُ جَمِيعُ الصَّدَاقِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ يَمْلِكُ الطَّلَاقَ ، فَإِذَا أَنْكَرَ فَقَدْ أَقَرَّ بِتَحْرِيمِهَا عَلَيْهِ ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ إِيقَاعِهِ لِمَا تَحْرُمُ بِهِ . قَالَ أَحْمَدُ : وَلَا تَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةُ حَتَّى يُطَلَّقَ ، لَعَلَّهُ يَكُونُ كَاذِبًا فِي إِِنْكَارِهِ . وَظَاهِرُ هَذَا تَحْرِيمُ نِكَاحِهَا قَبْلَ طَلَاقِهَا ؛ لِأَنَّهَا مُعْتَرِفَةٌ بِأَنَّهَا زَوْجَةٌ لَهُ ، فَيُؤْخَذُ بِإِقْرَارِهَا ، وَإِنْكَارُهُ لَيْسَ بِطَلَاقٍ . وَهَلْ يَلْزَمُ الْمُوَكَّلَ طَلَاقُهَا ؟ يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِي حَقِّهِ نِكَاحٌ ، وَلَوْ ثَبَتَ لَمْ يُكَلِّفِ الطَّلَاقَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُكَلِّفَهُ ، لِإِزَالَةِ الْإِحْتِمَالِ ، وَإِزَالَةُ الضَّرَرِ عَنْهَا بِمَا لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِيهِ . فَأَشْبَهَ النِّكَاحَ الْفَاسِدَ . وَلَوْ ادَّعَى أَنَّ فُلَانًا الْغَائِبَ وَكَلَّهُ فِي تَزْوُجِ<sup>(١١)</sup> امْرَأَةٍ ، فَتَزَوَّجَهَا لَهُ ، ثُمَّ مَاتَ الْغَائِبُ ، لَمْ تَرْتَبْهُ

(١٠) فِي م : « التفرقة » .

(١١) فِي الْأَصْلِ : « تَزْوِيج » .



المرأة ، إلا أن يصدق الورثة ، أو يثبت بينة . وإن أقر الموكل بالتوكيل في التزويج ،  
 وأنكر أن يكون الوكيل تزوج له ، فهنا الاختلاف في تصرف الوكيل ، والقول قول  
 الوكيل فيه ، فيثبت التزويج ههنا . وقال القاضي : لا يثبت . وهو قول أبي حنيفة ؛ لأنه  
 / لا تتعذر إقامة البينة عليه ، لكونه لا ينعقد إلا بها . وذكر أن أحمد نص عليه . وأشار  
 إلى نفيه فيما إذا أنكر الموكل الوكالة من أصلها . ولنا ، أنهما اختلفا في فعل الوكيل ما  
 أمر<sup>(١٢)</sup> به ، فكان القول قوله ، كما لو وكله في بيع ثوب فادعى أنه باعه ، أو في شراء عبد  
 باللف فادعى أنه اشتراه به . وما ذكره القاضي من نص أحمد فيما إذا أنكر الموكل  
 الوكالة ، فليس بنص ههنا ؛ لاختلاف أحكام الصورتين وتباينهما<sup>(١٣)</sup> ، فلا يكون  
 النص في إحداهما نصا في الأخرى . وما ذكره من المعنى لا أصل له ، فلا يعول عليه .  
 ولو غاب رجل ، فجاء رجل<sup>(١٤)</sup> إلى امرأته ، فذكر أن زوجها طلقها وأبأنها ، ووكله في  
 تجديد نكاحها باللف . فأذنت له<sup>(١٥)</sup> في نكاحها ، فعقد عليها ، وضمن الوكيل  
 اللف ، ثم جاء زوجها فأنكر هذا كله ، فالقول قوله ، والنكاح الأول بحاله . وقياس  
 ما ذكرناه أن المرأة إن صدقت الوكيل ، لزمه اللف ، إلا أن يبينها زوجها قبل  
 دخوله<sup>(١٦)</sup> بها . وحكى ذلك عن مالك ، وزفر . وحكى عن أبي حنيفة ، والشافعي ،  
 أنه لا يلزم الضامن شيء ؛ لأنه فرغ عن المضمون عنه ، ولم يلزم المضمون عنه شيء ،  
 فكذلك فرغه . ولنا ، أن الوكيل مقرر بأن الحق في ذمة المضمون عنه ، وأنه ضامن  
 عنه ، فلزمه ما أقر به ، كما لو ادعى على رجل أنه ضمن له ألفا على أجنبي ، فأقر الضامن  
 بالضمان وصحته وثبوت الحق في ذمة المضمون عنه ،<sup>(١٧)</sup> وأنكره المضمون<sup>(١٨)</sup> . وكما

(١٢) في الأصل : « أمره » .

(١٣) في ١ : « وتنا فيهما » .

(١٤) في م : « آخر » .

(١٥) سقط من : ١ ، ب ، م .

(١٦) في م : « دخول الثاني » .

(١٧-١٨) سقط من : م .

لو ادَّعى شفعةً على إنسانٍ في شقصٍ اشتراه ، فأقرَّ البائعُ بالبيع ، وأنكره المشتري ، فإنَّ الشفيعَ يستحقُّ الشفعةَ في أصحِّ الوجهين . وإن لم تدَّع المرأةُ صحَّةَ ما ذكره الوكيلُ ، فلا شيءَ عليه . ويَحْتَمِلُ أن من أسقطَ عنه الضَّمانَ أسقطه<sup>(١٨)</sup> في هذه الصورة ، ومن أوجبهُ أوجبهُ في<sup>(١٩)</sup> الصورة الأخرى<sup>(٢٠)</sup> ، فلا يكونُ فيها اختلافٌ . والله أعلم .

الحال السادسة ، أن يَخْتَلِفَا في صِفَةِ الوَكَالَةِ ، فيقول : وَكَّلْتُكَ في بيعِ هذا العبدِ . قال : بل وَكَّلْتَنِي في بيعِ هذه الجارية . أو قال : وَكَّلْتُكَ في البيعِ بالْفَيْنِ . قال : بل بِالْفِ . أو قال : وَكَّلْتُكَ في بيعِهِ نَقْدًا . قال : بل نسيئةً . أو قال : وَكَّلْتُكَ في شراءِ عبدٍ . قال : بل في شراءِ أمةٍ . أو قال : وَكَّلْتُكَ في الشَّراءِ بِخُمْسَةٍ . قال : بل بِعَشْرَةٍ . فقال القاضي : القولُ قولُ الموكلِ . وهو مذهبُ الشافعيِّ ، وأصحابِ الرَّأيِ ، وابنِ المنذرِ . وقال أبو الخطَّابِ : إذا قال : أَذِنْتُ لَكَ في البيعِ نَقْدًا ، وفي الشَّراءِ بِخُمْسَةٍ . قال : بل أَذِنْتُ لِي في البيعِ نسيئةً ، وفي الشَّراءِ بِعَشْرَةٍ . فالقولُ قولُ الوكيلِ . نصُّ عليه أحمدُ في المضاربةِ ؛ لأنَّه أمينٌ في التَّصرُّفِ ، فكان القولُ قوله في صِفَتِهِ ، كالحَيَّاطِ إذا قال : أَذِنْتُ لِي في تَفْصِيلِهِ قَبَاءً . قال : بل قَمِيصًا . وحكى عن مالكٍ ، إن أَدْرَكَتِ السَّلْعَةُ ، فالقولُ قولُ الموكلِ ، وإن فائتْ ، فالقولُ قولُ الوكيلِ ؛ لأنها إذا فائتْ لَزِمَ الوكيلُ<sup>(٢١)</sup> الضَّمانَ ، / والأصلُ عَدَمُهُ ، بِخِلَافِ ما إذا كانت مَوْجُودَةً . والقولُ الأوَّلُ أصحُّ ، لِوَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُما ، أَنَّهُما اختلفَا<sup>(٢٢)</sup> في التَّوكِيلِ الذي يَدَّعِيهِ الوكيلُ ، والأصلُ عَدَمُهُ ، فكان القولُ قولَ مَنْ يَنْفِيهِ ، كما لو لم يُقَرِّ الموكلُ بِتَوْكِيلِهِ في غيره . والثاني ، أَنَّهُما اختلفَا في صِفَةِ قولِ الموكلِ ، فكان القولُ قوله في صِفَةِ كَلَامِهِ ، كما لو اختلفَ الزَّوجَانِ في صِفَةِ الطَّلَاقِ . فعلى هذا إذا قال : اشترَيْتُ لك هذه الجاريةَ بِأَذْنِكَ .

١٦٩/٤ ظ

(١٨) في الأصل : « أسقط » .

(١٩-٢٠) في الأصل : « هذه الصورة » .

(٢٠) سقط من : ب .

(٢١) في ب : « يختلفان » .



قال : ما أَذِنْتُ لَكَ<sup>(٢٢)</sup> إِلَّا فِي شِرَاءٍ غَيْرِهَا . أو قال : اشْتَرَيْتُهَا لَكَ بِالْفَيْنِ . فقال : ما أَذِنْتُ لَكَ فِي شِرَائِهَا إِلَّا بِالْفِ . فالقول قول الموكِّل ، وعليه اليمين . فإذا حَلَفَ بَرِيٌّ مِنْ الشَّرَاءِ ، ثم لا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّرَاءُ بَعَيْنِ الْمَالِ ، أو فِي الذِّمَّةِ ، فإن كَانَ بَعَيْنِ الْمَالِ ، فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ ، وَتُرَدُّ الْجَارِيَةُ عَلَى الْبَائِعِ إِنْ اعْتَرَفَ بِذَلِكَ ، وَإِنْ كَذَبَهُ فِي أَنَّ الشَّرَاءَ لغيرِهِ أو بِمَالٍ غَيْرِهِ بغيرِ إِذْنِهِ ، فالقول قول البائع ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ مَا فِي يَدِ الْإِنْسَانِ لَهُ . فَإِنْ ادَّعَى الْوَكِيلُ عِلْمَهُ بِذَلِكَ ، حَلَفَهُ<sup>(٢٣)</sup> أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِمَالٍ مُوَكَّلِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْلِفُ عَلَى نَفْسِ فِعْلٍ غَيْرِهِ ، فَكَانَتْ يَمِينُهُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ ، فَإِذَا حَلَفَ ، أَمْضَى الْبَيْعَ ، وَعَلَى الْوَكِيلِ غَرَامَةُ الثَّمَنِ لِمُوكَّلِهِ ، وَدَفَعَ الثَّمَنَ إِلَى الْبَائِعِ ، وَتَبَقَّى الْجَارِيَةُ فِي يَدِهِ ، وَلَا تَحِلُّ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ صَادِقًا ، فَتَكُونُ لِلْمُوكَّلِ ، أو كَاذِبًا فَتَكُونُ لِلْبَائِعِ ، فَإِذَا أَرَادَ اسْتِحْلَالَهَا ، اشْتَرَاهَا مِمَّنْ هِيَ لَهُ فِي الْبَاطِنِ ، فَإِنْ امْتَنَعَ مِنْ بَيْعِهِ إِيَّاهَا ، رَفَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْحَاكِمِ ، لِيَرْفُقَ بِهِ لِبَيْعِهِ إِيَّاهَا ، لِيُثْبِتَ الْمِلْكُ لَهُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ، وَيَصِيرَ مَا ثَبَتَ لَهُ فِي ذِمَّتِهِ ثَمَنًا قِصَاصًا بِالَّذِي أَخَذَ مِنْهُ الْآخَرُ ظُلْمًا ، فَإِنْ امْتَنَعَ الْآخَرُ مِنَ الْبَيْعِ ، لَمْ يُجْبَرْ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدُ مُرَاضَاةٍ . وَإِنْ قَالَ : إِنْ كَانَتِ الْجَارِيَةُ لِي فَقَدْ بَعْتُكَهَا . أو قَالَ الْمُوكَّلُ : إِنْ كُنْتُ أَذِنْتُ لَكَ فِي شِرَائِهَا بِالْفَيْنِ ، فَقَدْ بَعْتُكَهَا . ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَصِحُّ . وَهُوَ قَوْلُ الْقَاضِي وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ مُعَلَّقٌ عَلَى شَرْطٍ . وَالثَّانِي ، يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ وَقَعَ يَعْلَمَانِ وَجُودَهُ ، فَلَا يَضُرُّ جَعْلُهُ شَرْطًا ، كَمَا لَوْ قَالَ : إِنْ كَانَتِ هَذِهِ الْجَارِيَةُ جَارِيَتِي ، فَقَدْ بَعْتُكَهَا . وَكَذَلِكَ كُلُّ شَرْطٍ عَلِيمًا وَجُودَهُ ، فَإِنَّهُ لَا يُوجِبُ وَقُوفَ<sup>(٢٤)</sup> الْبَيْعِ وَلَا شُكَا فِيهِ . فَأَمَّا إِنْ كَانَ الْوَكِيلُ اشْتَرَى فِي الذِّمَّةِ ، ثُمَّ نَقَدَ الثَّمَنَ ، صَحَّ الشَّرَاءُ ، وَلَزِمَ الْوَكِيلُ فِي الظَّاهِرِ ، فَأَمَّا فِي الْبَاطِنِ ، فَإِنْ كَانَ الْوَكِيلُ كَاذِبًا فِي دَعْوَاهُ ، فَالْجَارِيَةُ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَاهَا فِي ذِمَّتِهِ بغيرِ أَمْرِ غَيْرِهِ ، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا ، فَالْجَارِيَةُ لِمُوكَّلِهِ . فَإِذَا أَرَادَ إِحْلَالَهَا لَهُ ، تَوَصَّلَ إِلَى شِرَائِهَا مِنْهُ ، كَمَا ذَكَرْنَا . وَكُلُّ مَوْضِعٍ كَانَتْ لِلْمُوكَّلِ فِي الْبَاطِنِ

(٢٢) سقط من : ب .

(٢٣) فِي الْأَصْلِ : « حَلَفَ » .

(٢٤) فِي ١ ، ب ، م : « وَقُوعَ » .

فَأَمْتَنَعَ مِنْ بَيْعِهَا لِلْوَكِيلِ ، فَقَدْ حَصَلَتْ فِي يَدِ الْوَكِيلِ ، وَهِيَ لِلْمُوكِّلِ ، وَفِي ذِمَّتِهِ  
لِلْوَكِيلِ ثَمْنُهَا / . فَأَقْرَبُ الْوُجُوهِ أَنْ يَأْذَنَ لِلْحَاكِمِ فِي بَيْعِهَا ، وَتَوْفِيَةِ حَقِّهِ مِنْ ثَمْنِهَا ،  
فَإِنْ كَانَتْ لِلْوَكِيلِ ، فَقَدْ أَذِنَ فِي بَيْعِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ لِلْمُوكِّلِ ، فَقَدْ بَاعَهَا الْحَاكِمُ فِي إِيفَاءِ  
ذَيْنِ امْتَنَعَ الْمَدِينُ مِنْ وَفَائِهِ . وَقَدْ قِيلَ غَيْرُ مَا ذَكَرْنَا . وَهَذَا أَقْرَبُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .  
وَإِنْ اشْتَرَاهَا الْوَكِيلُ مِنَ الْحَاكِمِ بِمَالِهِ عَلَى الْمُوكِّلِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ قَائِمٌ مُقَامَ الْمُوكِّلِ فِي  
هَذَا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ اشْتَرَى مِنْهُ .

**فصل :** وَلَوْ وَكَّلَهُ فِي بَيْعِ عَبْدٍ ، فَبَاعَهُ نَسِيئَةً ، فَقَالَ الْمُوكِّلُ : مَا أَذِنْتُ فِي بَيْعِهِ إِلَّا نَقْدًا .  
وَصَدَّقَهُ الْوَكِيلُ وَالْمُشْتَرِي ، فَسَدَ الْبَيْعُ ، وَلَهُ مُطَالَبَةٌ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا بِالْعَبْدِ ، إِنْ كَانَ  
بَاقِيًا ، أَوْ بِقِيَمَتِهِ إِنْ كَانَ تَالِفًا . فَإِنْ أَخَذَ الْقِيَمَةَ مِنَ الْوَكِيلِ ، رَجَعَ عَلَى الْمُشْتَرِي بِهَا ؛  
لِأَنَّ التَّلَفَ فِي يَدِهِ ، فَاسْتَقَرَّ الضَّمَانُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَخَذَهَا مِنَ الْمُشْتَرِي ، لَمْ يَرْجَعْ عَلَى  
أَحَدٍ . وَإِنْ كَذَّبَاهُ ، وَادَّعَى أَنَّهُ أَذِنَ فِي الْبَيْعِ نَسِيئَةً ، فَعَلَى قَوْلِ الْقَاضِي : يَحْلِفُ  
الْمُوكِّلُ ، وَيَرْجِعُ فِي الْعَيْنِ إِنْ كَانَتْ قَائِمَةً ، وَإِنْ كَانَتْ تَالِفَةً ، رَجَعَ بِقِيَمَتِهَا عَلَى مَنْ  
شَاءَ مِنْهُمَا ، فَإِنْ رَجَعَ عَلَى الْمُشْتَرِي ، رَجَعَ عَلَى الْوَكِيلِ بِالثَّمَنِ الَّذِي أَخَذَهُ مِنْهُ لَا غَيْرَ ؛  
لِأَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْ لَهُ الْمَبِيعَ ، وَإِنْ ضَمِنَ الْوَكِيلُ ، لَمْ يَرْجَعْ عَلَى الْمُشْتَرِي فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ يُقَرَّرُ  
بِصِحَّةِ الْبَيْعِ وَتَأْجِيلِ الثَّمَنِ ، وَأَنَّ الْبَائِعَ ظَلَمَهُ بِالرُّجُوعِ عَلَيْهِ ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّ الْمُطَالَبَةَ  
بِالثَّمَنِ بَعْدَ الْأَجَلِ ، فَإِذَا حَلَّ الْأَجَلُ ، رَجَعَ الْوَكِيلُ عَلَى الْمُشْتَرِي بِأَقْلَ الْأَمْرَيْنِ مِنَ  
الْقِيَمَةِ أَوْ الثَّمَنِ الْمُسَمًّى ؛ لِأَنَّ الْقِيَمَةَ إِنْ كَانَتْ أَقْلَ ، فَمَا غَرِمَ أَكْثَرَ مِنْهَا ، فَلَا يَرْجِعُ  
بِأَكْثَرِ مِمَّا غَرِمَ ، وَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ أَقْلَ ، فَالْوَكِيلُ مُعْتَرِفٌ لِلْمُشْتَرِي أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ أَكْثَرَ  
مِنْهُ ، وَأَنَّ الْمُوكِّلَ ظَلَمَهُ بِأَخْذِ الزَّائِدِ عَلَى الثَّمَنِ ، فَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي بِمَا ظَلَمَهُ بِهِ  
الْمُوكِّلُ . وَإِنْ كَذَّبَهُ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ ، فَلَهُ الرُّجُوعُ عَلَى الْمُصَدِّقِ بِغَيْرِ يَمِينٍ ،  
وَيَحْلِفُ عَلَى الْمُكَذِّبِ ، وَيَرْجِعُ عَلَى حَسَبِ مَا ذَكَرْنَا . هَذَا إِنْ اعْتَرَفَ الْمُشْتَرِي بِأَنَّ  
الْوَكِيلَ وَكَّلَ فِي الْبَيْعِ ، وَإِنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ ، وَقَالَ : إِنَّمَا بَعْتَنِي مِلْكَكَ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ  
يَمِينِهِ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ كَوْنَهُ وَكِيلاً ، وَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ .



**فصل :** وإذا قبض الوكيل ثمن المبيع ، فهو أمانة في يده ، لا يلزمه تسليمه قبل طلبه ، ولا يضمه بتأخيريه ؛ لأنه رضى بكونه في يده ، ولم يرجع عن ذلك . فإن طلبه فأخبر رده مع إمكانه ، فتلف ، ضمنه . وإن وعده برده ، ثم ادعى أنني كنت ردته قبل طلبه ، أو أنه كان تلف ، لم يقبل قوله ؛ لأنه مكذب لنفسه بوعده برده . فإن صدقه الموكل ، برئ ، وإن كذبه ، فالقول قول الموكل . فإن أقام الوكيل بينة بذلك ، فهل يقبل ، على وجهين ؛ أحدهما ، يقبل ؛ لأنه لو صدقه الموكل برئ ، فكذلك إذا قامت له بينة ، ولأن البينة إحدى الحجتين ، فبرئ بها كالإقرار . والثاني : لا يقبل ؛ لأنه كذبها<sup>(٢٥)</sup> بوعده بالدفع . أمّا إذا صدقه ، فقد / أقر ببراءته ، فلم يبق له منازع . وإن لم يعده برده ، لكن منعه أو مطله برده مع إمكانه ، ثم ادعى التلف أو الرد ، لم يقبل قوله ؛ لأنه ضامن بالمنع ، خارج عن حال الأمانة . وإن أقام بما ادعاه من الرد أو التلف بينة ، سمعت ؛ لأنه لم يكذبها .

**فصل :** قال أحمد ، في رواية أبي الحارث ، في رجل له على آخر دراهم ، فبعث إليه رسولاً يقبضها ، فبعث إليه مع الرسول ديناراً ، فضاغ مع الرسول ، فهو من مال الباعث ؛ لأنه لم يأمره بمصارفته ، إنما كان من ضمان الباعث لأنه دفع إلى الرسول غير ما أمره به المرسل ، فإن المرسل إنما أمره بقبض ماله في ذمته ، وهي الدراهم ، ولم يدفعها ، وإنما دفع ديناراً عوضاً عن<sup>(٢٦)</sup> دراهم<sup>(٢٧)</sup> ، وهذا صرف يفتقر إلى رضى صاحب الدين وإذنه ، ولم يأذن ، فصار الرسول وكيلاً للباعث في تأديته إلى صاحب الدين ومصارفته به ، فإذا تلف في يد وكيله . كان من ضمانه ، اللهم إلا أن يخبر الرسول الغريم أن رب الدين أذن له في قبض الدينار عن الدراهم<sup>(٢٨)</sup> . فيكون حينئذ من

(٢٥) في ب ، م : كذبه .

(٢٦) في م زيادة : عشرة .

(٢٧) في ا : درهم .

(٢٨) في ا : الدرهم .

ضَمَانِ الرَّسُولِ ؛ لِأَنَّهُ غَرَّهُ وَأَخَذَ الدِّينَارَ عَلَى أَنَّهُ وَكِيلٌ لِلْمُرْسِلِ . وَإِنْ قَبِضَ مِنْهُ الدَّرَاهِمَ  
الَّتِي أُمِرَ بِقَبْضِهَا ، فَضَاعَتْ مِنَ الرَّسُولِ ، فَهِيَ مِنَ <sup>(٢٩)</sup> ضَمَانِ صَاحِبِ الدِّينِ ؛ لِأَنَّهَا  
تَلَفَتْ فِي <sup>(٣٠)</sup> يَدِ وَكِيلِهِ . وَقَالَ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةٍ مُهَنَّا ، فِي رَجُلٍ لَهُ عِنْدَ آخَرَ دَنَانِيرُ  
وَرِثِيَّاتٌ ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ رَسُولًا ، وَقَالَ : خُذْ دِينَارًا وَثَوْبًا . فَأَخَذَ دِينَارَيْنِ وَثَوْبَيْنِ ،  
فَضَاعَتْ ، فَالضَّمَانُ عَلَى الْبَاعِثِ . يَعْنِي الَّذِي أَعْطَاهُ الدِّينَارَيْنِ وَالثَّوْبَيْنِ ، وَيَرْجِعُ بِهِ  
عَلَى الرَّسُولِ . يَعْنِي عَلَيْهِ ضَمَانُ الدِّينَارِ وَالثَّوْبِ الزَّائِدَيْنِ ؛ إِنَّمَا جُعِلَ عَلَيْهِ الضَّمَانُ لِأَنَّهُ  
دَفَعَهُمَا إِلَى مَنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِدَفْعِهِمَا إِلَيْهِ ، وَرَجَعَ بِهِمَا عَلَى الرَّسُولِ ؛ لِأَنَّهُ غَرَّهُ ، وَحَصَلَ  
التَّلَفُ فِي يَدِهِ ، فَاسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الضَّمَانُ . وَلِلْمُوكِّلِ تَضْمِينُ الْوَكِيلِ ؛ لِأَنَّهُ تَعَدَّى بِقَبْضِ  
مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِقَبْضِهِ . فَإِذَا ضَمِنَهُ ، لَمْ يَرْجِعْ عَلَى أَحَدٍ ؛ لِأَنَّ التَّلَفَ حَصَلَ فِي يَدِهِ ، فَاسْتَقَرَّ  
الضَّمَانُ عَلَيْهِ . وَقَالَ أَحْمَدُ ، فِي رَجُلٍ وَكَّلَ وَكِيلًا فِي اقْتِضَاءِ دَيْنِهِ ، وَغَابَ ، فَأَخَذَ  
الْوَكِيلُ بِهِ رَهْنًا ، فَتَلَفَ الرَّهْنُ فِي يَدِ الْوَكِيلِ ، فَقَالَ : أَسَاءَ الْوَكِيلُ فِي اخْتِذِ الرَّهْنِ ، وَلَا  
ضَمَانَ عَلَيْهِ . إِنَّمَا لَمْ يَضْمَنْهُ لِأَنَّهُ رَهْنٌ فَاسِدٌ ، وَالْقَبْضُ فِي الْعَقْدِ الْفَاسِدِ ، كَالْقَبْضِ فِي  
الصَّحِيحِ ، فَمَا كَانَ الْقَبْضُ فِي صَحِيحِهِ مَضْمُونًا ، كَانَ مَضْمُونًا فِي فَاسِدِهِ ، وَمَا كَانَ  
غَيْرَ مَضْمُونٍ فِي صَحِيحِهِ ، كَانَ غَيْرَ مَضْمُونٍ فِي فَاسِدِهِ . وَنَقَلَ الْبَغَوِيُّ ، عَنْ أَحْمَدَ ، فِي  
رَجُلٍ أُعْطِيَ آخَرَ دَرَاهِمَ يَشْتَرِي لَهَا شَاةً ، فَخَلَطَهَا مَعَ دَرَاهِمِهِ ، فَضَاعَا ، فَلَا شَيْءَ  
عَلَيْهِ . وَإِنْ ضَاعَ أَحَدُهُمَا ، أَثِمَهُمَا ضَاعَ غَرَمُهُ قَالَ الْقَاضِي : هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ  
خَلَطَهَا بِمَائِمَةٍ مِنْهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ <sup>(٣١)</sup> أَذِنَ لَهُ فِي خَلَطِهَا . <sup>(٣٢)</sup> أَمَّا إِنْ خَلَطَهَا <sup>(٣٢)</sup> بِمَا لَا تَتَمَيَّزُ  
مِنْهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، ضَمِنَهَا ، كَالْوَدِيعَةِ . وَإِنَّمَا لَزِمَهُ الضَّمَانُ إِذَا ضَاعَ أَحَدُهُمَا ، لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ  
أَنَّ الضَّائِعَ دَرَاهِمُ الْمُوكِّلِ ، وَالْأَصْلُ بِقَاوُهَا . وَمَعْنَى الضَّمَانِ هُنَا ، أَنَّهُ يَحْسُبُ

(٢٩) فِي ب : د فِي ١ .

(٣٠) فِي ١ ، م : د مِنْ ١ .

(٣١) فِي م نَهَادَةٌ : د إِنْ ١ .

(٣٢-٣٢) سَقَطَ مِنْ : م .



١٧١/٤ والضائع من ذَرَاهِمِ نَفْسِهِ . فَأَمَّا عَلَى الْمَحْمِلِ الْآخِرِ / ، وهو إذا خَلَطَهَا بما تَتَمَيَّزُ منه ، فإذا ضَاعَتْ ذَرَاهِمُ الْمُوَكَّلِ وَخَدَّهَا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا ضَاعَتْ مِنْ غَيْرِ تَعَدُّ مِنْهُ .

٨٤٣ - مسألة ؛ قال : ( وَلَوْ أَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا ، فَأَدَّعَى أَنَّهُ دَفَعَهُ إِلَيْهِ ، لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ عَلَى الْآمِرِ <sup>(١)</sup> إِلَّا بَيِّنَةٌ )

وَجُمَلَتْهُ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا وَكَّلَ وَكَيْلًا فِي قَضَاءِ دَيْنِهِ ، وَدَفَعَ إِلَيْهِ مَالًا لِيَدْفَعَهُ إِلَيْهِ ، فَأَدَّعَى الْوَكِيلُ قَضَاءَ الدَّيْنِ وَدَفَعَ الْمَالَ إِلَى الْغَرِيمِ ، لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ عَلَى الْغَرِيمِ إِلَّا بَيِّنَةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِأَمِينِهِ ، فَلَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ عَلَيْهِ فِي الدَّفْعِ إِلَيْهِ ، كَمَا لَوْ ادَّعَى الْمُوَكَّلُ ذَلِكَ . فَإِذَا حَلَفَ الْغَرِيمُ ، فَلَهُ مُطَالَبَةُ الْمُوَكَّلِ ؛ لِأَنَّ ذِمَّتَهُ لَا تَبْرَأُ بِدَفْعِ الْمَالِ إِلَى وَكِيلِهِ . فَإِذَا دَفَعَهُ فَهَلْ لِلْمُوَكَّلِ الرَّجُوعُ عَلَى وَكِيلِهِ ؟ يُنْظَرُ ، فَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ قَضَى الدَّيْنَ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ ، فَلِلْمُوَكَّلِ <sup>(٢)</sup> الرَّجُوعُ عَلَيْهِ إِذَا <sup>(٣)</sup> قَضَاهُ فِي غَيْبَةِ الْمُوَكَّلِ <sup>(٤)</sup> . قَالَ الْقَاضِي : سَوَاءٌ صَدَّقَهُ أَنَّهُ قَضَى الْحَقَّ أَوْ كَذَبَهُ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ أَذِنَ لَهُ فِي قَضَائِهِ يَبْرَأُ ، وَلَمْ يُوجِدْ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رِوَايَةٌ أُخْرَى : لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَمَرَهُ بِالْإِشْهَادِ فَلَمْ يَفْعَلْ . فَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ ، إِنْ صَدَّقَهُ الْمُوَكَّلُ <sup>(٥)</sup> فِي الدَّفْعِ ، لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ ، وَإِنْ كَذَبَهُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَكِيلِ مَعَ يَمِينِهِ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَوَجْهٌ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ ادَّعَى فَعَلَّ مَا أَمَرَهُ مُوَكَّلُهُ ، فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ ، كَمَا لَوْ أَمَرَهُ بِبَيْعِ ثَوْبِهِ ، فَأَدَّعَى أَنَّهُ بَاعَهُ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ أَنَّهُ مُفَرِّطٌ بِتَرْكِ الْإِشْهَادِ ، فَضَمِنَ ، كَمَا لَوْ فَرَّطَ فِي الْبَيْعِ بِدُونِ ثَمَنِ الْمِثْلِ . فَإِنْ قِيلَ : فَلَمْ يَأْمُرَهُ بِالْإِشْهَادِ ؟ قُلْنَا : إِطْلَاقُ الْأَمْرِ بِالْقَضَاءِ يَقْتَضِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِهِ ، فَيَصِيرُ كَأَمْرِهِ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ ، يَقْتَضِي ذَلِكَ الْعُرْفُ لَا الْعُمُومُ . كَذَا هُنَا . وَقِيَاسُ الْقَوْلِ الْآخِرُ يُمَكِّنُ الْقَوْلَ بِمُوجِبِهِ . وَأَنَّ قَوْلَهُ مَقْبُولٌ فِي الْقَضَاءِ ، لَكِنْ

(١) فِي مِ نِهَادَةٍ : الْآخِرُ .

(٢-٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، ب : « فَإِذَا » .

(٤) فِي ب ، م : « الْوَكِيلُ » .

لَزِمَهُ الضَّمَانُ لِتَفْرِيطِهِ ، لَا لِرَدِّ قَوْلِهِ . وعلى هذا ، لو كان القَضَاءُ بِحَضْرَةِ الْمُوَكَّلِ ، لم يَضْمَنْ الوَكِيلُ شيئا ؛ لِأَنَّ تَرْكَهُ الإِشْهَادَ وَالِاخْتِيَاظَ رِضَى مِنْهُ بِمَا فَعَلَ وَكَيْلُهُ . وكذلك لو أُذِنَ لَهُ فِي الْقَضَاءِ بِغَيْرِ إِشْهَادٍ ، فلا ضَمَانَ عَلَى الْوَكِيلِ ؛ لِأَنَّ صَرِيحَ قَوْلِهِ يُقَدِّمُ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ دَلَالَةُ الْحَالِ . وكذلك إنْ أَشْهَدَ عَلَى الْقَضَاءِ عُدُولًا فَمَاتُوا أَوْ غَابُوا ، فلا ضَمَانَ عَلَيْهِ ؛ لِعَدَمِ تَفْرِيطِهِ . وإنْ أَشْهَدَ مَنْ يُخْتَلَفُ فِي ثُبُوتِ الْحَقِّ بِشَهَادَتِهِ ، كشَاهِدٍ وَاحِدٍ ، أَوْ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ ، فهل يَبْرَأُ مِنَ الضَّمَانِ ؟ يُخْرَجُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وإنْ اخْتَلَفَ الْوَكِيلُ وَالْمُوَكَّلُ فَقَالَ : قَضَيْتُ الدَّيْنَ بِحَضْرَتِكَ . قال : بَلْ (٥) فِي غَيْبَتِي ، أَوْ قَالَ : أَذِنْتُ لِي فِي قَضَائِهِ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ . فَأَنْكَرَ الْإِذْنَ . أَوْ قَالَ : أَشْهَدْتُ عَلَى الْقَضَاءِ شُهُودًا فَمَاتُوا . فَأَنْكَرَهُ (٦) الْمُوَكَّلُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُوَكَّلِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ مَعَهُ .

**فصل :** وإنْ وَكَّلَهُ فِي إِيدَاعِ مَالِهِ ، فَأَوْدَعَهُ ولم يُشْهَدْ ، فقال أصحابنا : لا يَضْمَنْ إِذَا أَنْكَرَ الْمُودِعُ . وكَلَامُ الْخِرَقِيِّ بِعُمُومِهِ يَقْتَضِي أَنْ لَا يُقْبَلَ قَوْلُهُ عَلَى الْآمِرِ . وهو أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الْوَدِيعَةَ لَا تَثْبُتُ إِلَّا / بِالْبَيِّنَةِ ، فَهِيَ كَالدَّيْنِ . وقال ١٧١/٤ أصحابنا : لا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَى الدَّيْنِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَ الْمُودِعِ يُقْبَلُ فِي الرَّدِّ وَالْهَلَاكِ ، فلا فَائِدَةَ فِي الْاسْتِثْنَاءِ ، بِخِلَافِ الدَّيْنِ . فإنْ قَالَ الْوَكِيلُ : دَفَعْتُ الْمَالَ إِلَى الْمُودِعِ . فقال : لم تَدْفَعْهُ . فالقول قول الوكيل ؛ لِأَنَّهُمَا اخْتَلَفَا فِي تَصَرُّفِهِ ، فِيمَا وَكَّلَ فِيهِ ، فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ فِيهِ .

**فصل :** وإذا كان على رجل دين أو عنده (٧) وَدِيعَةٌ ، فَجَاءَهُ إِنْسَانٌ فَادَّعَى أَنَّهُ وَكِيلُ صَاحِبِ الدَّيْنِ وَالْوَدِيعَةِ فِي قَبْضِهِمَا ، وَأَقَامَ بِذَلِكَ بَيِّنَةً ، وَجَبَ الدَّفْعُ إِلَيْهِ . وإنْ لم يُقَمَّ بَيِّنَةٌ ، لم يَلْزَمُهُ دَفْعُهَا إِلَيْهِ ، سِوَاءَ صَدَقَهُ فِي أَنَّهُ وَكِيلُهُ أَوْ كَذَّبَهُ . وبهذا قال الشَّافِعِيُّ . وقال

(٥) سقط من : ب .

(٦) في م : فَأَنْكَرَ .

(٧) في ب ، م : وَعِنْدَهُ .



أبو حنيفة : إن صدقه ، لزمه وفاء الدين . وفي دفع العين إليه روايتان ؛ أشهرهما ، لا يجب تسليمها . واحتج بأنه أقر له بحق الاستيفاء ، فلزمه إيفاؤه ، كما لو أقر له أنه وارثه . ولنا ، أنه تسليم لا يبرئه ، فلا يجب ، كما لو كان الحق عينا ، وكما لو أقر بأن هذا وصي الصغير . وفارق الإقرار بكونه وارثه ؛ لأنه يتضمن براءته ، فإنه أقر بأنه لا حق لسيواه . فأما إن أنكر وكأله ، لم يستحلف . وقال أبو حنيفة : يستحلف . ومبنى الخلاف <sup>(٨)</sup> على الخلاف <sup>(٩)</sup> في وجوب الدفع مع التصديق ، فمن أوجب عليه الدفع مع التصديق ، لزمه اليمين عند التكذيب ، كسائر الحقوق ، ومن لم يوجب عليه الدفع مع التصديق ، قال : لا يلزمه اليمين عند التكذيب ؛ لعدم فائدتها . فإن دفع إليه مع التصديق أو مع عدمه ، فحضر الموكل ، وصدق الوكيل ، برئ الدافع ، وإن كذبه ، فالقول قوله مع يمينه ، فإذا حلف ، وكان الحق عينا قائمة في يد الوكيل ، فله أخذها ، وله مطالبة من شاء بردها ؛ لأن الدافع دفعها إلى غير مستحقها ، والوكيل عين ماله في يده . فإن طالب الدافع ، فللدافع مطالبة الوكيل بها ، وأخذها من يده ، ليسلمها إلى صاحبها . وإن تلفت العين ، أو تعدر ردها ، فلصاحبها الرجوع ببذلها على من شاء منهما ؛ لأن الدافع ضمنها بالدفع ، والمدفوع إليه قبض ما لا يستحق قبضه . وأيهما ضمن لم يرجع على الآخر ؛ لأن كل واحد منهما يدعى أن ما أخذه <sup>(٩)</sup> المالك ظلم ، ويقر بأنه لم يوجد من صاحبه تعدد ، فلا يرجع على صاحبه بظلم غيره ، إلا أن يكون الدافع دفعها إلى الوكيل من غير تصديقه فيما ادعاه من الوكالة . فإن ضمن الرجوع على الوكيل ؛ لكونه لم يقر بوكالته ، ولا ثبتت بينة . وإن ضمن الوكيل ، لم يرجع عليه . وإن صدقه لكن الوكيل تعدى فيها أو فرط ، استقر الضمان عليه . فإن ضمن ، لم يرجع على أحد ، وإن ضمن الدافع ، رجع عليه ؛ لأنه وإن كان يقر أنه قبضه قبضا صحيحا ، لكن لزمه الضمان بتفريطه وتعديه ، فالدافع يقول : ظلمني المالك بالرجوع

(٨-٨) سقط من : الأصل .

(٩) في ١ ، ب ، م : « يأخذه » .

عَلَى . وله على الوكيل حَقٌّ<sup>(١٠)</sup> يَعْتَرِفُ بِهِ الْوَكِيلُ ، فَبِأَخْذِهِ يَسْتَوْفِي حَقَّهُ مِنْهُ . فَأَمَّا إِنْ كَانَ الْمَدْفُوعُ دَيْنًا ، لَمْ يَرْجِعْ إِلَّا عَلَى الدَّافِعِ وَخَذَهُ ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ فِي ذِمَّةِ الدَّافِعِ لَمْ يَبْرَأْ مِنْهُ<sup>(١١)</sup> بِتَسْلِيمِهِ إِلَى غَيْرِ وَكِيلٍ صَاحِبِ الْحَقِّ ، وَالَّذِي أَخَذَهُ الْوَكِيلُ عَيْنُ مَالِ الدَّافِعِ فِي رَعْمٍ صَاحِبِ الْحَقِّ ، وَالْوَكِيلُ وَالِدْفَعُ يَزْعُمَانِ أَنَّهُ صَارَ مِلْكًا لِصَاحِبِ الْحَقِّ ، وَأَنَّهُ ظَالِمٌ لِلدَّافِعِ بِالْأَخْذِ مِنْهُ ، فَيَرْجِعُ الدَّافِعُ فِيمَا أَخَذَ مِنْهُ الْوَكِيلُ ، وَيَكُونُ قِصَاصًا مِمَّا أَخَذَ<sup>(١٢)</sup> مِنْهُ صَاحِبُ الْحَقِّ . وَإِنْ كَانَ قَدْ تَلَفَ فِي يَدِ الْوَكِيلِ ، لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّهُ مُقَرَّرٌ بِأَنَّهُ / أَمِينٌ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَتَلَفَ بِتَعَدِّيهِ وَتَفْرِيطِهِ ، فَيَرْجِعَ عَلَيْهِ .

و ١٧٢/٤

**فصل :** فَإِنْ جَاءَ رَجُلٌ ، فَقَالَ : أَنَا وَارِثُ صَاحِبِ الْحَقِّ . فَإِنْ أَنْكَرَهُ ، لَزِمَتْهُ الْيَمِينُ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ صِحَّةَ مَا قَالَ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ هُنَا عَلَى تَنْفِي فِعْلِ الْغَيْرِ ، فَكَانَتْ عَلَى تَنْفِي الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ صَدَّقَهُ لَزِمَهُ الدَّفْعُ إِلَيْهِ ، فَلَمَّا لَزِمَهُ الدَّفْعُ مَعَ الْإِقْرَارِ ، لَزِمَتْهُ الْيَمِينُ مَعَ الْإِنْكَارِ . وَإِنْ صَدَّقَهُ فِي أَنَّهُ وَارِثُ صَاحِبِ الْحَقِّ ، لَا وَارِثَ لَهُ سِوَاهُ ، لَزِمَهُ الدَّفْعُ إِلَيْهِ . بِغَيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ مُقَرَّرٌ لَهُ بِالْحَقِّ ، وَأَنَّهُ يَبْرَأُ بِهَذَا الدَّفْعِ ، فَلَزِمَهُ ، كَمَا لَوْ جَاءَ صَاحِبُ الْحَقِّ . فَأَمَّا إِنْ جَاءَ رَجُلٌ ، فَقَالَ : قَدْ أَحَالَ نِيَّ عَلَيْكَ صَاحِبُ الْحَقِّ . فَصَدَّقَهُ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا : لَا يَلْزَمُهُ الدَّفْعُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الدَّفْعَ إِلَيْهِ غَيْرُ مُبْرِيءٍ ، لِإِحْتِمَالِ أَنْ يَجِيءَ الْمُحِيلُ فَيُنْكِرَ الْحَوَالَةَ وَيُضْمِنَهُ<sup>(١٣)</sup> ، فَأُشْبِهَ الْمُدْعَى لِلْوَكَالَةِ . وَالثَّانِي ، يَلْزَمُهُ الدَّفْعُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مُعْتَرِفٌ بِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ لَا لِغَيْرِهِ ، فَأُشْبِهَ الْوَارِثَ . فَإِنْ قُلْنَا : يَلْزَمُهُ الدَّفْعُ مَعَ الْإِقْرَارِ . لَزِمَتْهُ الْيَمِينُ مَعَ الْإِنْكَارِ . وَإِنْ قُلْنَا : لَا يَلْزَمُهُ الدَّفْعُ مَعَ الْإِقْرَارِ . لَمْ تَلْزَمْهُ الْيَمِينُ مَعَ الْإِنْكَارِ ؛ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ فِيهَا . وَمِثْلُ هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ .

(١٠) فِي الزَّيَادَةِ : « حَتَّى » .

(١١) فِي ١ : « ذِمَّتِهِ » .

(١٢) فِي م : « أَخَذَهُ » .

(١٣) فِي م : « أَوْ يَضْمِنُهُ » .



**فصل :** ومن طَلِبَ منه حَقٌّ ، فامْتَنَعَ من دَفْعِهِ حتى يُشْهَدَ القَابِضُ على نَفْسِهِ بالقَبْضِ ، نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ كَانَ الْحَقُّ عَلَيْهِ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ ، لَمْ يَلْزَمْ<sup>(١٤)</sup> «<sup>(١٥)</sup> القَابِضُ الْإِشْهَادُ<sup>(١٦)</sup> » لَأَنَّهُ لَا ضَرَرَ<sup>(١٧)</sup> فِي ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ مَتَى ادَّعَى الْحَقُّ عَلَى الدَّافِعِ بَعْدَ ذَلِكَ ، قَالَ : لَا يُسْتَحَقُّ عَلَى شَيْءٍ . وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ . وَإِنْ كَانَ الْحَقُّ ثَبَتَ بَيِّنَةٍ ، وَكَانَ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ ، كَالْمُودِعِ وَالْوَكِيلِ بِغَيْرِ جُعِيلٍ ، فَكَذَلِكَ ؛ لَأَنَّهُ مَتَى ادَّعَى عَلَيْهِ حَقٌّ ، أَوْ قَامَتْ بِهِ<sup>(١٧)</sup> بَيِّنَةٌ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ . وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ ، أَوْ يُخْتَلَفُ فِي قَبُولِ قَوْلِهِ ، كَالْغَاصِبِ وَالْمُسْتَعِيرِ وَالْمُرْتَهِنِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ تَسْلِيمُ مَا قَبَلَهُ إِلَّا بِالْإِشْهَادِ ، لَعَلَّا يَنْكَرَ الْقَابِضُ الْقَبْضَ . وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ الدَّافِعِ فِي الرَّدِّ . وَإِنْ قَالَ : لَا يُسْتَحَقُّ عَلَى شَيْءٍ . قَامَتْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ . وَإِذَا<sup>(١٨)</sup> أَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ بِالْقَبْضِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ تَسْلِيمُ الْوَثِيقَةِ بِالْحَقِّ إِلَى مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ ؛ لِأَنَّ بَيِّنَةَ الْقَبْضِ تُسْقِطُ الْبَيِّنَةَ الْأُولَى ، وَالكِتَابُ مِلْكُهُ ، فَلَا يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُهُ إِلَى غَيْرِهِ .

٨٤٤ — مسألة ؛ قال : ( وَشِرَاءُ الْوَكِيلِ مِنْ نَفْسِهِ غَيْرُ جَائِزٍ . وَكَذَلِكَ الْوَصِيُّ )

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ وُكِّلَ فِي بَيْعِ شَيْءٍ ، لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهُ مِنْ نَفْسِهِ ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ . نَقَلَهَا مُهَنَّأً . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَكَذَلِكَ الْوَصِيُّ ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ شَيْئًا لِنَفْسِهِ ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَحُكِيَ عَنِ مَالِكٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ جَوَازُ ذَلِكَ فِيهِمَا . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ عَنْ أَحْمَدَ : يَجُوزُ لهُمَا أَنْ يَشْتَرِيَا بِشَرْطَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ يَزِيدَا عَلَى مَبْلَغِ ثَمَنِهِ فِي النَّدَاءِ . وَالثَّانِي ، أَنْ يَتَوَلَّى النَّدَاءَ غَيْرُهُ . قَالَ الْقَاضِي : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اشْتِرَاطُ تَوَلَّى غَيْرِهِ النَّدَاءَ<sup>(١)</sup> وَاجِبًا ،

(١٤) فِي ١ ، ب ، م : « يَلْزَمُهُ » .

(١٥-١٥) فِي ب ، م : « الْقَاضِي بِالْإِشْهَادِ » .

(١٦) فِي م زِيَادَةٌ : « عَلَيْهِ » .

(١٧) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، ١ .

(١٨) فِي م : « أَوْ إِذَا » .

(١) فِي الْأَصْلِ ١ : « لِلنَّدَاءِ » .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَحَبًّا ، وَالْأَوَّلُ أَشْبَهَ بظَاهِرِ كَلَامِهِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : الشَّرْطُ  
 الثَّانِي ، أَنْ يُؤْلَى مَنْ يَبِيعُ ، وَيَكُونُ هُوَ أَحَدَ الْمُشْتَرِينَ . فَإِنْ قِيلَ : فَكَيْفَ يَجُوزُ لَهُ دَفْعُهَا  
 إِلَى غَيْرِهِ لِيَبِيعَهَا ، وَهَذَا تَوَكِيلٌ وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ التَّوَكِيلُ ؟ قُلْنَا : يَجُوزُ التَّوَكِيلُ فِيمَا لَا  
 يَتَوَلَّى مِثْلَهُ بِنَفْسِهِ ، وَالنَّدَاءُ مِمَّا لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ أَنْ يَتَوَلَّاهُ أَكْثَرُ النَّاسِ بِنُفُوسِهِمْ . وَإِنْ وَكَّلَ  
 إِنْسَانًا يَشْتَرِي لَهُ ، وَبَاعَهُ هُوَ ، جَازَ عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ / ؛ لِأَنَّهُ امْتَثَلَ أَمْرَ مُوَكَّلِهِ فِي الْبَيْعِ ،  
 وَحَصَلَ غَرْضُهُ مِنَ الثَّمَنِ ، فَجَازَ ، كَمَا لَوْ اشْتَرَاهَا أُجْنَبِيٌّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَجُوزُ  
 لِلْوَصِيِّ الشَّرَاءَ دُونَ الْوَكِيلِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ  
 أَحْسَنُ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَإِذَا اشْتَرَى مَالَ الْيَتِيمِ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ ، فَقَدْ قَرَّبَهُ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ .  
 وَلِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنِ الْأَبِ ، وَذَلِكَ جَائِزٌ لِلْأَبِ ، فَكَذَلِكَ لِنَائِبِهِ . وَوَجْهُ الرَّوَايَةِ الْأُولَى ، أَنَّ  
 الْعُرْفَ فِي الْبَيْعِ يَبِيعُ الرَّجُلُ مِنْ غَيْرِهِ ، فَحُمِلَتْ الْوَكَالَةُ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ صَرَّحَ بِهِ ، فَقَالَ :  
 بَيْعُهُ غَيْرِكَ . وَلِأَنَّهُ تَلَحُّقُهُ التُّهْمَةُ ، وَتَتَنَافَى الْعَرَضَانِ فِي بَيْعِهِ نَفْسَهُ ، فَلَمْ يَجْزَ ، كَمَا لَوْ  
 نَهَاهُ . وَالْوَصِيُّ كَالْوَكِيلِ ، لِأَنَّهُ <sup>(٣)</sup> يَلِي بَيْعَ مَالِ غَيْرِهِ بِتَوَلَّيْهِ <sup>(٤)</sup> ، فَأَشْبَهَ الْوَكِيلَ ، بَلِ  
 التُّهْمَةُ فِي الْوَصِيِّ أَكْثَرُ <sup>(٥)</sup> مِنَ الْوَكِيلِ <sup>(٦)</sup> ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ يُتَّهَمُ فِي تَرْكِ الْاسْتِقْصَاءِ فِي الثَّمَنِ لَا  
 غَيْرُ ، وَالْوَصِيُّ يُتَّهَمُ فِي ذَلِكَ ، وَفِي أَنَّهُ يَشْتَرِي مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ مَا لَا حَظَّ لِلْيَتِيمِ فِي بَيْعِهِ ،  
 فَكَانَ أَوْلَى بِالْمَنْعِ ، وَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ أَخْذُهُ لِمَالِهِ قُرْبًا لَهُ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ . وَقَدْ رَوَى  
 عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ أَوْصَى إِلَى رَجُلٍ بِتَرْكِتِهِ ، وَقَدْ تَرَكَ فَرَسًا ، فَقَالَ  
 الْوَصِيُّ : أَشْتَرِيهِ <sup>(٧)</sup> ؟ قَالَ : لَا .

**فصل :** وَالْحُكْمُ فِي الْحَاكِمِ وَأَمِينِهِ ، كَالْحُكْمِ فِي الْوَكِيلِ ، وَالْحُكْمُ فِي بَيْعِ أَحَدٍ  
 هَوْلَاءِ لَوَكِيلِهِ ، أَوْ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ ، أَوْ طِفْلٍ <sup>(٧)</sup> يَلِي عَلَيْهِ ، أَوْ لَوَكِيلِهِ ، أَوْ عَبْدِهِ

(٢) سورة الإسراء ٣٤ .

(٣) فِي م : « لَا » .

(٤) فِي م زِيَادَةٌ : « فَأَشْبَهَ الْوَكِيلَ أَوْ مَتَمَّ » .

(٥-٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٦) فِي ب ، م : « اشْتَرَاهُ » .

(٧) فِي ب ، م : « الطِّفْلُ » .



المأذون ، كالحكم في بيعه لنفسه ، كل ذلك يخرج على روايتين ، بناءً على بيعه لنفسه ، أما بيعه لولده الكبير ، أو والده ، أو مكاتبه ، فذكرهم أصحابنا أيضا في جملة ما يخرج على روايتين . ولأصحاب الشافعي فيهم وجهان . وقال أبو حنيفة : يجوز بيعه لولده الكبير ؛ لأنه امتثل أمر موكله ، ووافق العرف في بيع غيره ، فصَحَّ ، كما لو باعه لأخيه ، وفارق البيع لو كيله ؛ لأن الشراء إنما يقع لنفسه ، وكذلك بيع عبده المأذون ، وبيع طفل يلى عليه ، بيع لنفسه ؛ لأنه هو المشتري له ، ووجه الجمع بينهم ، أنه يتهم في حقهم ، ويميل إلى ترك الاستقصاء عليهم في الثمن ، كتهمته في حق نفسه ، ولذلك<sup>(٨)</sup> لا تقبل شهادته . والحكم فيما إذا<sup>(٩)</sup> أراد أن يشتري لموكله ، كالحكم في بيعه لماله<sup>(١٠)</sup> لأنهما سواء في المعنى .

**فصل :** وإن وكل رجلاً يتزوج له امرأة ، فهل له أن يزوجه ابنته ؟ يخرج على ما ذكرنا في الوكيل في البيع ، هل يبيع لولده ؟ وقال أبو يوسف<sup>(١١)</sup> ومحمد : يجوز . ووجه القولين ما تقدم في التي قبلها . وإن أدنت له وليته في تزويجها ، خرج في تزويجها لنفسه أو<sup>(١٢)</sup> ولده أو والده<sup>(١٣)</sup> وجهان ، بناءً على ما ذكر<sup>(١٤)</sup> في البيع . وكذلك إن وكله رجل في تزويج ابنته ، خرج فيه مثل ذلك .

**فصل :** وإن وكله رجل في بيع عبده ووكله آخر في شراء عبده ، فقياس المذهب أنه يجوز له أن يشتريه له من نفسه ؛ لأنه أذن له في طرفي العقد ، فجاز له أن يليهما إذا كان غير متهم ، كالأب يشتري من مال ولده لنفسه . ولو وكله المتداعيان في الدعوى عنهما ، فالقياس جوازه ؛ لأنه تمكنه الدعوى عن أحدهما ، والجواب عن الآخر ،

(٨) في ١ ، ب ، م : « وكذلك » .

(٩) سقط من : ب ، م .

(١٠) في ب : « لملكه » .

(١١) في ١ : « أبو حنيفة » .

(١٢-١٣) في م : « لولده » .

(١٣) في م : « ذكره » .

وإقامة حُجَّةٍ كُلِّ واحدٍ منهما . ولأصحابِ الشافعيِّ في المسألتين<sup>(١٤)</sup> وجهان .

/ فصل : وإذا أُذِنَ لِلْمُوكِّلِ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْ نَفْسِهِ ، جَازَ لَهُ ذَلِكَ . وقال أصحابُ  
الشافعيِّ ، في أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ : لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ يَجْتَمِعُ لَهُ فِي عَقْدِهِ غَرَضَانِ ،  
الاسْتِخْصَاصُ لِنَفْسِهِ ، وَالاسْتِقْصَاءُ لِلْمُوكِّلِ ، وَهُمَا مُتَضَادَّانِ ، فَمَمْنَعَا . وَلَنَا ، أَنَّهُ  
وَكَكَلُهُ<sup>(١٥)</sup> فِي التَّصَرُّفِ لِنَفْسِهِ ، فَجَازَ ، كَمَا لَوْ وَكَّلَ الْمَرْأَةُ فِي طَلَاقِ نَفْسِهَا ، وَلِأَنَّ عِلَّةَ  
الْمَنْعِ هِيَ مِنَ الشَّرَاءِ<sup>(١٦)</sup> لِنَفْسِهِ فِي مَحَلٍّ لِاتِّفَاقِ التُّهْمَةِ ، لِذِلَالَتِهَا عَلَى عَدَمِ رِضَى  
الْمُوكِّلِ بِهَذَا التَّصَرُّفِ ، وَإِخْرَاجِ هَذَا التَّصَرُّفِ عَنْ عُمُومِ لَفْظِهِ وَإِذْنِهِ ، وَقَدْ صَرَّحَ  
هَهُنَا بِالِإِذْنِ فِيهَا<sup>(١٧)</sup> ، فَلَا تَبْقَى دَلَالَةُ الْحَالِ مَعَ نَصِّهِ بِلَفْظِهِ عَلَى خِلَافِهَا<sup>(١٨)</sup> . وَقَوْلُهُمْ :  
إِنَّهُ يَتَضَادُّ مَقْصُودُهُ فِي الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ . قُلْنَا : إِنْ عَيَّنَ الْمُوكِّلُ لَهُ الثَّمَنَ ، فَاشْتَرَى بِهِ ،  
فَقَدْ زَالَ مَقْصُودُ الاسْتِقْصَاءِ ، فَإِنَّهُ لَا يُرَادُّ أَكْثَرُ مِمَّا قَدْ حَصَلَ ، وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ لَهُ الثَّمَنُ ،  
تَقَيَّدَ الْبَيْعُ بِثَمَنِ الْمِثْلِ ، كَمَا لَوْ بَاعَ لِأَجْنَبِيٍّ<sup>(١٩)</sup> . وَقَدْ ذَكَرَ أَصْحَابُنَا فِيمَا إِذَا وَكَّلَ عَبْدًا  
يَشْتَرِي لَهُ نَفْسَهُ مِنْ سَيِّدِهِ وَجْهًا ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ، فَيُخْرَجُ هَهُنَا مِثْلُهُ . وَالصَّحِيحُ مَا قُلْنَا ،  
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

فصل : إِذَا وَكَّلَ عَبْدًا يَشْتَرِي نَفْسَهُ مِنْ سَيِّدِهِ ، أَوْ يَشْتَرِي مِنْهُ عَبْدًا آخَرَ ، فَفَعَلَ ،  
صَحَّ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ يَدَ الْعَبْدِ كَيْدُ  
سَيِّدِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ وَكَّلَهُ فِي الشَّرَاءِ مِنْ نَفْسِهِ ، وَلِهَذَا يُحْكَمُ لِلْإِنْسَانِ بِمَا فِي يَدِ عَبْدِهِ .  
وَذَكَرَ أَصْحَابُنَا وَجْهًا كَذَلِكَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ عَبْدًا مِنْ غَيْرِ مَوْلَاهُ ، فَجَازَ أَنْ

(١٤) فِي ب م : « الْمَسْأَلَةُ » .

(١٥) فِي م : « وَكَل » .

(١٦) فِي م : « الْمَشْتَرَى » .

(١٧) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(١٨) فِي م : « خِلَافَهُ » .

(١٩) فِي م : « الْأَجْنَبِيُّ » .



يَشْتَرِيهِ مِنْ مَوْلَاهُ ، كَالْأَجْنَبِيِّ ، وَإِذَا جَارَ أَنْ يَشْتَرِيَ غَيْرَهُ ، جَازَ أَنْ يَشْتَرِيَ نَفْسَهُ ، كَمَا أَنَّ الْمَرْأَةَ لَمَّا جَارَ تَوْكِيلُهَا فِي طَلَاقِ غَيْرِهَا ، جَازَ فِي طَلَاقِ نَفْسِهَا . وَالْوَجْهُ الَّذِي ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يُقَدَّرُ هُنَا جَعْلُ تَوْكِيلِ الْعَبْدِ كَتَوْكِيلِ سَيِّدِهِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا صِحَّةَ تَوْكِيلِ السَّيِّدِ فِي الشِّرَاءِ وَالْبَيْعِ مِنْ نَفْسِهِ ، فَهُنَا أَوَّلَى . فَعَلَى هَذَا ، إِذَا قَالَ الْعَبْدُ : اشْتَرَيْتُ نَفْسِي لِزَيْدٍ . فَصَدَّقَهُ سَيِّدُهُ وَزَيْدٌ ، صَحَّ ، وَلَزِمَ زَيْدًا الثَّمَنُ . وَإِنْ قَالَ السَّيِّدُ : مَا اشْتَرَيْتُ نَفْسَكَ إِلَّا لِنَفْسِكَ . عَتَقَ الْعَبْدُ بِقَوْلِهِ وَإِقْرَارِهِ عَلَى نَفْسِهِ بِمَا يَعْتَقُ بِهِ ، وَيَلْزِمُ الْعَبْدَ الثَّمَنُ فِي ذِمَّتِهِ لِسَيِّدِهِ ؛ لِأَنَّ زَيْدًا لَا يَلْزِمُهُ الثَّمَنُ ، لِعَدَمِ حُصُولِ الْعَبْدِ لَهُ ، وَكَوْنِ سَيِّدِهِ لَا يَدَّعِيهِ عَلَيْهِ ، فَلَزِمَ الْعَبْدَ ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِمَّنْ بَاشَرَ الْعَقْدَ أَنَّهُ لَهُ . وَإِنْ صَدَّقَهُ السَّيِّدُ وَكَذَّبَهُ زَيْدٌ ، نَظَرْتُ فِي تَكْذِيبِهِ ، فَإِنْ كَذَّبَهُ فِي الْوَكَالَةِ ، حَلَفَ وَبَرَأَ ، وَلِلْسَيِّدِ فَسْخُ الْبَيْعِ ، وَاسْتِرْجَاعُ عَبْدِهِ ؛ لِتَعَدُّرِ ثَمَنِهِ ، وَإِنْ صَدَّقَهُ فِي الْوَكَالَةِ وَكَذَّبَهُ فِي أَنَّكَ مَا اشْتَرَيْتَ نَفْسَكَ لِي ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْعَبْدِ ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي التَّصَرُّفِ الْمَأْذُونِ فِيهِ .

**فصل :** وَإِنْ وَكَّلَ عَبْدُهُ فِي إِعْتَاقِ نَفْسِهِ ، أَوْ امْرَأَتُهُ فِي طَلَاقِ نَفْسِهَا ، صَحَّ . وَإِنْ وَكَّلَ الْعَبْدُ فِي إِعْتَاقِ عَبِيدِهِ ، وَالْمَرْأَةُ فِي طَلَاقِ نِسَائِهِ ، لَمْ يَمْلِكِ الْعَبْدُ إِعْتَاقَ نَفْسِهِ ، وَلَا الْمَرْأَةُ طَلَاقَ نَفْسِهَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَنْصَرِفُ بِاطْلَاقِهِ إِلَى التَّصَرُّفِ فِي غَيْرِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ لِهَذَا ذَلِكَ ، أَخْذًا مِنْ عُمُومِ لَفْظِهِ ، كَمَا يَجُوزُ لِلْوَكِيلِ فِي الْبَيْعِ ، الْبَيْعُ مِنْ نَفْسِهِ ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ . وَإِنْ وَكَّلَ غَرِيمًا لَهُ فِي إِبْرَاءِ نَفْسِهِ ، صَحَّ ؛ لِأَنَّهُ وَكَّلَهُ فِي إِسْقَاطِ حَقٍّ عَنْ نَفْسِهِ ، فَاشْبَهَ تَوْكِيلَ الْعَبْدِ فِي إِعْتَاقِ نَفْسِهِ . وَإِنْ وَكَّلَهُ / فِي إِبْرَاءِ غُرَمَائِهِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُبْرِئَ نَفْسَهُ ، كَمَا لَوْ وَكَّلَهُ فِي حَبْسِ غُرَمَائِهِ ، لَمْ يَمْلِكِ حَبْسَ نَفْسِهِ . وَلَوْ وَكَّلَهُ فِي خُصُومَتِهِمْ ، لَمْ يَكُنْ وَكِيلًا فِي خُصُومَةِ نَفْسِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَمْلِكَ إِبْرَاءَ نَفْسِهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلُ . وَإِنْ وَكَّلَ الْمَضْمُونُ عَنْهُ فِي إِبْرَاءِ الضَّامِنِ ، فَأَبْرَأَهُ ، صَحَّ . وَلَا يَبْرَأُ الْمَضْمُونُ عَنْهُ . وَإِنْ وَكَّلَ الضَّامِنُ فِي إِبْرَاءِ الْمَضْمُونِ عَنْهُ ، أَوِ الْكَفِيلُ فِي إِبْرَاءِ الْمَكْفُولِ عَنْهُ ، فَأَبْرَأَهُ ، صَحَّ ، وَبَرَأَ الْوَكِيلُ بِبِرَائَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ فَرَّغَ عَلَيْهِ ، فَإِذَا بَرَأَ الْأَصْلُ بَرَأَ الْفَرْعُ بِبِرَائَتِهِ .

**فصل :** وإن وَكَلَهُ في إخراج صَدَقَةٍ على الْمَساكِينِ وهو مِسْكِينٌ ، أو أَوْصَى إليه بِتَفْرِيقِ ثُلْثِهِ على قَوْمٍ وهو منهم ، أو دَفَعَ إليه مَالاً وأَمَرَهُ بِتَفْرِيقِهِ على من يُريدُ ، أو دَفَعَهُ إلى من شاءَ ، فالْمَنْصُوصُ عن أحمدَ أَنَّهُ لا يجوزُ له أن يأخُذَ منه شيئاً ، فإنَّ أحمدَ قال : إذا كان في يده مالٌ لِلْمَساكِينِ وأبوابُ البرِّ وهو مُحتاجٌ ، فلا يأكلُ منه شيئاً ، وإنَّما أَمَرَهُ بِتَنْفِيذِهِ ؛ وذلكَ لأنَّ إطلاقَ لَفْظِ الْمُوكِّلِ يَنْصَرِفُ إلى دَفْعِهِ إلى غيره . ويَحْتَمِلُ أنْ يجوزَ له الأخذُ إذا تَنَاولَهُ عُمُومُ اللَّفْظِ ، كَالْمَسائِلِ التي تَقَدَّمَتْ ، ولأنَّ الْمَعْنَى الذي حَصَلَ به الاستِحْصاقُ مُتَحَقِّقٌ فيه ، واللَّفْظُ مُتَنَاولٌ له ، فجازَ له الأخذُ كغيرِهِ . ويَحْتَمِلُ الرُّجُوعُ في ذلكَ إلى قَرائِنِ الْأَحْوالِ ، فما غَلَبَ على الظَّنِّ فيه أَنَّهُ أرادَ الْعُمُومَ فيه وفي غيره ، فله الأخذُ منه ، وما غَلَبَ أَنَّهُ لم يُرِدْهُ ، فليس له الأخذُ ، ومائِساوِي فيهِ الْأَمْرانِ ، اِحْتِمَالُ وَجْهَيْنِ . وهل له أنْ يُعْطِيَهُ لِوَلَدِهِ أو وَلَدِهِ أو أَمْرَأَتِهِ ؟ فيه وَجْهانِ ؛ أوْلُهُما ، جَوازُهُ ؛ لِذُخُولِهِمْ ، في عُمُومِ لَفْظِهِ ، ووُجُودِ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي لِجَوازِ الدَّفْعِ إليهم . فأَمَّا مَنْ ثَلَزَمَهُ مُؤَنَّثُهُ غيرَ هَؤُلَاءِ ، فيجوزُ الدَّفْعُ إليهم ، كما يجوزُ دَفْعُ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ إليهم .

٨٤٥ - مسألة ؛ قال : ( وشراء الرجل لنفسه من مال ولده الطفل جائز . وكذلك شراؤه له من نفسه )

يَعْنِي أَنَّ الْأَبَ يجوزُ أن يَشْتَرِيَ لِنَفْسِهِ من مالِ ابْنِهِ الذي في حِجْرِهِ . وَيَبِيعُ وَلَدَهُ من مالِ نَفْسِهِ . وبهذا قال أبو حنيفة ، والشافعي ، ومالك ، والأوزاعي . وزادوا الجَدَّ ، فأباحوا له ذلك . وقال زُفَرٌ : لا يجوزُ ؛ لأنَّ حُقُوقَ الْعَقْدِ تَتَعَلَّقُ بِالْعاقِدِ ، فلا يجوزُ أن يَتَعَلَّقَ به حُكْمَانِ مُتَضَادَّانِ ، ولأنَّهُ لا يجوزُ أن يكونَ مُوجِباً وَقائِلاً في عَقْدٍ واحِدٍ ، كما لا يجوزُ أن يَتَزَوَّجَ <sup>(١)</sup> بِنْتِ عَمِّهِ من نَفْسِهِ . ولنا ، أن هذا يَلِي بِنَفْسِهِ ، فجازَ أن يَتَوَلَّى طَرَفِي الْعَقْدِ ، كالْأَبِ يَزَوِّجُ ابْنَتَهُ عَبْدَهُ الصَّغِيرَ ، وَالسَّيِّدُ يَزَوِّجُ عَبْدَهُ أَمَتَهُ . ولا تُسَلَّمُ ما ذَكَرَهُ من تَعَلُّقِ حُقُوقِ الْعَقْدِ بِالْعاقِدِ لغيرِهِ . فأَمَّا الجَدُّ فلا وِلَايَةَ له على ابْنِ ابْنِهِ ، على ما سَنَذْكُرُهُ في

(١) لعل الصواب : « يَتَزَوَّجُ » .



مَوْضِعِهِ ، فَيَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الْأَجْنَبِيِّ . وَلَئِنْ التُّهْمَةَ بَيْنَ الْأَبِ وَوَلَدِهِ مُتَنَفِيَةً ، إِذْ مِنْ طَبْعِهِ الشَّفَقَةُ عَلَيْهِ ، وَالْمَيْلُ إِلَيْهِ <sup>(٢)</sup> ، وَتَرَكُ حَظَّ نَفْسِهِ لِحَظِّهِ ، فَلِذَلِكَ جَازَ . وَفَارَقَ الْجَدَّ وَالْوَصِيَّ وَالْحَاكِمَ وَأَمِينَهُ ؛ فَإِنَّ التُّهْمَةَ غَيْرُ مُتَنَفِيَةٍ فِي حَقِّهِمْ . وَأَمَّا تَوَلَّى طَرْفِي الْعَقْدِ ، فَيَجُوزُ ، بِدَلِيلِ الْأَصْلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ . وَلَا تُسَلِّمُ مَا ذَكَرَهُ فِيمَا إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ / ابْنَةُ عَمِّهِ ، بَلْ يَجُوزُ بِدَلِيلِ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ لِابْنَةِ قَارِظٍ : أَتَجْعَلِينَ أَمْرَكَ إِلَيَّ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ . قَالَ : قَدْ تَزَوَّجْتِكِ <sup>(٣)</sup> . <sup>(٤)</sup> وَلَئِنْ سَلَّمْنَا فَلَانَ <sup>(٥)</sup> التُّهْمَةَ غَيْرُ مُتَنَفِيَةٍ ثُمَّ .

١٧٤/٤ و

٨٤٦ - مسألة ؛ قال : ( وَمَا فَعَلَ الْوَكِيلُ بَعْدَ فُسْخِ الْمُوَكَّلِ أَوْ مَوْتِهِ فَبَاطِلٌ )

وجملته أن الوكالة عقد جائز من الطرفين ، فللموكل عزل وكيله متى شاء ، وللوكيل عزل نفسه ؛ لأنه إذن في التصرف ، فكان لكل واحد منهما إبطاله ، كما لو أذن في أكل طعامه . وتبطل أيضا بموت أحدهما ، أيهما كان ، وجنونه المطلق . ولا خلاف في هذا كله فيما نعلم . فمتى تصرف الوكيل بعد فسخ الموكل ، أو موته ، فهو باطل إذا علم ذلك . فإن لم يعلم الوكيل بالعزل ، ولا موت الموكل ، فعن أحمد فيه روايتان . وللشافعي فيه قولان . وظاهر كلام الخرقي هذا أنه ينعزل ، علم أو لم يعلم . ومتى تصرف ، فبان أن تصرفه بعد عزله ، أو موت موكله ، فتصرفه باطل ؛ لأنه رفع عقد لا يفتقر إلى رضی صاحبه ، فلا يفتقر إلى علمه ، كالطلاق والعتاق . والرواية الثانية عن أحمد ، لا ينعزل قبل علمه بموت الموكل وعزله . نص عليه في رواية جعفر بن محمد ، لأنه لو انعزل قبل علمه ، كان فيه ضرر ؛ لأنه قد يتصرف تصرفات فتقع باطلة ، وربما باع الجارية فيطوؤها المشتري ، أو الطعام فيأكله ، أو غير ذلك ، فيتصرف فيه المشتري ، ويجب ضمانه ، ويتضرر المشتري والوكيل . ولأنه يتصرف

(٢) في م : له .

(٣) أورده البخاري ، في : باب إذا كان الولي هو الخاطب ، من كتاب النكاح . صحيح البخاري ٧ / ٢١ ، وابن

سعد ، في الطبقات الكبرى ٨ / ٤٧٢ .

(٤-٤) في ب : « وإن سلمنا فإن » .

بأمر الموكِّل ، ولا يثبت حكم الرجوع في حق المأمور قبل علمه ، كالفسخ . فعلى هذه الرواية ، متى تصرف قبل العلم ، نفذ تصرفه . وعن أبي حنيفة أنه إن عزل الموكِّل ، فلا ينعزل قبل علمه ؛ لما ذكرنا . وإن عزل الوكيل نفسه ، لم ينعزل إلا بحضرة الموكِّل ؛ لأنه متصرف بأمر الموكِّل ، فلا يصح ردُّ<sup>(١)</sup> أمره بغير حضرته ، كالمودع في ردِّ الوديعة . ولنا ، ما تقدّم . فأما الفسخ ففيه وجهان ، كالروايتين . ثم هما مفترقان ؛ فإن أمر الشارع يتضمّن المعصية بتركه ، ولا يكون عاصياً من غير علمه ، وهذا يتضمّن العزل عنه إبطال التصرف ، فلا يمنع منه عدم العلم .

**فصل :** ومتى خرج أحدهما عن كونه من أهل التصرف ، مثل أن يجنّ ، أو يحجر عليه لفسقه ، فحكمه حكم الموت ؛ لأنه لا يملك التصرف ، فلا يملكه غيره من جهته . قال أحد في الشريعة : إذا وسوس أحدهما ، فهو مثل العزل . وإن حجر على الوكيل لفلس<sup>(٢)</sup> ، فالوكالة بحالها ؛ لأنه لم يخرج عن كونه أهلاً للتصرف . وإن حجر على الموكِّل ، وكانت الوكالة في أعيان ماله ، بطلت ؛ لانتقطاع تصرفه في أعيان ماله . وإن كانت في الخصومة ، أو الشراء في الذمة ، أو الطلاق ، أو الخلع ، أو القصاص ، فالوكالة بحالها ؛ لأن الموكِّل أهل لذلك ، وله أن يستنيب فيه ابتداءً ، فلا تنقطع الاستدامة . وإن فسق الوكيل لم ينعزل / ؛ لأنه من أهل التصرف ، إلا أن تكون الوكالة فيما يتنافى فسق ، كالإيجاب في عقد النكاح ، فإنه ينعزل بفسقه أو فسق موكله بخروجه عن أهلية التصرف . وإن كان وكيلًا في القبول للموكِّل ، لم ينعزل بفسق موكله ؛ لأنه لا يتنافى جواز قبوله . وهل ينعزل بفسق نفسه ؟ فيه وجهان . وإن كان وكيلًا فيما<sup>(٣)</sup> تشترط فيه<sup>(٣)</sup> الأمانة ، كوكيل وليّ اليتيم ، ووليّ الوقف على المساكين ، ونحو هذا ، انعزل بفسقه وفسق موكله بخروجيهما بذلك عن أهلية

(١) في ب ، م : ردّه .

(٢) في الأصل : لفسه .

(٣-٣) في ب : تسقط عنه .



التَّصَرُّف . وإن كان<sup>(٤)</sup> وَكَيْلًا لَوْ كَيْلٌ مَنْ يَتَصَرَّفُ فِي مَالِ نَفْسِهِ ، انْعَزَلَ بِفِسْقِهِ ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ لَيْسَ لَهُ تَوْكِيلٌ فَاسِيقٌ ، وَلَا يَنْعَزِلُ بِفِسْقِ مُوَكَّلِهِ ؛ لِأَنَّ مُوَكَّلَهُ وَكَيْلٌ لِرَبِّ الْمَالِ ، وَلَا يُنَافِيهِ الْفِسْقُ ، وَلَا تَبْطُلُ الْوَكَالَةُ بِالنَّوْمِ وَالسُّكْرِ وَالْإِغْمَاءِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ أَهْلِيَّةِ التَّصَرُّفِ ، وَلَا يَثْبُتُ عَلَيْهِ وَلَايَةٌ ، إِلَّا أَنْ يَحْصَلَ الْفِسْقُ بِالسُّكْرِ ، فَيَكُونُ فِيهِ مِنَ التَّفْصِيلِ مَا أَسْلَفْنَاهُ .

**فصل :** لَا تَبْطُلُ الْوَكَالَةُ بِالتَّعَدَّى فِيمَا وَكَّلَ فِيهِ ، مِثْلُ أَنْ يَلْبَسَ الثَّوبَ ، وَيَرْكَبَ الدَّابَّةَ . وَهَذَا أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، تَبْطُلُ الْوَكَالَةُ ؛ لِأَنَّهَا عَقْدُ أَمَانَةٍ ، فَبَطَلَتْ<sup>(٥)</sup> بِالتَّعَدَّى كَالْوَدِيعَةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِذَا تَصَرَّفَ فَقَدْ تَصَرَّفَ بِإِذْنِ مُوَكَّلِهِ ، فَصَحَّ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَتَعَدَّ . وَيُفَارِقُ الْوَدِيعَةَ مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا أَمَانَةٌ مُجَرَّدَةٌ ، فَتَفَاوَاهَا التَّعَدَّى وَالْخِيَانَةُ ، وَالْوَكَالَةُ إِذْنٌ فِي التَّصَرُّفِ تَضَمَّنَتْ الْأَمَانَةَ ، فَإِذَا انْتَفَتِ الْأَمَانَةُ بِالتَّعَدَّى ، بَقِيَ الْإِذْنُ بِحَالِهِ . فَعَلَى هَذَا لَوْ وَكَّلَهُ فِي بَيْعِ ثَوْبٍ فَلَبَسَهُ ، صَارَ ضَامِنًا . فَإِذَا بَاعَهُ ، صَحَّ بَيْعُهُ ، وَبَرِيَ مِنْ ضَمَانِهِ ؛ لِذُخُولِهِ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي وَضَمَانِهِ . فَإِذَا قَبَضَ الثَّمَنَ ، كَانَ أَمَانَةً فِي يَدِهِ غَيْرَ مَضْمُونٍ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ قَبَضَهُ بِإِذْنِ الْمُوَكَّلِ ، وَلَمْ يَتَعَدَّ فِيهِ . وَلَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ مَالًا ، وَوَكَّلَهُ فِي شِرَاءِ شَيْءٍ ، فَتَعَدَّى فِي الثَّمَنِ ، صَارَ ضَامِنًا لَهُ ، فَإِذَا اشْتَرَى بِهِ وَسَلَّمَهُ ، زَالَ الضَّمَانُ ، وَقَبْضُهُ لِلْمَبِيعِ قَبْضُ أَمَانَةٍ . وَإِنْ وَجَدَ بِالْمَبِيعِ عَيْبًا ، فَرَدَّ عَلَيْهِ ، أَوْ وَجَدَ هُوَ بِمَا اشْتَرَى عَيْبًا ، فَرَدَّهُ وَقَبْضَ الثَّمَنِ ، كَانَ مَضْمُونًا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ الْمُزِيلَ لِلضَّمَانِ زَالَ ، فَعَادَ مَا زَالَ بِهِ<sup>(٦)</sup> .

**فصل :** وَإِنْ وَكَّلَ امْرَأَتُهُ فِي بَيْعٍ أَوْ شِرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ ، ثُمَّ طَلَّقَهَا ، لَمْ تَنْفَسِخِ الْوَكَالَةُ ؛ لِأَنَّ زَوَالَ النِّكَاحِ لَا يَمْنَعُ ابْتِدَاءَ الْوَكَالَةِ ، فَلَا يَقْطَعُ اسْتِدَامَتَهَا . وَإِنْ وَكَّلَ عَبْدَهُ ، ثُمَّ أَعْتَقَهُ ، أَوْ بَاعَهُ ، لَمْ يَنْعَزِلْ ؛ لِذَلِكَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَنْعَزِلَ ؛ لِأَنَّ تَوْكِيلَ عَبْدِهِ لَيْسَ بِتَوْكِيلٍ

(٤) فِي الْأَصْلِ : « وَكَلَّ » .

(٥) فِي ب ، م : « فَتَبْطُلُ » .

(٦) فِي م : « عَنْهُ » .

في الحَقِيقَةِ ، إِنَّمَا هُوَ اسْتِخْدَامٌ بِحَقِّ الْمَلِكِ ، فَيَبْطُلُ بِزَوَالِ الْمَلِكِ . وَإِذَا بَاعَهُ فَقَدْ صَارَ إِلَى مَلِكٍ مَنْ لَمْ يَأْذَنْ فِي تَوْكِيلِهِ ، وَثُبُوتُ مَلِكٍ غَيْرِهِ فِيهِ يَمْنَعُ ابْتِدَاءَ تَوْكِيلِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَيَقْطَعُ اسْتِدَامَتَهُ . وَهَكَذَا الْوَجْهَانِ فِيمَا إِذَا وَكَّلَ عَبْدٌ غَيْرَهُ ثُمَّ بَاعَهُ . وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْوَكَالَهَ لَا تَبْطُلُ ؛ لِأَنَّ سَيِّدَ الْعَبْدِ أَذِنَ لَهُ فِي بَيْعِ مَالِهِ ، وَالْعِتْقُ لَا يَبْطُلُ إِلَّا بِإِذْنِ . وَهَكَذَا إِنْ بَاعَهُ ، إِلَّا أَنَّ الْمُشْتَرِيَّ إِنْ رَضِيَ بِبَقَائِهِ عَلَى الْوَكَايَةِ ، بَقِيَ ، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ بِذَلِكَ ، بَطَلَتِ الْوَكَايَةُ . وَإِنْ وَكَّلَ عَبْدٌ غَيْرَهُ ، فَأَعْتَقَهُ ، لَمْ تَبْطُلِ الْوَكَايَةُ ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّ هَذَا تَوْكِيلٌ حَقِيقَةٌ ، وَالْعِتْقُ غَيْرُ مُنَافٍ لَهُ . وَإِنْ اشْتَرَاهُ الْمُوَكَّلُ <sup>(٧)</sup> مِنْهُ لَمْ تَبْطُلِ الْوَكَايَةُ <sup>(٨)</sup> ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ لَهُ لَا يُنَافِي إِذْنَهُ لَهُ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ <sup>(٩)</sup> .

١٧٥/٤ و

**فصل :** وَإِنْ وَكَّلَ مُسْلِمٌ كَافِرًا فِيمَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِيهِ ، صَحَّ تَوْكِيلُهُ ، سِوَاءَ كَانَ ذِمِّيًّا ، أَوْ مُسْتَأْمِنًا ، أَوْ حَرَبِيًّا ، أَوْ مُرْتَدًّا ؛ لِأَنَّ الْعَدَالَهَ غَيْرُ مُشْتَرِطَةٍ فِيهِ ، وَكَذَلِكَ الدِّينُ ، كَالْبَيْعِ . وَإِنْ وَكَّلَ مُسْلِمًا فَارْتَدَّ ، لَمْ تَبْطُلْ وَكَالَتُهُ <sup>(١٠)</sup> ، سِوَاءَ لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ ، أَوْ أَقَامَ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ بَطَلَتْ وَكَالَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مِنْهُمْ . وَلَنَا ، أَنَّهُ يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ لِنَفْسِهِ ، فَلَمْ تَبْطُلْ وَكَالَتُهُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَلْحَقْ بِدَارِ الْحَرْبِ ، وَلِأَنَّ الرَّدَّ لَا تَمْنَعُ ابْتِدَاءَ وَكَالَتِهِ فَلَمْ <sup>(١١)</sup> تَمْنَعْ اسْتِدَامَتَهَا ، كَسَائِرِ الْكُفْرِ . وَإِنْ ارْتَدَّ الْمُوَكَّلُ ، لَمْ تَبْطُلِ الْوَكَايَةُ فِيمَا لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ ، فَأَمَّا الْوَكِيلُ فِي مَالِهِ ، فَيَنْبَنِي عَلَى تَصَرُّفِهِ نَفْسِهِ ، فَإِنْ قُلْنَا : يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ . لَمْ يَبْطُلْ تَوْكِيلُهُ ، وَإِنْ قُلْنَا : هُوَ مَوْقُوفٌ . فَوَكَالَتُهُ مَوْقُوفَةٌ ، وَإِنْ قُلْنَا : يَبْطُلُ تَصَرُّفُهُ . بَطَلَ تَوْكِيلُهُ . وَإِنْ وَكَّلَ فِي حَالِ رِدَّتِهِ ، فَفِيهِ الْوُجُوهُ الثَّلَاثَةُ أَيْضًا .

(٧) سقط من : الأصل .

(٨) سقط من : الأصل ، ا .

(٩) في م : « أو الشراء » .

(١٠) في م : « الوكالة » .

(١١) في م : « فلا » .



**فصل :** ولو وَكَّلَ رَجُلًا فِي نَقْلِ أَمْرَاتِهِ ، أَوْ بَيْعِ عَبْدِهِ ، أَوْ قَبْضِ دَارِهِ مِنْ فُلَانٍ ، فَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ بِطَلَاقِ الزَّوْجَةِ ، وَعِتْقِ الْعَبْدِ ، وَانْتِقَالِ الدَّارِ عَنِ الْمُوَكَّلِ ، بَطَلَتْ الْوَكَالَةُ ؛ لِأَنَّهُ زَالَ تَصَرُّفُ الْمُوَكَّلِ ، فَزَالَتْ وَكَالَتُهُ .

**فصل :** وَإِنْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ الَّتِي وَكَّلَ فِي التَّصَرُّفِ فِيهَا ، بَطَلَتِ الْوَكَالَةُ ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهَا ذَهَبَ ، فَذَهَبَتِ الْوَكَالَةُ ، كَمَا لَوْ وَكَّلَهُ فِي بَيْعِ عَبْدٍ فَمَاتَ . وَلَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ دِينَارًا ، وَوَكَّلَهُ فِي الشِّرَاءِ بِهِ ، فَهَلَكَ الدِّينَارُ ، أَوْ ضَاعَ ، أَوْ اسْتَقْرَضَهُ الْوَكِيلُ وَتَصَرَّفَ فِيهِ ، بَطَلَتِ الْوَكَالَةُ ، <sup>(١٢)</sup> سِوَاءَ وَكَّلَهُ <sup>(١٢)</sup> فِي الشِّرَاءِ بَعِيْنِهِ أَوْ مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّهُ إِنْ وَكَّلَهُ فِي الشِّرَاءِ بَعِيْنِهِ ، فَقَدْ اسْتَحَالَ الشِّرَاءُ بَعِيْنِهِ بَعْدَ تَلْفِهِ ، فَبَطَلَتِ الْوَكَالَةُ ، وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي الشِّرَاءِ مُطْلَقًا ، وَنَقَدَ الدِّينَارَ ، بَطَلَتْ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ <sup>(١٣)</sup> إِنَّمَا وَكَّلَهُ فِي الشِّرَاءِ بِهِ ، وَمَعْنَاهُ أَنْ يَنْقُدَهُ ثَمَنَ ذَلِكَ الْبَيْعِ ، إِمَّا قَبْلَ الشِّرَاءِ أَوْ بَعْدَهُ ، وَقَدْ تَعَذَّرَ ذَلِكَ بِتَلْفِهِ ، وَلِأَنَّهُ <sup>(١٤)</sup> لَوْ صَحَّ شِرَاؤُهُ ، لَلَزِمَ الْمُوَكَّلُ ثَمَنٌ <sup>(١٥)</sup> لَمْ يَلْزَمْهُ <sup>(١٥)</sup> ، وَلَا رَضِيَ بِلُزُومِهِ . وَإِذَا اسْتَقْرَضَهُ الْوَكِيلُ ، ثُمَّ عَزَلَ دِينَارًا عِوَضَهُ ، وَاشْتَرَى بِهِ ، فَهُوَ كَالشِّرَاءِ لَهُ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ ؛ لِأَنَّ الْوَكَالََةَ بَطَلَتْ ، وَالْدِّينَارُ الَّذِي <sup>(١٦)</sup> عَزَلَهُ عِوَضًا لَا يَصِيرُ لِلْمُوَكَّلِ حَتَّى يَقْبِضَهُ ، فَإِذَا اشْتَرَى لِلْمُوَكَّلِ بِهِ <sup>(١٧)</sup> شَيْئًا وَقَفَّ عَلَى إِجَارَةِ الْمُوَكَّلِ ، فَإِنْ أَجَارَهُ صَحَّ وَلَزِمَهُ <sup>(١٨)</sup> الثَّمَنُ ، وَإِلَّا لَزِمَ الْوَكِيلَ . وَعَنْهُ يَلْزَمُ الْوَكِيلَ بِكُلِّ حَالٍ . وَقَالَ الْقَاضِي : مَتَى اشْتَرَى بَعِيْنٍ مَالَهُ لغيرِهِ شَيْئًا ، فَالشِّرَاءُ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَشْتَرِيَ بَعِيْنٍ مَالَهُ مَا يَمْلِكُهُ غَيْرُهُ . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : مَتَى اشْتَرَى لغيرِهِ بِمَالِ نَفْسِهِ شَيْئًا <sup>(١٩)</sup> ، صَحَّ الشِّرَاءُ لِلْوَكِيلِ ، سِوَاءَ اشْتَرَاهُ

(١٢-١٢) سقط من : الأصل .

(١٣) في م زيادة : « إِنْ » .

(١٤) في الأصل : « وَإِنَّهُ » .

(١٥-١٥) في ١ : « مَنْ لَمْ يَلْزَمْهُ » .

(١٦) سقط من : ب .

(١٧) سقط من : ١ ، ب .

(١٨) في م : « وَلَزِمَ » .

(١٩) سقط من : الأصل .

بِعَيْنِ الْمَالِ أَوْ فِي الذِّمَّةِ ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَى لَهُ مَا لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِي شِرَائِهِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ اشْتَرَاهُ فِي الذِّمَّةِ .

**فصل :** نَقَلَ الْأَثَرُ عَنْ أَحَدٍ ، فِي رَجُلٍ كَانَ لَهُ عَلَى آخَرَ دَرَاهِمٌ ، فَقَالَ لَهُ : إِذَا أَمَكَّنَكَ قَضَاؤُهَا فَادْفَعْهَا إِلَى فُلَانٍ . وَغَابَ صَاحِبُ الْحَقِّ ، وَلَمْ يُوصِ إِلَى هَذَا الَّذِي أُذِنَ لَهُ فِي الْقَبْضِ ، لَكِنْ جَعَلَهُ وَكِيلًا ، وَتَمَكَّنَ مِنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ مِنَ الْقَضَاءِ ، فَخَافَ إِنْ دَفَعَهَا إِلَى الْوَكِيلِ أَنْ يَكُونَ الْمُوَكَّلُ قَدْ مَاتَ ، وَيَخَافُ التَّبِعَةَ مِنَ الْوَرِثَةِ . فَقَالَ : لَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ لَعَلَّه قَدْ مَاتَ ، / لَكِنْ يَجْمَعُ بَيْنَ الْوَكِيلِ وَالْوَرِثَةِ ، وَيَبْرَأُ إِلَيْهِمَا مِنْ ذَلِكَ . هَذَا ذَكَرَهُ أَحْمَدُ عَلَى طَرِيقِ النَّظَرِ لِلْغَرِيمِ ، خَوْفًا مِنَ التَّبِعَةِ مِنَ الْوَرِثَةِ إِنْ كَانَ مَوْرُوثُهُمْ قَدْ مَاتَ ، فَانْعَزَلَ وَكِيلُهُ وَصَارَ الْحَقُّ لَهُمْ ، فَيَرْجِعُونَ عَلَى الدَّافِعِ إِلَى الْوَكِيلِ . فَأَمَّا مِنْ طَرِيقِ الْحُكْمِ ، فَلِلْوَكِيلِ الْمُطَابَقَةُ ، وَلِلْآخِرِ الدَّفْعُ إِلَيْهِ ، فَإِنْ أَحْمَدُ قَدْ نَصَّ فِي رِوَايَةِ حَرْبٍ : إِذَا وَكَّلَهُ فِي الْحَدِّ وَغَابَ ، اسْتَوْفَاهُ الْوَكِيلُ . وَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ هَذَا ؛ لَكَوْنِهِ يُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ ، لَكِنْ هَذَا اخْتِيَاظٌ حَسَنٌ ، وَتَبَرُّتٌ لِلْغَرِيمِ <sup>(٢٠)</sup> ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ، وَإِزَالَةٌ لِلتَّبِعَةِ عَنْهُ . وَفِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوَكِيلَ انْعَزَلَ بِمَوْتِ الْمُوَكَّلِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِمَوْتِهِ ؛ لِأَنَّهُ اخْتَارَ أَنْ لَا يَدْفَعَ إِلَى الْوَكِيلِ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُوَكَّلُ قَدْ مَاتَ ، فَانْتَقَلَ إِلَى الْوَرِثَةِ . وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ اخْتَارَ هَذَا لَعَلَّهُ يَكُونُ الْقَاضِي مِمَّنْ يَرَى أَنَّ الْوَكِيلَ يَنْعَزِلُ بِالمَوْتِ ، فَيَحْكُمُ عَلَيْهِ بِانْعِزَالِهِ <sup>(٢١)</sup> . وَفِيهَا دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَرَاحِي الْقَبُولِ عَنِ الْإِجَابِ ؛ لِأَنَّهُ وَكَّلَهُ فِي قَبْضِ <sup>(٢٢)</sup> الْحَقِّ وَلَمْ يَعْلَمْهُ ، وَلَمْ يَكُنْ حَاضِرًا فَيَقْبَلُ . وَفِيهَا دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ التَّوَكِيلِ بِغَيْرِ لَفْظِ التَّوَكِيلِ . وَقَدْ نَقَلَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، فِي رَجُلٍ قَالَ لِرَجُلٍ : بَعْ ثَوْبِي . لَيْسَ <sup>(٢٣)</sup> بِشَيْءٍ <sup>(٢٤)</sup> حَتَّى يَقُولَ : قَدْ وَكَّلْتُكَ . وَهَذَا سَهْوٌ مِنَ النَّاقِلِ . وَقَدْ تَقَدَّمَ

(٢٠) فِي ب : « الْغَرِيمِ » .

(٢١) فِي أ ، ب ، م : « بِالْعَزْلِ بِهِ » .

(٢٢) فِي الْأَصْلِ : « بَعْضُ » .

(٢٣) فِي الْأَصْلِ : « وَلَيْسَ » .

(٢٤) فِي أ ، ب ، م : « شَيْءٌ » .



ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى جَوَازِ التَّوَكِيلِ بِغَيْرِ لَفْظِ التَّوَكِيلِ ، وَهُوَ الَّذِي نَقَلَهُ<sup>(٢٥)</sup> الْجَمَاعَةُ .

٨٤٧ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا وَكَّلَهُ فِي طَلَاقِ زَوْجَتِهِ ، فَهُوَ فِي يَدِهِ حَتَّى يَفْسَخَ أَوْ يَطَّأ )

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْوَكَالَهَ إِذَا وَقَعَتْ مُطْلَقَةً غَيْرَ مُوقَّتَةٍ ، مَلَكَ التَّصَرُّفَ أَبَدًا ، مَا لَمْ تَنْفَسِخِ الْوَكَالَهَ ، وَفَسْخُ الْوَكَالَهَ أَنْ يَقُولَ : فَسَخْتُ الْوَكَالَهَ ، أَوْ أَبْطَلْتُهَا ، أَوْ نَقَضْتُهَا ، أَوْ عَزَلْتُكَ ، أَوْ صَرَفْتُكَ عَنْهَا ، وَأَزَلْتُكَ عَنْهَا . أَوْ يَنْهَاهُ عَنْ فِعْلٍ مَا أَمَرَهُ بِهِ أَوْ وَكَّلَهُ فِيهِ ، وَمَا أَشْبَهَ هَذَا مِنَ الْأَلْفَافِ الْمُقْتَضِيَةِ عَزْلَهُ أَوْ<sup>(١)</sup> الْمُؤَدِّيَةِ<sup>(٢)</sup> مَعْنَاهُ ، أَوْ يَعْزِلَ الْوَكِيلَ نَفْسَهُ ، أَوْ يُوجِدَ مَا يَقْتَضِي فُسْخَهَا حُكْمًا ، عَلَى مَا قَدْ ذَكَرْنَا ، أَوْ يَزُولَ مِلْكُهُ عَمَّا قَدْ وَكَّلَهُ فِي التَّصَرُّفِ فِيهِ ، أَوْ يُوجِدَ مَا يَدُلُّ عَلَى الرُّجُوعِ عَنِ<sup>(٣)</sup> الْوَكَالَهَ . فَإِذَا وَكَّلَهُ فِي طَلَاقِ امْرَأَتِهِ ، ثُمَّ وَطَّئَهَا ، انْفَسَخَتْ الْوَكَالَهَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى رَغْبَتِهِ فِيهَا ، وَاخْتِيَارِهِ إِمْسَاكَهَا . وَكَذَلِكَ لَوْ<sup>(٤)</sup> وَطَّئَهَا بَعْدَ طَلَاقِهَا طَلَاقًا رَجْعِيًّا ، كَانَ ارْتِجَاعًا لَهَا ، فَإِذَا اقْتَضَى رَجْعَتَهَا بَعْدَ طَلَاقِهَا ، فَلَا أَنْ يَقْتَضِيَ اسْتِبْقَاءَهَا عَلَى نِكَاحِهِ<sup>(٥)</sup> وَمَنْعَ طَلَاقِهَا أَوَّلَى . وَإِنْ بَاشَرَهَا دُونَ الْفَرْجِ ، أَوْ قَبَّلَهَا ، أَوْ فَعَلَ بِهَا مَا يَحْرُمُ عَلَى غَيْرِ الزَّوْجِ ، فَهَلْ تَنْفَسِخُ الْوَكَالَهَ فِي الطَّلَاقِ ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ ، بِنَاءً عَلَى الْخِلَافِ فِي حُصُولِ الرَّجْعَةِ بِهِ . وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي بَيْعِ عَبْدٍ ، ثُمَّ أَعْتَقَهُ ، أَوْ بَاعَهُ بَيْعًا صَحِيحًا ، أَوْ كَاتَبَهُ ، أَوْ دَبَّرَهُ ، انْفَسَخَتْ الْوَكَالَهَ ؛ لِأَنَّهُ بَزَوَالِ مِلْكِهِ لَا يَبْقَى لَهُ إِذْنٌ فِي التَّصَرُّفِ فِيهَا لَا يَمْلِكُهُ ، وَفِي الْكِتَابَةِ وَالتَّذْيِيرِ عَلَى إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ لَمْ يَبْقَ مَحَلًّا لِلْبَيْعِ ، وَعَلَى الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى ، تَصَرُّفُهُ

(٢٥) فِي ١ ، م : « نَقْل » .

(١) سَقَطَ مِنْ : ١ ، ب ، م .

(٢) فِي ب زِيَادَةٌ : « إِلَى » .

(٣) فِي ب : « فِي » .

(٤) فِي م : « إِنْ » .

(٥) فِي الْأَصْلِ ، م : « نِكَاحُهَا » .

فيه بذلك يدل على أنه قصد الرجوع عن بيعه . وإن باعه بيعاً فاسداً لم تبطل الوكالة ؛ لأن ملكه في العبد لم يزُل . ذكره ابن المنذر .

٨٤٨ - مسألة ؛ قال : ( ومن وكل في شراء شيء فاشتري غيره ، كان الأمر مَحِيَّراً في قبول الشراء ، فإن لم يقبل ، لزم الوكيل ، إلا أن يكون اشتراؤه بعين المال ، فيبطل الشراء )

وجملته أن الوكيل في الشراء إذا خالف موكله ، فاشتري غير ما وكل في شرائه ، مثل أن يوكله في شراء عبد فيشتري جارية ، لم يحل من أن يكون اشتراؤه في ذمته أو بعين المال ، فإن كان اشتراؤه في ذمته ، ثم / نقد ثمنه ، فالشراء صحيح ؛ لأنه إنما اشترى بثمن في ذمته ، وليس ذلك ملكاً لغيره . وقال أصحاب الشافعي : لا يصح ، في أحد الوجهين ؛ لأنه عقده على أنه للموكل ، ولم يأذن فيه ، فلم يصح ، كما لو اشترى بعين ماله . ولنا ، أنه لم يتصرف في ملك غيره ، فصَحَّ ، كما لو لم ينو له غيره . إذا ثبت هذا ، فعن أحمد روايتان ؛ إحداهما ، الشراء لازم للمشتري . وهو الوجه الثاني لأصحاب الشافعي ؛ لأنه اشترى في ذمته بغير إذن غيره ، فكان الشراء له ، كما لو لم ينو غيره . والرواية الثانية ، يقف على إجازة الموكل ، فإن أجاز له لزمه ؛ لأنه اشترى له وقد أجاز له ، فلزمه ، كما لو اشترى بإذنه ، وإن لم يُجزه لزم الوكيل ؛ لأنه لا يجوز أن يلزم الموكل ، لأنه لم يأذن في شرائه ، ولزم الوكيل ؛ لأن الشراء صدر منه ، ولم يثبت لغيره ، فيثبت في حقه ، كما لو اشتراه لنفسه . وهكذا الحكم في كل من اشترى شيئاً في ذمته لغيره بغير إذنه ، سواء كان وكيلاً للذي قصد الشراء له ، أو لم يكن وكيلاً له . فأما إن اشترى بعين المال ، مثل أن يقول : بعني الجارية بهذه الدنانير . أو باع مال غيره بغير إذنه ، فالصحيح في المذهب أن البيع باطل . وهو مذهب الشافعي . وفيه رواية أخرى أنه صحيح ، ويقف على إجازة المالك ، فإن لم يُجزه بطل ، وإن أجاز صح ؛ لحديث



عُرْوَةَ بْنِ الْجَعْدِ ، أَنَّهُ بَاعَ مَا لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِي بَيْعِهِ ، فَأَقْرَهُ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ ، وَدَعَا لَهُ <sup>(١)</sup> ،  
وَلأنَّهُ تَصَرَّفَ لَهُ بِخَيْرٍ ، فَصَحَّ ، وَوَقَفَ عَلَى إِجَازَةِ ، كَالْوَصِيَّةِ بِالزَّائِدِ عَلَى الثُّلْثِ .  
وَوَجْهُ الرِّوَايَةِ الْأُولَى ، أَنَّهُ عَقَدَ عَلَى مَالٍ مَنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِي الْعَقْدِ ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كَمَا لَوْ بَاعَ  
مَالَ الصَّبِيِّ الْمُرَاهِقِ ، ثُمَّ بَلَغَ ، فَأَجَازَهُ ، وَلأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِحَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ : « لَا  
تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ » <sup>(٢)</sup> . يَعْنِي مَا لَا <sup>(٣)</sup> تَمْلِكُ . وَأَمَّا حَدِيثُ عُرْوَةَ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ  
وَكِيلًا مُطْلَقًا ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ بَاعَ وَسَلَّمَ الْمَبِيعَ وَأَخَذَ ثَمَنَهُ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ جَائِزًا مَنْ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ  
فِيهِ اتِّفَاقًا . وَمتى حَكَمْنَا بِبُطْلَانِ الْبَيْعِ ، فَاعْتَرَفَ لَهُ الْعَاقِدُ مَعَهُ بِبُطْلَانِ الْبَيْعِ ، أَوْ ثَبَتَ  
ذَلِكَ بَيِّنَةً ، فَعَلَيْهِ رَدُّ مَا أَخَذَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَرَفْ بِذَلِكَ ، وَلَا قَامَتْ بِهِ بَيِّنَةٌ ، حَلَفَ الْعَاقِدُ ،  
وَلَمْ يَلْزَمْهُ رَدُّ شَيْءٍ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ <sup>(٤)</sup> تَصَرَّفَ الْإِنْسَانُ <sup>(٥)</sup> لِنَفْسِهِ ، فَلَا يَصْدُقُ عَلَى غَيْرِهِ  
فِيمَا يُبْطِلُ عَقْدَهُ . وَإِنْ ادَّعَى الْبَائِعُ أَنَّهُ بَاعَ مَالَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي ؛  
لَمَّا ذَكَرْنَاهُ . وَلَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي : إِنَّكَ بَعْتَ مَالَ غَيْرِكَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَأَنْكَرَ الْبَائِعُ ذَلِكَ .  
وَقَالَ : بَلِ بَعْتُ مِلْكِي . أَوْ <sup>(٦)</sup> قَالَ : بَعْتُ <sup>(٧)</sup> مَالَ مُوَكَّلِي بِإِذْنِهِ . فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ أَيْضًا . وَإِنْ  
اتَّفَقَ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي عَلَى مَا يُبْطِلُ الْبَيْعَ ، وَقَالَ الْمُوَكَّلُ : بَلِ الْبَيْعُ صَحِيحٌ . فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ  
مَعَ يَمِينِهِ ، وَلَا يَلْزَمُهُ رَدُّ مَا أَخَذَهُ مِنَ الْعَوَضِ .

**فصل :** وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي أَنْ يَتَزَوَّجَ لَهُ امْرَأَةً ، فَتَزَوَّجَ لَهُ غَيْرَهَا ، أَوْ تَزَوَّجَ لَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ،  
ظ ١٧٦/٤ فَالْعَقْدُ فَاسِدٌ بِكُلِّ حَالٍ ، فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ . وَهُوَ مَذْهَبُ / الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ  
صِحَّةِ النِّكَاحِ ذِكْرَ الزَّوْجِ ، فَإِذَا كَانَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، لَمْ يَقَعْ لَهُ وَلَا لِلْوَكِيلِ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ  
أَعْيَانُ الزَّوْجَيْنِ ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ مِنْ غَيْرِ تَسْمِيَةِ الْمُشْتَرِي لَهُ ،  
فَافْتَرَقَا . وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، يَصِحُّ النِّكَاحُ ، وَيَقْفُ عَلَى إِجَازَةِ الْمُتَزَوِّجِ لَهُ ، فَإِنْ أَجَازَهُ

(١) تقدم تخريجه في : ٦ / ٢٩٥ .

(٢) في م : « لم » .

(٣-٣) في ب : « تصرفه » .

(٤-٤) سقط من : الأصل .

صَحَّ ، وَإِلَّا بَطَلَ . وهذا مذهب أبي حنيفة . والقول فيه كالقول في البيع ، على ما تقدّم .

**فصل :** قال القاضي : إذا قال لِرَجُلٍ : اشتر لي <sup>(٥)</sup> بدني عليك طعاما . لم يصح . ولو قال : استلف <sup>(٦)</sup> لي ألفا من مالك في كُرٍّ <sup>(٧)</sup> طعام <sup>(٨)</sup> . ففعل ، لم يصح ؛ لأنه لا يجوز أن يشتري الإنسان بماله ما يملكه غيره . وإن قال : اشتر لي في ذمتك . أو قال : استلف <sup>(٦)</sup> لي ألفا في كُرٍّ طعام <sup>(٨)</sup> ، واقض الثمن عني من مالك ، أو من الدين الذي لي عليك . صح ؛ لأنه إذا اشترى في الذمة حصل الشراء للموكل والثمن عليه ، فإذا قضاه من الدين الذي عليه ، فقد دفع الدين إلى من أمره صاحب الدين بدفعه إليه ، وإن قضاه من ماله عن دين السلف الذي عليه ، صار قرضا عليه .

**فصل :** ولا يملك الوكيل من التصرف إلا ما يقتضيه إذن موكله ، من جهة النطق ، أو من جهة العرف ؛ لأن تصرفه بالإذن ، فاختص بما إذن فيه ، والإذن يُعرف بالنطق تارة وبالعرف أخرى . ولو وكل رجلا في التصرف في زمن مُقَيَّد ، لم يملك التصرف قبله ولا بعده ؛ لأنه لم يتناولهُ إذنه نطقا <sup>(٩)</sup> ولا عرفا ؛ لأنه قد يؤثر التصرف في زمن الحاجة إليه دون غيره ، ولهذا الماعين الله تعالى لعبادته وقتا ، لم يجز تقديمها عليه ولا تأخيرها عنه . فلو قال له : بع ثوبي غدا . لم يجز بيعه اليوم ولا بعد غد . وإن عيّنه له المكان ، وكان يتعلّق به غرض ، مثل أن يأمره ببيع ثوبه في سوق ، وكان ذلك السوق معروفاً بجودة النقد ، أو كثرة الثمن ، أو حله ، أو بصلاح أهله ، أو بمودة بين الموكل وبينهم ، تقيّد الإذن به ؛ لأنه قد نصّ على أمر له فيه غرض ، فلم يجز تفويته . وإن كان هو وغيره سواء في الغرض ، لم يتقيّد الإذن به ، وجاز له البيع في غيره ؛ لمساواته

(٥) سقط من : م .

(٦) في م : « تسلف » .

(٧) الكر : أربعون إرديا .

(٨-٨) سقط من : ب . نقل نظر .

(٩) في م : « مطلقا » .



الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ فِي الْغَرَضِ ، فَكَانَ تَنْصِيصُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا إِذْنًا فِي الْآخَرِ ، كَمَا لَوْ اسْتَأْجَرَ  
 أَوْ اسْتَعَارَ أَرْضًا لِزِرَاعَةِ شَيْءٍ ، كَانَ إِذْنًا فِي زِرَاعَةِ مِثْلِهِ وَمَا<sup>(١٠)</sup> دُونَهُ ، وَلَوْ اكْتَرَى<sup>(١١)</sup>  
 عَقَارًا كَانَ لَهُ أَنْ يُسْكِنَهُ مِثْلَهُ ، وَلَوْ نَذَرَ صَلَاةً أَوْ اعْتِكَافًا فِي مَسْجِدٍ ، جَازَ الِاعْتِكَافُ  
 وَالصَّلَاةُ فِي غَيْرِهِ . وَسَوَاءٌ قَدَّرَ لَهُ الثَّمَنَ أَوْ لَمْ يُقَدِّرْهُ .<sup>(١٢)</sup> وَإِنْ عَيَّنَ لَهُ الْمُشْتَرِي ، فَقَالَ :  
 بَعُهُ فَلَانًا . لَمْ يَمْلِكْ بَيْعَهُ لغيرِهِ ، بغيرِ خِلَافٍ عَلَمْنَاهُ ، سَوَاءٌ قَدَّرَ لَهُ الثَّمَنَ أَوْ لَمْ  
 يُقَدِّرْهُ<sup>(١٣)</sup> ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لَهُ غَرَضٌ فِي تَمْلِيكِه إِيَّاهُ دُونَ غَيْرِهِ ، إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ الْوَكَيلُ بِقَرِينَةٍ أَوْ  
 صَرِيحٍ أَنَّهُ لَا غَرَضَ لَهُ فِي عَيْنِ الْمُشْتَرِي .

**فصل :** وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي عَقْدٍ فَاسِدٍ ، لَمْ يَمْلِكْهُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ ، وَلِأَنَّ  
 الْمُوَكَّلَ لَا يَمْلِكْهُ ، فَالْوَكِيلُ أَوْلَى . وَلَا يَمْلِكُ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّ الْمُوَكَّلَ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ .  
 وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَمْلِكُ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُذِنَ / فِي الْفَاسِدِ ،  
 فَالصَّحِيحُ أَوْلَى . وَلَنَا ، أَنَّهُ أُذِنَ لَهُ فِي مُحَرَّمٍ ، فَلَمْ يَمْلِكِ الْحَلَالَ بِهَذَا الْإِذْنِ ، كَمَا لَوْ أُذِنَ  
 فِي شِرَاءِ خَمْرٍ وَخِنْزِيرٍ ، لَمْ يَمْلِكِ شِرَاءَ الْخَيْلِ وَالْغَنَمِ . ١٧٧/٤

**فصل :** وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي بَيْعِ عَبْدٍ أَوْ حَيَوَانٍ أَوْ عَقَارٍ وَنَحْوِهِ ، أَوْ شِرَائِهِ ، لَمْ يَمْلِكِ الْعَقْدُ  
 عَلَى بَعْضِهِ ؛ لِأَنَّ التَّوَكِيلَ تَنَاوَلَ جَمِيعَهُ ، وَفِي التَّبْعِيضِ إِضْرَارٌ بِالْمُوَكَّلِ وَتَشْقِيقٌ  
 لِمِلْكِهِ ، وَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ<sup>(١٤)</sup> فِيهِ . وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي بَيْعِ عَبْدٍ أَوْ شِرَائِهِمْ ، مَلَكَ الْعَقْدُ عَلَيْهِمْ  
<sup>(١٥)</sup> جُمْلَةً ، وَوَاحِدًا<sup>(١٦)</sup> وَاحِدًا ، لِأَنَّ الْإِذْنَ يَتَنَاوَلُ الْعَقْدَ عَلَيْهِمْ جُمْلَةً ، وَالْعُرْفُ فِي بَيْعِهِمْ  
 وَشِرَائِهِمْ الْعَقْدَ عَلَى وَاحِدٍ وَاحِدٍ ، وَلَا ضَرَرَ فِي جَمْعِهِمْ وَلَا أَفْرَادِهِمْ . وَإِنْ قَالَ : اشْتَرَيْ  
 عَبْدًا صَفْقَةً وَاحِدَةً ، أَوْ وَاحِدًا وَاحِدًا ، أَوْ بَعْضَهُمْ . لَمْ تَجْزُ مُخَالَفَتُهُ ؛ لِأَنَّ تَنْصِيصَهُ عَلَى

(١٠) فِي م : « فَمَا » .

(١١) فِي م : « اشْتَرَى » .

(١٢-١٣) سَقَطَ مِنْ : ب .

(١٣) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

(١٤-١٥) فِي أ ، ب ، م : « جُمْلَةً وَاحِدَةً وَوَاحِدًا وَوَاحِدًا » .

ذلك يَدُلُّ على غَرَضِهِ فِيهِ ، فلم يَتَنَاوَلْ إِذْنُهُ سِوَاهُ . وإن قال : اشترى عَبْدَيْنِ صَفْقَةً . فاشترى عَبْدَيْنِ لِاثْنَيْنِ مُشْتَرَكَيْنِ بَيْنَهُمَا ، من وَكِيلِهِمَا ، أو من أَحَدِهِمَا بِإِذْنِ الْآخَرِ ، جاز . وإن كان لكل واحدٍ منهما عَبْدٌ مُفْرَدٌ ، فاشترَاهما من المَالِكَيْنِ ، بأن أَوْجَبَا لَهُ الْبَيْعَ فِيهِمَا ، وقَبِلَ ذَلِكَ مِنْهُمَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ ، فقال القاضى : لا يُلْزَمُ الْمُوَكَّلُ . وهو مذهبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لأنَّ عَقْدَ الْوَاحِدِ مَعَ الْاِثْنَيْنِ عَقْدَانِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُلْزَمَهُ ؛ لأنَّ الْقَبُولَ هُوَ الشَّرَاءُ ، وهو مُتَّحِدٌ ، وَالْغَرَضُ لَا يَخْتَلِفُ . وإن اشترَاهما من وَكِيلِهِمَا ، وَعَيَّنَ ثَمَنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، مثل أن يقول : بِعْتُكَ<sup>(١٥)</sup> هَذَيْنِ الْعَبْدَيْنِ ، هذا بِمِائَةٍ وَهَذَا بِمِائَتَيْنِ . فقال : قَبِلْتُ . اِحْتَمَلُ أَيْضًا وَجْهَيْنِ . وإن لم يُعَيِّنْ ثَمَنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، لم يَصِحَّ الْبَيْعُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛ لأنَّ ثَمَنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَجْهُولٌ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَصِحَّ وَيُقَسَّطَ الثَّمَنُ عَلَى قَدْرِ قِيَمَتِهِمَا .

**فصل :** فإن دَفَعَ إِلَيْهِ دَرَاهِمَ ، وقال : اشترى لي بهذه عبدا . كان له أن يشتريه بِعَيْنِهَا ، وفي الذِّمَّةِ ؛ لأنَّ الشَّرَاءَ يَقَعُ عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ ، فإذا أَطْلَقَ الْوَكَّالَةَ ، كان له فَعْلُ مَا شَاءَ مِنْهُمَا . وإن قال : اشترى بِعَيْنِهَا . فاشترَاهُ فِي ذِمَّتِهِ ، ثم نَقَدَهَا ، لم يُلْزَمِ الْمُوَكَّلُ ؛ لأنَّهُ إِذَا تَعَيَّنَ الثَّمَنُ ، انْفَسَخَ الْعَقْدُ بِتَلْفِهِ ، أو كَوْنِهِ مَغْصُوبًا ، ولم يُلْزَمْهُ ثَمَنٌ فِي ذِمَّتِهِ ، وهذا غَرَضٌ لِلْمُوَكَّلِ ، فلم تَجْزُ مُخَالَفَتُهُ ، وَيَقَعُ الشَّرَاءُ لِلْوَكِيلِ . وهل يَقِفُ عَلَى إِجَارَةِ الْمُوَكَّلِ ؟ على رِوَايَتَيْنِ . وإن قال : اشترى لي فِي ذِمَّتِكَ ، وانقَضَ هَذِهِ الدَّرَاهِمُ ثَمَنًا . فاشترَاهُ بِعَيْنِهَا ، فقال أصحابنا : يُلْزَمُ الْمُوَكَّلُ ؛ لأنَّهُ أَذِنَ لَهُ فِي عَقْدِ يُلْزَمُهُ بِهِ الثَّمَنُ مَعَ بَقَاءِ الدَّرَاهِمِ وَتَلْفِهَا ، فكان إِذْنًا فِي عَقْدِ<sup>(١٦)</sup> لَا يُلْزَمُهُ الثَّمَنُ إِلَّا مَعَ بَقَائِهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَصِحَّ ؛ لأنَّهُ قد يكون له غَرَضٌ فِي الشَّرَاءِ بغير عَيْنِهَا ، لكونِهَا فِيهَا شُبْهَةٌ لَا يَجِبُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهَا ، أو يَجِبُ وَقُوعُ الْعَقْدِ عَلَى وَجْهِ لَا يَنْفَسِخُ بِتَلْفِهَا ، ولا يَبْطُلُ بِتَحْرِيمِهَا ، وهذا غَرَضٌ صَحِيحٌ ، فلا يَجُوزُ تَفْوِيْثُهُ عَلَيْهِ ، كما لم يَجُزْ تَفْوِيْثُ غَرَضِهِ فِي الصُّورَةِ

(١٥) في الأصل زيادة : « ثمن » .

(١٦) في م : « عبد » .



الأولى . ومذهب الشافعي في هذا كله كتحويه ما ذكرناه .

فصل : وإن عيّن له الشراء بنقداً أو حالاً ، لم تجز مخالفته . وإن أذن له / في النسيئة  
والبيع بأيّ نقد شاء ، جاز . وإن أطلق ، لم يبيع إلا حالاً بنقد البلد ؛ لأن الأصل في البيع  
الحلول ، وإطلاق النقد ينصرف إلى نقد البلد ، ولهذا لو باع عبده بعشرة دراهم  
وأطلق ، حمل على الحلول بنقد البلد . وإن كان في البلد نقدان ، باع بأغلبهما ، فإن  
تساويا ، باع بما شاء منهما . وهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة وصاحبه : له البيع  
نساء ؛ لأنه معتاد فأشبهه الحال . ويتخرج لنا <sup>(١٧)</sup> مثل ذلك <sup>(١٧)</sup> بناءً على الرواية في  
المضارب ، وقد ذكرناها . والأول أولى ؛ لأنه لو أطلق البيع حمل على الحلول ،  
فكذلك إذا أطلق الوكالة فيه ، ولا تسلم تساوى العادة فيهما ، فإن بيع الحال أكثر ،  
وفارق المضاربة لوجهين ؛ أحدهما ، أن المقصود من المضاربة الربح ، لا دفع الحاجة  
بالثمن في الحال ، وقد يكون المقصود في الوكالة دفع حاجة ناجزة تفوت بتأخير  
الثمن . والثاني ، أن استيفاء الثمن في المضاربة على المضارب ، فيعود ضرر التأخير في  
التقاضي عليه ، وههنا بخلافه ، فلا يرضى به الموكل ، ولأن الضرر في توى الثمن <sup>(١٨)</sup>  
على المضارب ، لأنه يحسب من الربح ، لكون الربح وقاية لرأس المال ، وههنا يعود  
على الموكل ، فانقطع الإلحاق .

فصل : إذا وكله في بيع سلعة نسيئة ، فباعها نقداً بدون ثمنها نسيئة ، أو بدون ما  
عيّنه له ، لم ينفذ بيعه ؛ لأنه مخالف لموكله ، لأنه رضى بثمن النسيئة دون النقد . وإن  
باعها نقداً بما تساوى نسيئة ، أو عيّن له ثمنها فباعها به نقداً ، فقال القاضي : يصح ؛  
لأنه زاده خيراً ، فكان مأذوناً فيه عرفاً ، فأشبه ما لو وكله في بيعها بعشرة فباعها بأكثر  
منها . ويحتمل أن ينظر فيه ، فإن لم يكن له غرض في النسيئة صح ، وإن كان فيها

(١٧-١٧) في ١ ، ب : « مثله » .

(١٨) توى الثمن : هلكه .

غَرْضٌ ، نحو أن يكون الثمن مما يُستَضَرُّ بحِفْظِهِ في الحال ، أو يُخَافُ عَلَيْهِ من التَّلَفِ أو الْمُتَعَلِّبِينَ ، أو يَتَغَيَّرُ عَنْ حَالِهِ إِلَى وَقْتِ الْحُلُولِ ، فهو كَمَنْ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْحُلُولِ <sup>(١٩)</sup> لَا يَتَنَاوَلُ الْمَسْكُوتَ عَنْهُ إِلَّا إِذَا عُلِمَ أَنَّهُ فِي الْمَصْلَحَةِ ، كَالْمَنْطُوقِ أَوْ أَكْثَرُ ، فَيَكُونُ الْحُكْمُ فِيهِ ثَابِتًا بِطَرِيقِ التَّنْبِيهِ أَوْ الْمُمَائِلَةِ ، وَمَتَى كَانَ فِي الْمَنْطُوقِ بِهِ غَرْضٌ مُخْتَصٌّ بِهِ لَمْ يَجْزُ تَقْوِيَتُهُ ، وَلَا ثُبُوتُ الْحُكْمِ فِي غَيْرِهِ . وَقَدْ ذَكَرَ الْقَاضِي نَحْوَ هَذَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ .

**فصل :** وإن وُكِّلَهُ فِي الشِّرَاءِ بِثَمَنِ نَقْدًا ، فَاشْتَرَاهُ نَسِيئَةً بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ النَّقْدِ ، لَمْ يَقَعْ لِلْمُوكِّلِ . وَإِنْ اشْتَرَاهُ نَسِيئَةً بِثَمَنِ نَقْدًا ، أَوْ بِمَا عَيْنُهُ لَهُ ، فَهِيَ كَالَّتِي قَبْلَهَا . وَيَصِحُّ لِلْمُوكِّلِ فِي قَوْلِ الْقَاضِي . وَعَلَى مَا ذَكَرْنَا يُنْظَرُ فِي ذَلِكَ ؛ فَإِنْ كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ ، نَحْوُ أَنْ يَسْتَضِيرَّ بِبَقَاءِ الثَّمَنِ مَعَهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ ، لَمْ يَجْزُ ، كَقَوْلِنَا فِي الَّتِي قَبْلَهَا . وَلِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ فِي صِحَّةِ الشِّرَاءِ وَجْهَانِ .

**فصل :** وليس له أن يبيع بدون ثمن المثل ، أو دون ما قدره له ، ولا يشتري بأكثر من ثمن المثل ، أو أكثر مما قدر له . وبهذا قال الشافعي ، وأبو يوسف ، ومحمد . وقال أبو حنيفة : إذا أطلق الوكالة في البيع ، فله البيع بأي ثمن كان ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ فِي الْإِذْنِ مُطْلَقٌ ، فَيَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى إِطْلَاقِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ تَوَكَّيْلٌ مُطْلَقٌ فِي عَقْدِ مُعَاوَضَةٍ ، فَاقْتَضَى ثَمَنَ الْمِثْلِ ، كَالشِّرَاءِ ، فَإِنَّهُ وَافَقَ عَلَيْهِ ، وَمَا ذَكَرَهُ <sup>(٢٠)</sup> يَنْتَقِضُ / بِالشِّرَاءِ . فَإِنْ بَاعَ بِأَقْلَ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ ، أَوْ اشْتَرَى بِأَكْثَرِ مِنْهُ مِمَّا لَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ بِمِثْلِهِ ، أَوْ بَاعَ بِدُونِ مَا قَدَّرَ <sup>(٢١)</sup> لَهُ ، أَوْ اشْتَرَى بِأَكْثَرِ مِنْهُ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّ الْبَيْعَ جَائِزٌ دُونَ الشِّرَاءِ ، وَيُضْمَنُ الْوَكِيلُ النِّقْصَ ؛ لِأَنَّ مَنْ صَحَّ بَيْعُهُ بِثَمَنِ الْمِثْلِ ، صَحَّ بِدُونِهِ ، كَالْمَرِيضِ . فَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ يَكُونُ الْبَيْعُ صَحِيحًا ،

(١٩) في ١ ، ب : « الإذن » .

(٢٠) في ب : « ذكره » خطأ .

(٢١) في ١ ، ب ، م : « قدره » .



وعلى الوكيل ضمان النقص ، وفي قدره وجهان ؛ أحدهما ، ما بين ثمن المثل وما باعه<sup>(٢٢)</sup> به . والثاني ، ما بين ما يتعابن الناس به ، وما لا يتعابن الناس به ؛ لأن ما يتعابن الناس به يصح بيعه به ولا ضمان عليه . والأول أقيس ؛ لأنه لم يؤذن للوكيل في هذا البيع ، فأشبهه ببيع الأجنبي . ولو أذن له في البيع ، لم يكن عليه ضمان ، فأشبهه الشراء . وكل تصرف كان الوكيل مخالفا فيه لموكله ، فحكمه فيه حكم تصرف الأجنبي ، على ما نذكر<sup>(٢٣)</sup> في موضعه إن شاء الله . وأما ما يتعابن الناس به عادة ، فمغفور عنه إذا لم يكن الموكل قدّر له الثمن ؛ لأن ما يتعابن الناس به يعدّ ثمن<sup>(٢٤)</sup> المثل ، ولا يمكن التحرز عنه . ولو حضر من يزيد على ثمن المثل ، لم يجز أن يبيع بثمن المثل ؛ لأن عليه الاحتياط وطلب الحظ لموكله . وإن باع بثمن المثل ، فحضر من يزيد في مدة الخيار ، لم يلزمه فسخ العقد ، في الصحيح ؛ لأن الزيادة ممنوع منها ، منهي عنها ، فلا يلزم الرجوع إليها ، ولأن المزايد قد لا يثبت على الزيادة ، فلا يلزم الفسخ بالشك . ويحتمل أن يلزمه ذلك ؛ لأنها زيادة في الثمن أمكن تحصيلها ، فأشبهه ما لو جاء<sup>(٢٥)</sup> به قبل البيع ، والنهي يتوجه إلى الذي زاد لا إلى الوكيل ، فأشبهه من جاءته الزيادة قبل البيع وبعد<sup>(٢٦)</sup> الاتفاق عليه .

**فصل : ومن وكل في بيع عبد بمائة ، فباعه بأكثر منها ، صح ، سواء كانت الزيادة كثيرة أو قليلة ؛ لأنه باع بالمأذون فيه وزاد زيادة تنفعه ولا تضره ، وسواء كانت الزيادة من جنس الثمن المأمور به ، أو من غير جنسه ، مثل أن يأذن في بيعه بمائة درهم ، فبيعه بمائة درهم ودينار أو ثوب . وقال أصحاب<sup>(٢٧)</sup> الشافعي : لا يصح بيعه بمائة وثوب ، في**

(٢٢) في ب : « باع » .

(٢٣) في الأصل ، ا ، م : « ذكر » .

(٢٤) في ب : « بثمن » .

(٢٥) في م : « أجاز » .

(٢٦) في ا ، ب : « بعد » بدون الواو .

(٢٧) في م زيادة : « غير » خطأ .

أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ <sup>(٢٨)</sup> جِنْسِ الْأَثْمَانِ <sup>(٢٩)</sup> . وَلَنَا ، أَنَّهَا زِيَادَةٌ تَنْفَعُهُ وَلَا تَضُرُّهُ ، أَشْبَهُهُ مَالُو بَاعَهُ بِمِائَةِ دِينَارٍ ، وَلِأَنَّ الْإِذْنَ فِي بَيْعِهِ بِمِائَةٍ ، إِذْنٌ فِي بَيْعِهِ بِزِيَادَةٍ عَلَيْهَا عُرْفًا ، لِأَنَّ مَنْ رَضِيَ بِمِائَةٍ لَا يَكْرَهُ أَنْ يُزَادَ عَلَيْهَا ثَوْبٌ يَنْفَعُهُ وَلَا يَضُرُّهُ . وَإِنْ بَاعَهُ بِمِائَةِ دِينَارٍ ، أَوْ بِتِسْعِينَ دِرْهَمًا وَعَشْرَةَ دَنَانِيرَ ، وَأَشْبَاهَ <sup>(٣٠)</sup> ذَلِكَ ، أَوْ بِمِائَةِ ثَوْبٍ ، أَوْ بِثَمَانِينَ دِرْهَمًا وَعِشْرِينَ ثَوْبًا ، لَمْ يَصِحَّ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ خَالَفَ مُوَكَّلَهُ فِي الْجِنْسِ ، فَأَشْبَهُهُ مَالُو بَاعَهُ بِثَوْبٍ يُسَاوِي أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ دِرْهَمٍ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَصِحَّ فِيمَا إِذَا جَعَلَ مَكَانَ الدَّرَاهِمِ دَنَانِيرَ ، أَوْ مَكَانَ بَعْضِهَا ؛ لِأَنَّهُ مَأْذُونٌ فِيهِ عُرْفًا ، فَإِنْ مَنْ رَضِيَ بِدِرْهَمٍ رَضِيَ مَكَانَهُ بِدِينَارٍ ، فَجَرَى مَجْرَى بَيْعِهِ بِمِائَةِ دِرْهَمٍ وَدِينَارٍ . وَأَمَّا الثِّيَابُ فَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ بِهَا ؛ لِأَنَّهَا مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْأَثْمَانِ .

**فصل :** وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي بَيْعِ عَبْدٍ بِمِائَةٍ ، فَبَاعَ نِصْفَهُ بِهَا ، أَوْ وَكَّلَهُ مُطْلَقًا ، فَبَاعَ نِصْفَهُ بِثَمَنِ الْكُلِّ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ مَأْذُونٌ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الْعُرْفِ ، فَإِنْ مَنْ رَضِيَ مِائَةً <sup>(٣١)</sup> ثَمَنًا لِلْكُلِّ ، رَضِيَ بِهَا ثَمَنًا لِلنِّصْفِ ، وَلِأَنَّهُ حَصَلَ لَهُ الْمِائَةُ وَأَبْقَى لَهُ زِيَادَةٌ تَنْفَعُهُ وَلَا تَضُرُّهُ . وَلَهُ بَيْعُ النِّصْفِ الْآخَرِ ؛ لِأَنَّهُ مَأْذُونٌ فِي بَيْعِهِ ، فَأَشْبَهُهُ / مَالُو بَاعَ الْعَبْدَ كُلَّهُ بِمِثْلِي <sup>(٣٢)</sup> ثَمَنِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَلَّا يَجُوزَ لَهُ بَيْعُهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حَصَلَ لِلْمُوكِّلِ غَرَضُهُ مِنَ الثَّمَنِ بِبَيْعِ نِصْفِهِ ، فَرُبَّمَا لَا يُؤْثِرُ بَيْعُ بَاقِيهِ ، لِلْغِنَى عَنْ بَيْعِهِ بِمَا حَصَلَ لَهُ مِنْ ثَمَنِ نِصْفِهِ . وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي تَوْكِيلِهِ فِي بَيْعِ عَبْدَيْنِ بِمِائَةٍ ، إِذَا بَاعَ أَحَدَهُمَا بِهَا ، صَحَّ . وَهَلْ يَكُونُ لَهُ بَيْعُ الْعَبْدِ الْآخَرِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . فَأَمَّا إِنْ وَكَّلَهُ فِي بَيْعِ عَبْدِهِ بِمِائَةٍ ، فَبَاعَ بَعْضَهُ بِأَقْلٍ مِنْهَا ، لَمْ يَصِحَّ . وَإِنْ وَكَّلَهُ مُطْلَقًا ، فَبَاعَ بَعْضَهُ بِأَقْلٍ مِنْ ثَمَنِ الْكُلِّ ، لَمْ يَجُزْ . وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو يُونُسَ ،

١٧٨/٤ ظ

(٢٨) سقط من : م .

(٢٩) الرد التالي كله حتى نهاية الفصل لم يرد في الأصل .

(٣٠) في ١ : ( أو أشباه ) .

(٣١) في ١ : ( بمائة ) .

(٣٢) في ١ : ( بمثل ) .



ومحمد . وقال أبو حنيفة : يجوز فيما إذا أطلق الوكالة . بناءً على أصله في أن للوكيل المطلق البيع بما شاء . ولنا ، أن على الموكل ضرراً في تبعيضه ، ولم يوجد الإذن فيه نطقاً ولا عرفاً ، فلم يجوز ، كما لو وكله في شراء عبد ، فاشتري نصفه .

**فصل :** وإن وكله في شراء عبد بعينه بمائة ، فاشتراه بخمسين ، أو بما دون المائة ، صح ، ولزم الموكل ؛ لأنه مأذون فيه من جهة العرف . وإن قال : لا تشتريه بأقل من مائة ، فخالفه ، لم يجوز ؛ لأنه خالف نصه<sup>(٣٣)</sup> ، وصريح قوله مقدم على دلالة العرف . فإن قال : اشتره بمائة ، ولا تشتريه بخمسين . جاز له شراؤه بما فوق الخمسين ؛ لأن إذنه في الشراء بمائة دل عرفاً على الشراء بما دونها ، خرج منه الخمسون بصريح النهي ، بقي فيما<sup>(٣٤)</sup> فوقها على مقتضى الإذن . وإن اشتراه بأقل من الخمسين ، ففيه وجهان ؛ أحدهما ، يجوز ؛ لذلك ، ولأنه لم يخالف صريح نهيه ، أشبه ما زاد على الخمسين . والثاني ، لا يجوز ؛ لأنه نهاه عن الخمسين استقلاً لها . فكان تنبيهها على النهي عما هو أقل منها ، كما أن الإذن في الشراء بمائة إذن فيما دونها ، فجرى ذلك مجرى صريح نهيه ، فإن تنبيه الكلام كنصه . وإن قال : اشتره بمائة دينار . فاشتراه بمائة درهم . فالحكم فيه كما لو قال : بعه بمائة درهم ، فباعه بمائة دينار ، على ما مضى من القول فيه . وإن قال : اشتر لي نصفه بمائة . فاشتره كله أو أكثر من نصفه بمائة ، جاز ؛ لأنه مأذون فيه عرفاً . وإن قال : اشتر لي نصفه بمائة ، ولا تشتريه جميعه ، فاشتري أكثر من النصف وأقل من الكل بمائة ، صح ، في قياس المسألة التي قبلها ، لكون دلالة العرف قاضية بالإذن في شراء كل ما زاد على النصف ، خرج الجميع بصريح نهيه ، ففيما عداه يبقى على مقتضى الإذن .

**فصل :** وإن وكله في شراء عبد موصوف بمائة ، فاشتراه على الصفة بدونها ،

(٣٣) في م : « نصفه » . خطأ .

(٣٤) في ب : « ما » .

جَازَ ؛ لِأَنَّهُ مَادُونٌ فِيهِ عُرْفًا . وَإِنْ خَالَفَهُ<sup>(٣٥)</sup> فِي الصِّفَةِ ، أَوْ اشْتَرَاهُ بِأَكْثَرِ مِنْهَا ، لَمْ يَلْزَمْ الْمُوَكَّلُ . وَإِنْ قَالَ : اشْتَرَيْتُ عَبْدًا بِمِائَةِ فَاشْتَرَيْتُ عَبْدًا يُسَاوِي مِائَةً بِدُونِهَا ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اشْتَرَاهُ بِمِائَةِ جَازَ ، فَإِذَا اشْتَرَاهُ بِدُونِهَا فَقَدْ زَادَهُ خَيْرًا ، فَيَجُوزُ . وَإِنْ كَانَ لَا يُسَاوِي مِائَةً ، لَمْ يَجُزْ ، وَإِنْ كَانَ يُسَاوِي أَكْثَرَ مِمَّا اشْتَرَاهُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ خَالَفَ أَمْرَهُ ، وَلَمْ يُحْصَلْ غَرَضُهُ .

**فصل :** وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي شِرَاءِ شَاةٍ بِدِينَارٍ ، فَاشْتَرَيْتُ شَاتَيْنِ تُسَاوِي كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا أَقْلَ مِنْ دِينَارٍ . لَمْ يَقَعْ الْبَيْعُ<sup>(٣٦)</sup> لِلْمُوكَّلِ . وَإِنْ كَانَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تُسَاوِي دِينَارًا . أَوْ إِحْدَاهُمَا تُسَاوِي / دِينَارًا وَالْأُخْرَى أَقْلَ مِنْ دِينَارٍ ، صَحَّ ، وَلَزِمَ الْمُوكَّلُ . وَهَذَا الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَقَعُ لِلْمُوكَّلِ إِحْدَى الشَّاتَيْنِ بِنِصْفِ دِينَارٍ ، وَالْأُخْرَى لِلْوَكِيلِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْضَ إِلَّا بِالْإِزَامَةِ عُهْدَةَ شَاةٍ وَاحِدَةٍ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى عُرْوَةَ بْنَ الْجَعْدِ دِينَارًا ، فَقَالَ : « اشْتَرِ لَنَا بِهِ شَاةً » . قَالَ : فَأَتَيْتُ الْجَلَبَ ، فَاشْتَرَيْتُ شَاتَيْنِ بِدِينَارٍ ، فَجِئْتُ أَسُوقَهُمَا ، أَوْ أَقُودُهُمَا ، فَلَقِينِي رَجُلٌ بِالطَّرِيقِ ، فَسَأَوْنِي ، فَبِعْتُ مِنْهُ شَاةً بِدِينَارٍ ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِالْإِزَامَةِ وَالشَّاةِ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَذَا دِينَارُكُمْ ، وَهَذِهِ شَاتُكُمْ . قَالَ : « وَصَنَعْتَ كَيْفَ ؟ » فَحَدَّثْتُهُ الْحَدِيثَ ، قَالَ : « اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُ فِي صَفْقَةِ يَمِينِهِ »<sup>(٣٧)</sup> . وَلِأَنَّهُ حَصَلَ لَهُ الْمَادُونُ فِيهِ وَزِيَادَةٌ مِنْ جَنْسِهِ تَنْفَعُ وَلَا تَضُرُّ ، فَوَقَعَ ذَلِكَ لَهُ ، كَمَا لَوْ قَالَ<sup>(٣٨)</sup> : بَعُهُ بِدِينَارٍ . فَبَاعَهُ بِدِينَارَيْنِ ، وَمَا ذَكَرَهُ يَبْطُلُ بِالْبَيْعِ . فَإِنْ بَاعَ الْوَكِيلُ إِحْدَى الشَّاتَيْنِ بِغَيْرِ أَمْرِ الْمُوكَّلِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، الْبَيْعُ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُ بَاعَ مَالَ مُوكَّلِهِ بِغَيْرِ أَمْرِهِ<sup>(٣٩)</sup> ، فَلَمْ يَجُزْ ،

(٣٥) فِي ١ : « خَالَفَ » .

(٣٦) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣٧) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي : ٦ / ٢٩٥ .

(٣٨) فِي ١ ، م زِيَادَةٌ : « لَهُ » .

(٣٩) فِي ب : « إِذْنُهُ » .



كَبَيْعِ الشَّائِنِ . والثاني ، إن كانت الباقية تُساوي دينارًا جاز ، لِحَدِيثِ عُرْوَةَ <sup>(٤٠)</sup> بن الجعد <sup>(٤٠)</sup> البارقي ، ولأنه حصل له المقصود ، والزيادة لو كانت غير الشاة جاز ، فجاز له إبدالها بغيرها . وظاهر كلام أحمد صحة البيع ؛ لأنه أخذ بحديث عُرْوَةَ وذهب إليه . وإذا قلنا : لا يجوز له بيع الشاة . فباعها ، فهل يقع البيع باطلاً أو صحيحاً موقوفاً على إجازة الموكل ؟ على روايتين . وهذا أصل لكل من تصرف في ملك غيره بغير إذنه ، ووكيل خالف <sup>(٤١)</sup> موكله ، هل يقع باطلاً أو يصح ويقف على إجازة المالك ؟ فيه روايتان . وللشافعي في صحة البيع ههنا وجهان .

**فصل :** وإذا وكله في شراء سلعة موصوفة ، لم يجز أن يشتريها إلا سليمة ؛ لأن إطلاق البيع يقتضي السلامة ، ولذلك جاز الرد بالعيب . فإن اشترى معيباً يعلم عيبه ، لم يلزم الموكل ؛ لأنه اشترى غير ما أذن له فيه ، وإن لم يعلم عيبه ، صح البيع ؛ لأنه إنما يلزمه شراء الصحيح في الظاهر ، لعجزه عن التحرز عن شراء معيب لا يعلم عيبه ، فإذا علم عيبه ملك رده ؛ لأنه قائم في الشراء مقام الموكل ، وللموكل رده أيضاً ؛ لأن الملك له ، فإن حضر قبل رد الوكيل ، ورضى بالعيب ، لم يكن للوكيل رده ؛ لأن الحق له ، بخلاف المضارب ، فإن له الرد وإن رضى رب المال ؛ لأن له حقاً فلا يسقط برضى غيره ، وإن لم يحضر ، فأراد الوكيل الرد ، فقال له البائع : توقف حتى يحضر الموكل ، فربما رضى بالعيب . لم يلزمه ذلك ؛ لأنه لا يأمن فوات الرد لهرب البائع ، وفوات الثمن بتلفه ، وإن أخره بناءً على هذا القول ، فلم يرض به الموكل ، لم يسقط رده . وإن قلنا : الرد على الفور ؛ لأنه أخره بإذن البائع فيه . وإن قال البائع : موكلك قد علم العيب فرضيه . لم يقبل قوله إلا ببينة ، فإن لم يكن له بينة لم يستحلف الوكيل ، إلا أن يدعى علمه ، فيحلف على نفي العلم . وهذا / قال الشافعي . وعن أبي حنيفة أنه لا يستحلف ؛ لأنه لو حلف كان نائباً في اليمين ، وليس بصحيح ، فإنه لا نيابة ههنا ،

(٤٠ - ٤٠) سقط من : الأصل .

(٤١) في ا ، ب ، م : « يخالف » .

وإنما يَحْلِفُ على نَفْيِ عِلْمِهِ ، وهذا لا يَنْبُؤُ فيه عن أَحَدٍ . فإن رَدَّ الْوَكِيلُ ، وَحَضَرَ الْمُوَكَّلُ ، وقال : بَلَّغْنِي الْعَيْبُ ، وَرَضِيتُ بِهِ . فَصَدَّقَهُ<sup>(٤٢)</sup> الْبَائِعُ ، أو قَامَتْ بِهِ بَيِّنَةٌ ، لم يَقَعِ الرَّدُّ مَوْقَعَهُ ، وكان لِلْمُوَكَّلِ اسْتِرْجَاعُهُ ، وَلِلْبَائِعِ رَدُّهُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ رِضَاهُ بِهِ عَزَلَ الْوَكِيلَ عَنِ الرَّدِّ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لو عَلِمَهُ لم يَكُنْ لَهُ الرَّدُّ ، إِلَّا أَنْ نَقُولَ : إِنَّ الْوَكِيلَ لَا يَنْعَزِلُ حَتَّى يَعْلَمَ الْعَزَلَ . وَإِنْ رَضِيَ الْوَكِيلُ الْعَيْبَ<sup>(٤٣)</sup> ، أو أَمْسَكَه إِمْسَاكًا يَنْقَطِعُ بِهِ الرَّدُّ ، فَحَضَرَ الْمُوَكَّلُ ، فَأَرَادَ الرَّدَّ ، فله ذَلِكَ إِنْ صَدَّقَهُ الْبَائِعُ أَنَّ الشِّرَاءَ لَهُ ، أو قَامَتْ بِهِ بَيِّنَةٌ . وَإِنْ كَذَّبَهُ وَلَمْ تَكُنْ بِهِ بَيِّنَةٌ ، فَحَلَفَ<sup>(٤٤)</sup> الْبَائِعُ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّ الشِّرَاءَ لَهُ ، فَلَيْسَ لَهُ رَدُّهُ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ مَنْ اشْتَرَى شَيْئًا فَهُوَ لَهُ ، وَيَلْزَمُ الْوَكِيلَ ، وَعَلَيْهِ غَرَامَةُ الثَّمَنِ . وهذا كله مذهب الشَّافِعِيِّ . وقال أبو حنيفة : لِلْوَكِيلِ شِرَاءُ الْمَعِيبِ ؛ لِأَنَّ التَّوَكِيلَ فِي الْبَيْعِ مُطْلَقًا<sup>(٤٥)</sup> يَدْخُلُ الْمَعِيبُ<sup>(٤٥)</sup> فِي إِطْلَاقِهِ ، وَلِأَنَّهُ أَمِينُهُ فِي الشِّرَاءِ ، فَجَازَ لَهُ شِرَاءُ الْمَعِيبِ ، كَالْمُضَارِبِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْبَيْعَ بِإِطْلَاقِهِ يَقْتَضِي الصَّحِيحَ دُونَ الْمَعِيبِ ، فَكَذَلِكَ الْوَكَالَةُ فِيهِ ، وَيُفَارِقُ الْمُضَارَبَةَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمَقْصُودَ فِيهَا الرِّبْحُ ، وَالرِّبْحُ يَحْصُلُ مِنَ الْمَعِيبِ كَحُصُولِهِ مِنَ الصَّحِيحِ ، وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْوَكَالَةِ شِرَاءُ مَا يَقْتَنِي أو يَدْفَعُ بِهِ حَاجَتَهُ ، وَقَدْ يَكُونُ الْعَيْبُ مَانِعًا مِنْ قَضَاءِ الْحَاجَةِ بِهِ وَمِنْ قُنَيْتِهِ ، فَلَا يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ . وَقَدْ نَاقَضَ أَبُو حَنِيْفَةَ أَصْلَهُ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾<sup>(٤٦)</sup> : لَا تَجُوزُ الْعَمِيَاءُ وَلَا مَعِيَّةٌ عَيْنًا يَضُرُّ بِالْعَمَلِ . وَقَالَ هُنَا : يَجُوزُ لِلْوَكِيلِ شِرَاءُ الْأَعْمَى وَالْمُقْعَدِ وَمَقْطُوعِ الْيَدَيْنِ وَالرَّجُلَيْنِ .

**فصل :** وإن أمره بشراء سلعة بعينها ، فاشترها ، فوجدها معيبة ، احتمل أن له

(٤٢) في ب ، م : « صدقه » .

(٤٣) في م : « المعيب » .

(٤٤) في ب ، م : « فحلّفه » .

(٤٥-٤٥) سقط من : ب .

(٤٦) سورة المجادلة ٣ .



الرَّد ؛ لَأَنَّ الْأَمْرَ يَقْتَضِي السَّلَامَةَ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ وَكَّلَهُ فِي شِرَاءِ مَوْصُوفَةٍ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَمْلِكَ الرَّد ؛ لَأَنَّ الْمُوَكَّلَ قَطَعَ نَظَرَهُ بِالتَّعْيِينِ ، فَرُبَّمَا رَضِيَهُ عَلَى جَمِيعِ صِفَاتِهِ . وَإِنْ عَلِمَ عَيْبَهُ قَبْلَ شِرَائِهِ ، فَهَلْ لَهُ شِرَاؤُهُ ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ أَيْضًا ، مَبْنِيَّيْنِ عَلَى رَدِّهِ إِذَا عَلِمَ عَيْبَهُ بَعْدَ شِرَائِهِ . إِنْ قُلْنَا : يَمْلِكُ رَدُّهُ . فَلَيْسَ لَهُ شِرَاؤُهُ ؛ لَأَنَّ الْعَيْبَ إِذَا جَازَ بِهِ الرَّدُّ بَعْدَ الْعَقْدِ فَلَا يَمْنَعُ مِنَ الشِّرَاءِ أَوَّلَى . وَإِنْ قُلْنَا : لَا يَمْلِكُ الرَّدُّ ثُمَّ . فَلَهُ الشِّرَاءُ هَهُنَا ؛ لَأَنَّ تَعْيِينَ الْمُوَكَّلِ قَطَعَ نَظَرَهُ وَاجْتِهَادَهُ فِي جَوَازِ الرَّدِّ ، فَكَذَلِكَ فِي الشِّرَاءِ .

**فصل :** وإذا اشترى الوكيل لموكله شيئاً بإذنه ، انتقل المِلْكُ من البائع إلى الموكل ، ولم يدخل في ملك الوكيل . وهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : يدخل في ملك الوكيل ، ثم ينتقل إلى الموكل ؛ لَأَنَّ حُقُوقَ الْعَقْدِ تَتَعَلَّقُ بِالْوَكِيلِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَاهُ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِهِ دَخَلَ فِي مِلْكِهِ ، وَلَمْ يَنْتَقِلْ إِلَى الْمُوَكَّلِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ قَبْلَ عَقْدِ الْغَيْرِ صَحَّ لَهُ ، فَوَجَبَ أَنْ يَنْتَقِلَ الْمِلْكُ إِلَيْهِ ، كَالْأَبِ وَالْوَصِيِّ ، / وكما<sup>(٤٧)</sup> لو تزوج له . وقولهم : إِنْ حُقُوقَ الْعَقْدِ تَتَعَلَّقُ بِهِ . غَيْرُ مُسَلِّمٍ . وَيَتَفَرَّغُ عَنْ هَذَا أَنَّ الْمُسْلِمَ لَوْ وَكَّلَ ذِمِّيًّا فِي شِرَاءِ خَمْرٍ أَوْ خِنْزِيرٍ ، فَاشْتَرَاهُ لَهُ ، لَمْ يَصِحَّ الشِّرَاءُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَصِحُّ ، وَيَقَعُ لِلذِّمِّيِّ ؛ لَأَنَّ الْحَمْرَ مَالٌ لَهُمْ ، لِأَنَّهُمْ يَتَمَوَّلُونَهَا وَيَتَبَايَعُونَهَا ، فَصَحَّ<sup>(٤٨)</sup> تَوَكُّلُهُمْ فِيهَا كَسَائِرِ أَمْوَالِهِمْ . وَلَنَا ، أَنَّ كُلَّ مَا لَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ الْعَقْدُ عَلَيْهِ ، لَا يَجُوزُ أَنْ يُوَكَّلَ فِيهِ ، كَتَزْوِجِ<sup>(٤٩)</sup> الْمَجُوسِيَّةِ . وَهَذَا خَالَفَ سَائِرَ أَمْوَالِهِمْ . وَإِذَا بَاعَ الْوَكِيلُ بِثَمَنِ مُعَيَّنٍ ، ثَبَتَ الْمِلْكُ لِلْمُوَكَّلِ فِي الثَّمَنِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَبِيعِ . وَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ فِي الذِّمَّةِ ، فَلِلْوَكِيلِ وَالْمُوَكَّلِ الْمُطَالَبَةُ بِهِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَيْسَ لِلْمُوَكَّلِ الْمُطَالَبَةُ ؛ لَأَنَّ حُقُوقَ الْعَقْدِ تَتَعَلَّقُ بِالْوَكِيلِ دُونَهُ ، وَلِهَذَا يَتَعَلَّقُ مَجْلِسُ الصَّرْفِ وَالْخِيَارِ بِهِ دُونَ مُوَكَّلِهِ ، فَكَذَلِكَ الْقَبْضُ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا دَيْنٌ لِلْمُوَكَّلِ يَصِحُّ قَبْضُهُ لَهُ ، فَمِلْكُ

(٤٧) سقطت الواو من : الأصل .

(٤٨) في ب : « فيصح » .

(٤٩) في ا ، ب ، م : « كتزوج » .

المُطَالَبَةُ بِهِ ، كَسَائِرِ دُيُونِهِ الَّتِي وَكَّلَ فِيهَا ، وَيُفَارِقُ مَجْلِسَ الْعَقْدِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ شُرُوطِ الْعَقْدِ ، فَتَتَعَلَّقُ بِالْعَاقِدِ ، كَالِإِجَابِ وَالْقَبُولِ . وَأَمَّا الثَّمَنُ فَهُوَ حَقٌّ لِلْمُوكِّلِ وَمَالٌ مِنْ أَمْوَالِهِ <sup>(٥٠)</sup> ، فَكَانَتْ لَهُ الْمُطَالَبَةُ بِهِ . وَلَا تُسَلَّمُ أَنَّ حُقُوقَ الْعَقْدِ تَتَعَلَّقُ بِهِ ، وَإِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالْمُوكِّلِ ، وَهِيَ تَسْلِيمُ الثَّمَنِ ، وَقَبْضُ الْمَبِيعِ ، وَالرَّدُّ بِالْعَيْبِ ، وَضَمَانُ الدَّرَكِ . فَأَمَّا ثَمَنُ مَا اشْتَرَاهُ إِذَا كَانَ فِي الذِّمَّةِ فَإِنَّهُ يَثْبُتُ فِي ذِمَّةِ الْمُوكِّلِ أَصْلًا ، وَفِي ذِمَّةِ الْوَكِيلِ تَبَعًا ، كَالضَّامِنِ ، وَلِلْبَائِعِ مُطَالَبَةٌ مِنْ شَاءَ مِنْهُمَا ، فَإِنْ أَتَى الْوَكِيلَ لَمْ يَبْرَأِ الْمُوكِّلُ ، وَإِنْ أَتَى الْمُوكِّلَ بَرَأَ الْوَكِيلُ أَيْضًا ، كَالضَّامِنِ وَالْمَضْمُونِ عَنْهُ سَوَاءً . وَإِنْ دَفَعَ الثَّمَنُ إِلَى الْبَائِعِ ، فَوَجَدَ بِهِ عَيْبًا ، فَرَدَّهُ عَلَى الْوَكِيلِ ، كَانَ أَمَانَةً فِي يَدِهِ . إِنْ تَلَفَ <sup>(٥١)</sup> فَهُوَ مِنْ ضَمَانِ الْمُوكِّلِ . وَلَوْ وَكَّلَ رَجُلًا يَتَسَلَّفُ لَهُ أَلْفًا فِي كُرِّ حِنْطَةٍ ، فَفَعَلَ ، مَلَكَ الْمُوكِّلُ ثَمَنَهَا ، وَالْوَكِيلُ ضَامِنٌ عَنْ مُوَكِّلِهِ ، كَمَا تَقَدَّمَ .

**فصل :** قال أحمدُ ، فِي رِوَايَةٍ مُهَنَّا : إِذَا دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ ثَوْبًا لِيَبِيعَهُ ، فَفَعَلَ ، فَوَهَبَ لَهُ الْمُشْتَرِي مَنَدِيلًا ، فَالْمَنَدِيلُ لِصَاحِبِ الثَّوْبِ . إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّ هَبَةَ الْمَنَدِيلِ سَبَبُهَا الْبَيْعُ ، فَكَانَ الْمَنَدِيلُ زِيَادَةً فِي الثَّمَنِ ، وَالزِّيَادَةُ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ تُلْحَقُ بِهِ .

**فصل :** فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الْوَكَالَةِ ، إِذَا ادَّعَى الْوَكَالَةَ ، وَأَقَامَ شَاهِدًا وَامْرَأَتَيْنِ ، أَوْ حَلَفَ مَعَ شَاهِدِهِ ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا فِيهَا <sup>(٥٢)</sup> رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، تَثْبُتُ <sup>(٥٣)</sup> بِذَلِكَ إِذَا كَانَتْ الْوَكَالَةُ بِمَالٍ ؛ فَإِنَّ أَحْمَدَ قَالَ فِي الرَّجُلِ يُوكِّلُ ، وَيُشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ ، إِذَا كَانَتْ الْمُطَالَبَةُ بِدَيْنٍ ، فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا . وَالثَّانِيَةُ ، لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ . نَقَلَهَا الْخِرَقِيُّ بِقَوْلِهِ : وَلَا تُقْبَلُ فِيمَا سِوَى / الْأَمْوَالِ مِمَّا <sup>(٥٤)</sup> يَطْلُعُ

١٨٠/٤ ظ

(٥٠) فِي الْأَصْلِ : « مَالُهُ » .

(٥١) فِي الْأَصْلِ : « تَلَفَتْ » .

(٥٢) فِي ب : « فِيهِ » .

(٥٣) فِي ب زِيَادَةُ : « الْوَكَالَةُ » .

(٥٤) فِي ب : « وَمَا » .



عليه الرجال لأقل<sup>(٥٥)</sup> من رجلين . وهذا قول الشافعي ؛ لأن الوكالة إثبات للتصرف . ويحتمل أن يكون قول الخرقى كالرواية الأولى ؛ لأن الوكالة في المال يقصد بها المال ، فتقبل فيها شهادة النساء مع الرجل<sup>(٥٦)</sup> ، كالبيع والقرض . فإن شهدا بوكالته ، ثم قال أحدهما : قد عزله . لم تثبت وكالته بذلك<sup>(٥٧)</sup> ؛ لأن أحدهما لم تثبت وكالته بذلك . وإن كان الشاهد بالعزل رجلاً غيرهما ، لم تثبت العزل بشهادته وحده ؛ لأن العزل لا يثبت إلا بما يثبت به التوكيل . ومتى عاد أحد الشاهدين بالتوكيل ، فقال : قد عزله . لم يحكم بشهادتهما ؛ لأنه رجوع عن الشهادة قبل الحكم بها . فلا يجوز للحاكم الحكم بما رجع عنه الشاهد . وإن حكم الحاكم بشهادتهما ، ثم عاد أحدهما ، فقال : قد عزله بعد ما وكله . لم يلتفت إلى قوله ؛ لأن الحكم قد نفذ بالشهادة ، ولم يثبت العزل . فإن قالوا جميعاً : قد كان عزله . ثبت العزل ؛ لأن الشهادة تمت في العزل ، كتمامها في التوكيل .

**فصل :** فإن شهد أحدهما أنه وكله يوم الجمعة ، وشهد الآخر أنه وكله يوم السبت ، لم تتم الشهادة ؛ لأن التوكيل يوم الجمعة غير التوكيل يوم السبت ، فلم تكمل شهادتهما على فعل واحد . وإن شهد أحدهما أنه أقر بتوكيله يوم الجمعة ، وشهد الآخر أنه أقر به يوم السبت ، تمت الشهادة ؛ لأن الإقرارين إخبار عن عقد واحد ، ويشق جمع الشهود ليقرر عندهم حالة واحدة ، فيجوز<sup>(٥٨)</sup> له<sup>(٥٩)</sup> الإقرار عند كل واحد وحده . وكذلك لو شهد أحدهما أنه أقر عنده بالوكالة بالعربية ، وشهد الآخر أنه أقر بها بالعجمية ، ثبتت . ولو شهد أحدهما أنه وكله بالعربية ، وشهد الآخر أنه وكله

(٥٥) في ١ ، ب : « أقل » .

(٥٦) في ١ ، ب ، م : « الرجال » .

(٥٧) سقط من : ب .

(٥٨) في ١ ، م : « فجوز » .

(٥٩) سقط من : الأصل .

بالعَجَمِيَّة ، لم تَكْمُلِ الشَّهَادَةُ ؛ لِأَنَّ التَّوَكِيلَ بِالْعَرَبِيَّةِ غَيْرُ التَّوَكِيلِ بِالْعَجَمِيَّةِ ، فلم تَكْمُلِ الشَّهَادَةُ عَلَى فِعْلٍ وَاحِدٍ . وكذلك لو شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ قَالَ : وَكَلْتُكَ . وشَهِدَ الْآخَرُ ، أَنَّهُ قَالَ : أَذِنْتُ لَكَ فِي التَّصَرُّفِ . أو أَنَّهُ قَالَ : جَعَلْتُكَ وَكِيلًا . أو شَهِدَ<sup>(٦٠)</sup> أَنَّهُ قَالَ : جَعَلْتُكَ جَرِيًّا . لم تَتِمَّ الشَّهَادَةُ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ مُخْتَلِفٌ . وَالْجَرِيُّ : الْوَكِيلُ . ولو قَالَ أَحَدُهُمَا : أَشْهَدُ أَنَّهُ وَكَلَهُ . وَقَالَ الْآخَرُ : أَشْهَدُ أَنَّهُ أَذِنَ لَهُ فِي التَّصَرُّفِ . تَمَّتِ الشَّهَادَةُ ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَحْكِيَا لَفْظَ الْمُوَكَّلِ ، وَإِنَّمَا عَبَّرَا عَنْهُ بِلَفْظِهِمَا ، وَاخْتِلَافُ لَفْظِهِمَا لَا يُؤَثِّرُ إِذَا اتَّفَقَ مَعْنَاهُ . ولو قَالَ أَحَدُهُمَا : أَشْهَدُ أَنَّهُ أَقَرَّ عِنْدِي أَنَّهُ وَكَلَهُ<sup>(٦١)</sup> . وَقَالَ الْآخَرُ : أَشْهَدُ أَنَّهُ أَقَرَّ أَنَّهُ جَرِيٌّ . أو أَنَّهُ أَوْصَى إِلَيْهِ بِالتَّصَرُّفِ فِي حَيَاتِهِ . ثَبَّتِ الْوَكَالَهَ بِذَلِكَ . وَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ وَكَلَهُ فِي بَيْعِ عَبْدِهِ ، وشَهِدَ الْآخَرُ أَنَّهُ وَكَلَهُ وَزَيْدًا ، أو شَهِدَ أَنَّهُ وَكَلَهُ فِي بَيْعِهِ ، وَقَالَ : لَا تَبِعُهُ حَتَّى تَسْتَأْمِرَنِي ، أو تَسْتَأْمِرَ فُلَانًا . لم تَتِمَّ الشَّهَادَةُ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ أَثَبَّتَ اسْتِقْلَالَهُ بِالْبَيْعِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ . وَالثَّانِي يَنْفِي ذَلِكَ ، فَكَانَا مُخْتَلِفَيْنِ . وَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ وَكَلَهُ فِي بَيْعِ عَبْدِهِ ، وشَهِدَ الْآخَرُ أَنَّهُ وَكَلَهُ فِي بَيْعِ عَبْدِهِ وَجَارِيَّتِهِ ، حَكَمَ بِالْوَكَالَةِ فِي الْعَبْدِ ؛ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَيْهِ ، وَزِيَادَةِ الثَّانِي لَا تَقْدَحُ فِي تَصَرُّفِهِ فِي الْأَوَّلِ ، فَلَا تَضُرُّهُ . وَهَكَذَا لو شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ وَكَلَهُ فِي بَيْعِهِ لَزَيْدٍ ، وشَهِدَ الْآخَرُ أَنَّهُ وَكَلَهُ فِي بَيْعِهِ لَزَيْدٍ وَإِنْ شَاءَ لِعَمْرٍو .

**فصل : /** وَلَا تَثْبُتُ الْوَكَالَهُ وَالْعَزْلُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو ١٨١/٤  
حَنِيفَةَ : تَثْبُتُ الْوَكَالَهُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثِقَةً . وَيَجُوزُ التَّصَرُّفُ لِلْمُخْبَرِ بِذَلِكَ ، إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقُ الْمُخْبَرِ ، بِشَرْطِ الضَّمَانِ إِنْ أَنْكَرَ الْمُوَكَّلُ . وَيَثْبُتُ الْعَزْلُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ إِذَا كَانَ رَسُولًا ؛ لِأَنَّ اعْتِبَارَ شَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ فِي هَذَا يَشْقُ ، فَسَقَطَ اعْتِبَارُهُ ، وَلَئِنَّهُ أَذِنَ فِي التَّصَرُّفِ وَمَنَعَ مِنْهُ ، فَلَمْ يُعْتَبَرْ فِي هَذَا شَرْطُ الشَّهَادَةِ ، كَاسْتِخْدَامِ غُلَامِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ عَقْدٌ مَالِيٌّ ، فَلَا يَثْبُتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ ، كَالْبَيْعِ ، وَفَارَقَ الِاسْتِخْدَامَ ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِعَقْدٍ . وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّ فُلَانًا الْغَائِبَ وَكَلَّ فُلَانًا الْحَاضِرَ ، فَقَالَ الْوَكِيلُ : مَا

(٦٠) سقط من : م .

(٦١) في ا ، ب ، م : « وكله » .



عَلِمْتُ هَذَا ، وَأَنَا أَتَصَرَّفُ عَنْهُ . ثَبَّتَ الْوَكَّالَةُ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ <sup>(٦٢)</sup> أَنِّي لَمْ أَعْلَمْ إِلَى الْآنَ ، وَقَبُولُ الْوَكَّالَةِ يَجُوزُ مُتَرَاخِيًا ، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ التَّوَكُّلِ حُضُورُ الْوَكِيلِ وَلَا عِلْمُهُ ، فَلَا يَضُرُّ جَهْلُهُ بِهِ . وَإِنْ قَالَ : مَا أَعْلَمُ صِدْقَ الشَّاهِدَيْنِ . لَمْ تَثْبُتْ وَكَالَتُهُ ؛ لِقَدْحِهِ فِي شَهَادَتِهِمَا . وَإِنْ قَالَ : مَا عَلِمْتُ . وَسَكَتَ ، قِيلَ لَهُ : فَسِّرْ . فَإِنْ فَسَّرَ بِالْأَوَّلِ ثَبَّتَتْ وَكَالَتُهُ ، وَإِنْ فَسَّرَهُ بِالثَّانِي لَمْ تَثْبُتْ .

**فصل :** وَيَصِحُّ سَمَاعُ الْبَيِّنَةِ بِالْوَكَّالَةِ عَلَى الْغَائِبِ ، وَهُوَ أَنْ يَدَّعِيَ أَنْ فَلَانَا الْغَائِبَ وَكَلَّنِي فِي كَذَا . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَصِحُّ . بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الْغَائِبِ لَا يَصِحُّ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ رِضَاؤُهُ فِي سَمَاعِ الْبَيِّنَةِ ، فَلَا يُعْتَبَرُ حُضُورُهُ كَغَيْرِهِ . وَإِذَا قَالَ لَهُ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ : اخْلِفْ أَنَّكَ تَسْتَحِقُّ مُطَالَبَتِي . لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَاهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ طَعْنٌ فِي الشَّهَادَةِ . وَإِنْ قَالَ : قَدْ عَزَلْتُ الْمُوَكَّلَ ، فَاخْلِفْ أَنَّهُ مَا عَزَلْتُكَ . لَمْ يُسْتَحْلَفْ ؛ لِأَنَّ الدَّعْوَى عَلَى الْمُوَكَّلِ ، وَالْيَمِينَ لَا تَدْخُلُهَا النَّيَابَةُ . وَإِنْ قَالَ : أَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ مُوَكَّلَكَ قَدْ عَزَلْتُكَ . سُمِعَتْ دَعْوَاهُ . وَإِنْ طَلَبَ الْيَمِينَ مِنَ الْوَكِيلِ ، حَلَفَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّ مُوَكَّلَهُ عَزَلَهُ ؛ لِأَنَّ الدَّعْوَى عَلَيْهِ . وَإِنْ أَقَامَ الْحَصْمُ بَيِّنَةً بِالْعَزْلِ ، سُمِعَتْ ، وَانْعَزَلَ الْوَكِيلُ .

**فصل :** وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْوَكِيلِ عَلَى مُوَكَّلِهِ ؛ لِعَدَمِ التُّهْمَةِ ، فَإِنَّهُ <sup>(٦٣)</sup> لَا يَجْرُ بِهَا نَفْعًا ، وَلَا يَدْفَعُ بِهَا ضَرَرًا . وَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ فِيمَا لَمْ يُوَكَّلْهُ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجْرُ إِلَى نَفْسِهِ نَفْعًا . وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ فِيمَا هُوَ وَكِيلٌ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ يُثْبِتُ لِنَفْسِهِ حَقًّا ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ إِذَا وَكَّلَهُ فِي قَبْضِ حَقٍّ ، فَشَهِدَ بِهِ لَهُ ، ثَبَّتَ اسْتِحْقَاقُ قَبْضِهِ ، وَلَأَنَّهُ خَصَّمُ فِيهِ ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ يَمْلِكُ الْمُخَاصَمَةَ فِيهِ . فَإِنْ شَهِدَ بِمَا كَانَ وَكِيلًا فِيهِ بَعْدَ عَزْلِهِ ، لَمْ تُقْبَلْ أَيْضًا ، سِوَاءَ كَانَ خَاصِمًا فِيهِ بِالْوَكَّالَةِ أَوْ لَمْ يُخَاصِمِ . وَهَذَا قَالَ أَبُو يُونُسَ ، وَمُحَمَّدٌ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ كَانَ لَمْ يُخَاصِمِ فِيهِ ، قَبِلَتْ شَهَادَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِيهِ ، وَلَمْ يُخَاصِمِ فِيهِ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ <sup>(٦٤)</sup> لَمْ يَكُنْ وَكِيلًا فِيهِ . وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ بَعْدَ الْوَكَّالَةِ صَارَ

(٦٢) فِي ب : « الْكَلَامِ » .

(٦٣) فِي ب : « فَإِنَّهَا » .

(٦٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

خَصْمًا فِيهِ ، فَلَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ فِيهِ ، كَالوَخَاصِمِ فِيهِ ، وَفَارَقَ مَا لَمْ يَكُنْ وَكِيلًا فِيهِ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ خَصْمًا فِيهِ .

**فصل :** إِذَا كَانَتِ الْأُمَّةُ بَيْنَ نَفْسَيْنِ ، فَشَهِدَا أَنَّ زَوْجَهَا وَكَّلَ فِي طَلَاقِهَا ، لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُمَا ؛ لِأَنَّهُمَا يَجُرَّانِ إِلَى أَنْفُسِهِمَا نَفْعًا ، وَهُوَ زَوَالُ حَقِّ الزَّوْجِ مِنَ الْبُضْعِ الَّذِي هُوَ مِلْكُهُمَا . وَإِنْ / شَهِدَا بِعَزْلِ الْوَكِيلِ فِي الطَّلَاقِ ، لَمْ تُقْبَلْ ؛ لِأَنَّهُمَا يَجُرَّانِ إِلَى أَنْفُسِهِمَا نَفْعًا ، وَهُوَ إِبْقَاءُ النَّفَقَةِ عَلَى الزَّوْجِ . وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ ابْنِي الرَّجُلِ لَهُ بِالْوَكَالَةِ ، وَلَا أَبَوَيْهِ ؛ لِأَنَّهُمَا يُثْبِتَانِ لَهُ حَقَّ التَّصَرُّفِ ، وَلَا يُثْبِتَانِ لِلْإِنْسَانِ حَقَّ بِشَهَادَةِ ابْنِهِ وَلَا أَبِيهِ . وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ ابْنِي الْمُوَكَّلِ ، وَلَا أَبَوَيْهِ بِالْوَكَالَةِ . وَقَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيِّينَ : تُقْبَلُ ؛ لِأَنَّ هَذَا حَقٌّ عَلَى الْمُوَكَّلِ يَسْتَحِقُّ بِهِ الْوَكِيلُ الْمُطَالَبَةَ ، فَقُبِلَتْ فِيهِ شَهَادَةُ قَرَابَةِ الْمُوَكَّلِ ، كَالْإِقْرَارِ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذِهِ شَهَادَةُ يُثْبِتُ بِهَا حَقٌّ لِأَبِيهِ أَوْ ابْنِهِ ، فَلَمْ تُقْبَلْ ، كَشَهَادَةِ ابْنِي الْوَكِيلِ وَأَبَوَيْهِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا يُثْبِتَانِ لِأَبِيهِمَا نَائِبًا مُتَصَرِّفًا لَهُ ، وَفَارَقَ الشَّهَادَةَ عَلَيْهِ بِالْإِقْرَارِ ، فَإِنَّهَا شَهَادَةُ عَلَيْهِ مُتَمَحِّضَةٌ<sup>(٦٥)</sup> . وَلَوْ ادَّعَى الْوَكِيلُ الْوَكَالََةَ ، فَأَنْكَرَهَا الْمُوَكَّلُ ، فَشَهِدَ عَلَيْهِ ابْنَاهُ أَوْ أَبَوَاهُ ، ثَبَّتَتِ الْوَكَالََةُ وَأَمْضَى<sup>(٦٦)</sup> تَصَرُّفُهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ شَهَادَةُ عَلَيْهِ . وَإِنْ ادَّعَى الْمُوَكَّلُ أَنَّهُ تَصَرَّفَ بِوَكَالَتِهِ ، وَأَنْكَرَ الْوَكِيلُ ، فَشَهِدَ عَلَيْهِ أَبَوَاهُ أَوْ ابْنَاهُ ، قُبِلَ أَيْضًا ؛ لِذَلِكَ . وَإِنْ ادَّعَى وَكِيلٌ لِمُوَكَّلِهِ الْغَائِبِ حَقًّا ، وَطَالَ بِه ، فَادَّعَى الْخَصْمُ<sup>(٦٧)</sup> أَنَّ الْمُوَكَّلَ<sup>(٦٧)</sup> عَزَلَهُ ، وَشَهِدَ لَهُ بِذَلِكَ ابْنُ الْمُوَكَّلِ ، قُبِلَتْ شَهَادَتُهُمَا ، وَثَبَّتَ الْعَزْلُ بِهَا ؛ لِأَنَّهُمَا يَشْهَدَانِ عَلَى أَبِيهِمَا . وَإِنْ لَمْ يَدَّعِ الْخَصْمُ عَزْلَهُ ، لَمْ تُسْمَعْ شَهَادَتُهُمَا ؛ لِأَنَّهُمَا يَشْهَدَانِ لِمَنْ لَا يَدَّعِيهَا . فَإِنْ قَبَضَ الْوَكِيلُ ، فَحَضَرَ الْمُوَكَّلُ ، وَادَّعَى أَنَّهُ كَانَ قَدْ عَزَلَ الْوَكِيلَ ، وَأَنَّ حَقَّهُ بَاقٍ فِي ذِمَّةِ الْعَرِيمِ ، وَشَهِدَ لَهُ ابْنَاهُ ، لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُمَا ؛ لِأَنَّهُمَا يُثْبِتَانِ حَقًّا لِأَبِيهِمَا . وَلَوْ ادَّعَى مُكَاتَّبُ الْوَكَالَةِ ،

(٦٥) فِي م : « مُتَمَحِّضَةٌ » خَطَأً .

(٦٦) فِي الْأَصْلِ : « أَوْ أَمْضَى » .

(٦٧-٦٧) فِي الْأَصْلِ : « أَنَّهُ » .



فَشَهِدَ لَهُ سَيِّدُهُ ، أَوْ ابْنَا سَيِّدِهِ ، أَوْ أَبَوَاهُ ، لَمْ تُقْبَلْ ؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ يَشْهَدُ<sup>(٦٨)</sup> لِعَبْدِهِ ، وَابْنَاهُ يَشْهَدَانِ لِعَبْدِ أَبِيهِمَا ، وَالْأَبَوَانِ يَشْهَدَانِ لِعَبْدِ ابْنَيْهِمَا . فَإِنْ عُتِقَ ، فَأَعَادَ الشَّهَادَةَ ، فَهَلْ تُقْبَلُ ؟ تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ .

**فصل :** إِذَا حَضَرَ رَجُلَانِ عِنْدَ الْحَاكِمِ ، فَأَقَرَّ أَحَدُهُمَا أَنَّ الْآخَرَ وَكَالَهُ ، ثُمَّ غَابَ الْمُوَكَّلُ ، وَحَضَرَ الْوَكِيلُ ، فَقَدَّمَ خَصْمًا لِمُوَكَّلِهِ ، وَقَالَ : أَنَا وَكَيلُ فُلَانٍ . فَأَنكَرَ الْخَصْمُ كَوْنَهُ وَكَيْلَهُ ، فَإِنْ قُلْنَا : لَا يَحْكُمُ الْحَاكِمُ بِعِلْمِهِ . لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَاهُ حَتَّى تَقُومَ الْبَيِّنَةُ بِوَكَالَتِهِ . وَإِنْ قُلْنَا : يَحْكُمُ بِعِلْمِهِ . وَكَانَ الْحَاكِمُ يَعْرِفُ الْمُوَكَّلَ بِعَيْنِهِ وَاسْمِهِ وَنَسَبِهِ ، صَدَقَهُ ، وَمَكَّنَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ ؛ لِأَنَّ مَعْرِفَتَهُ كَالْبَيِّنَةِ . وَإِنْ عَرَفَهُ بِعَيْنِهِ دُونَ اسْمِهِ وَنَسَبِهِ ، لَمْ يَقْبَلْ قَوْلَهُ ، حَتَّى تَقُومَ الْبَيِّنَةُ عِنْدَهُ بِالْوَكَالَةِ ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ تَثْبِيتَ نَسَبِهِ عِنْدَهُ بِقَوْلِهِ ، فَلَمْ يَقْبَلْ .

**فصل :** وَلَوْ حَضَرَ عِنْدَ الْحَاكِمِ رَجُلٌ ، فَأَدَّعَى أَنَّهُ وَكَيلُ فُلَانٍ الْغَائِبِ ، فِي شَيْءٍ عَيْنُهُ ، وَأَخْضَرَ بَيِّنَةً تَشْهَدُ لَهُ بِالْوَكَالَةِ ، سَمِعَهَا الْحَاكِمُ . وَلَوْ ادَّعَى حَقًّا لِمُوَكَّلِهِ قَبْلَ ثُبُوتِ وَكَالَتِهِ ، لَمْ يَسْمَعْ الْحَاكِمُ دَعْوَاهُ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَسْمَعُهَا إِلَّا أَنْ يُقَدَّمَ خَصْمًا مِنْ خَصَمَاءِ الْمُوَكَّلِ ، فَيَدَّعَى عَلَيْهِ حَقًّا ، فَإِذَا أَجَابَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ حِينَئِذٍ يَسْمَعُ الْحَاكِمُ / الْبَيِّنَةَ ، فَحَصَلَ الْخِلَافُ بَيْنَنَا فِي حُكْمَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّ الْحَاكِمَ عِنْدَنَا يَسْمَعُ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْوَكَالَةِ مِنْ غَيْرِ حُضُورِ خَصْمٍ<sup>(٦٩)</sup> ، وَعِنْدَهُ لَا يَسْمَعُ . وَالثَّانِي ، أَنَّهُ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ لِمُوَكَّلِهِ قَبْلَ ثُبُوتِ وَكَالَتِهِ ، وَعِنْدَهُ تُسْمَعُ . وَبَنَى أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى أَصْلِهِ فِي أَنَّ الْقَضَاءَ عَلَى الْغَائِبِ لَا يَجُوزُ ، وَسَمَاعُ الْبَيِّنَةِ بِالْوَكَالَةِ<sup>(٧٠)</sup> مِنْ غَيْرِ خَصْمٍ قَضَاءٌ عَلَى الْغَائِبِ ، وَأَنَّ الْوَكَالَةَ لَا تُلْزِمُ الْخَصْمَ ، مَا لَمْ يُجِبِ الْوَكِيلُ عَنْ

(٦٨) فِي الْأَصْلِ ، ١ : « شَهِد » .

(٦٩) فِي الْأَصْلِ : « خَصْمَيْنِ » .

(٧٠) فِي ١ : « بِالْوَكِيلِ » .

دَعَوَى الْخَصْمِ أَنَّكَ لَسْتَ بِوَكَيلٍ . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِثْبَاتٌ لِلْوَكَالَةِ ، فَلَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى حُضُورِ الْمُوَكَّلِ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ كَانَ الْمُوَكَّلُ عَلَيْهِ جَمَاعَةً فَأَخْضِرَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ ، فَإِنَّ الْبَاقِينَ لَا يَفْتَقِرُونَ إِلَى حُضُورِهِمْ ، كَذَلِكَ هُنَا . وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الدَّعْوَى لَا تُسْمَعُ قَبْلَ ثُبُوتِ الْوَكَالَةِ ، أَنَّهَا لَا تُسْمَعُ إِلَّا مِنْ خَصْمٍ يُخَاصِمُ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ عَنْ مُوَكَّلِهِ ، وَهَذَا لَا يُخَاصِمُ عَنْ نَفْسِهِ ، وَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ وَكَيلٌ لِمَنْ يَدَّعِي لَهُ ، فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ ، كَمَا لَوْ ادَّعَى لِمَنْ لَمْ يَدَّعِ وَكَالَتَهُ ، وَفِي هَذَا الْأَصْلِ جَوَابٌ عَمَّا ذَكَرَهُ .

**فصل :** وَلَوْ حَضَرَ رَجُلٌ ، وَادَّعَى عَلَى غَائِبٍ مَالًا فِي وَجْهِ وَكَيْلِهِ ، فَأُنْكَرَهُ ، فَأَقَامَ بَيِّنَةً بِمَا ادَّعَاهُ ، حَلَفَهُ الْحَاكِمُ ، وَحَكَمَ لَهُ بِالْمَالِ . فَإِذَا حَضَرَ الْمُوَكَّلُ ، وَجَحَدَ الْوَكَالَةَ ، أَوْ ادَّعَى أَنَّهُ كَانَ قَدْ عَزَلَهُ ، لَمْ يُؤْثَرْ ذَلِكَ فِي الْحُكْمِ ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ عَلَى الْغَائِبِ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى حُضُورِ وَكَيْلِهِ .

**فصل :** إِذَا قَالَ : بَيْعَ هَذَا الثَّوبِ بَعَشْرَةٍ ، فَمَا زَادَ عَلَيْهَا فَهُوَ لَكَ . صَحَّ ، وَاسْتَحَقَّ<sup>(٧١)</sup> الزِّيَادَةُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَصِحُّ . وَلَنَا ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ لَا يَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا ، وَلِأَنَّهُ يَتَصَرَّفُ فِي مَالِهِ بِإِذْنِهِ ، فَصَحَّ شَرْطُ الرِّبْحِ لَهُ فِي الثَّانِي ، كَالْمُضَارِبِ وَالْعَامِلِ فِي الْمُسَاقَاةِ .

---

(٧١) فِي ١ : وَاسْتَحَقَّ .